اقتصاديات

التصدير والمناطق الحرة

استراتيجية قومية للتصدير وعلاج المرض الهولندى

الاقتصاد السياسى للمناطق الحرة

دور المناطق الحرة فى التنمية

تأليف

الدكتور صلاح زين الدين

تقديم الكتاب

أقدم للقارىء فى هذا الكتاب دراسات فى الاقتصاد الدولى، نظرية وتطبيقيـــة، حول اقتصاديات التصدير والمناطق الحرة ودورها فى التنمية وبصفة خاصة فى مصر. ومشكلة الدراسة تتمثل فى أن الدول النامية، ومنها مصر، تأخذ باتجـــاه عالمى لتطبيق آليات السوق لرفع مستوى التنمية الاقتصادية، واتباع اســتراتيجية تشجيع الصادرات، وأحد أدواتها أو آلياتها انشـــاء المنـــاطق الحـــرة للانتـــاج والتصدير، والتى مازالت تواجه صعوبات فى المنهج والتطبيق فى الدول النامية بعد نحو ثلاثة عقود. والسؤال الذى يطرح نفسه هنا على المستويين النظـــرى والتطبيقى هو كيف تتحقق استراتيجية تشجيع الصادرات وانشاء المناطق الحـــرة أهدافها التنموية. وذلك فى ظل متغيرات عالمية واقليمية سريعة وعنيفة، تطيـــح بثوابت نظرية وآليات تطبيقية، يحتار القارىء العادى أو أنصاف المثقفين فـــى فهمها، لكن الدارس المتعمق للاقتصاد العالمى وآلياته سيدرك أن المشكلة تعـــبر عن نتيجة طبيعية لتطورات فى أحشاء النظـــام الرأســمالى العـــالمى بطابعـــه الاحتكارى.

ولانبالغ اذا قلنا أن التاريخ الاقتصادى للانسان منـــذ أن عـــرف الاســـتقرار وبناء دولة مركزية يحكيه تطور فكرة المناطق الحرة منذ عصر الرومان وحتـــى حقبة القطب الأمريكى الوحيد، ففى عصـــر الرومـــان اســـتخدمت الاعفـــاءات الجمركية لخلق حوافز ومميزات لتسهيل حركة التجارة بين الدول، وبعد ذلك فى عصر التجاريين الذى انتشر فى أوربا فى منتصف القرن السادس عشر وظـــل سائدا حتى بداية القرن التاسع عشر حيث نشأ فى عديد من الدول الأوربية موانى حرة لتسهيل دخول وخروج السلع، بالاضافة الى عملية تخزينها وتداولها بـــدون ضرائب جمركية. وبتقدم النشاط الصناعى والتجـــارى مـــع نشـــأة الرأســـمالية

وتطورها كنظام عالمى ازداد الاتجاه نحو تطوير فكرة المنطقة الحرة فبعد أن كانت تقام على مساحات صغيرة بالموانى أو على الحدود فقد اتسعت مساحاتها وأصبحت تشمل مدنا بأكملها، كما أنشئت بعض المناطق الحرة داخل الدولة، وبعد أن كان الهدف من إنشائها أول الأمر التخزين وتنشيط التجارة العابرة تطورت إلى القيام ببعض العمليات الصناعية البسيطة ثم وصل الأمر إلى إقامة الصناعات الكبيرة والثقيلة. ولعل توزيع المناطق الحرة فى الدول النامية يعبر عن توزيع القوى الاقتصادية فى العالم، فهى تتركز فى منطقة جنوب شرق آسيا تابعة اقتصاديا لليابان، وفى منطقة الكاريبى وبلدان أمريكا اللاتينية التابعة تابعة للولايات المتحدة الأمريكية، وفى منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط والمستعمرات السابقة لانجلترا وفرنسا. ولو استعنا بنظرية التخلف والتبعية لوجدنا أن هذا التوزيع للقوى الاقتصادية فى العالم انما يعبر عن علاقة دول المركز أى الدول الصناعية بدول المحيط أو الهامش أى الدول النامية. وفى تصورنا أن ذلك ربما يعبر عن ميزان القوى الاقتصادية والسياسية فى المستقبل، ليعود نظام جديد للتعددية القطبية، قد يحل بعد حين نظام القطب الوحيد للولايات المتحدة الأمريكية.

وعلى مستوى الاقتصاد المصرى تبذل منذ بداية السبعينيات جهودا كبيرة من أجل تحقيق انطلاقة كبيره للتنمية الاقتصادية فى ظل آليات السوق والاندماج فى السوق العالمية، إلا أنه لم تتحقق نتائج ايجابية بدرجة ملحوظة. فقد تفاقمت مشكلات هيكلية فى الاقتصاد المصرى حيث ارتفع معدل التضخم حتى وصل إلى نحو ٢٠% فى أواخر الثمانينيات، وتزايد حجم البطالة حتى تجاوزت المليون فرد بمعدل بلغ حوالي ٧%...الخ. وقد حتمت هذه الأزمة المتفاقمة

البحث عن علاج واصلاح شامل، فتبنت الحكومة المصرية فى بداية التسعينيات برنامجا للإصلاح الاقتصادى بمساندة صندوق النقد الدولى والبنك الدولى وبعض الدول الكبرى.

ومن هنا تأتى أهمية هذه الدراسة، فالأصل فى فكرة المناطق الحرة هى حرية التجارة، وفى ظل تركز وتراكم لرأس المال العالمى لم تشهده البشرية من قبل، وسيادة اتجاه عالمى لتطبيق مبادىء اقتصاد السوق، تسعى الدول النامية الى زيادة الصادرات السلعية والخدمية عن طريق إنشاء وتشغيل المناطق الحرة للانتاج والتصدير ومنحها كافة التيسيرات والتسهيلات والامتيازات من مواردها النادرة والمحدودة على أمل أن تأتى بالثمرة المرجوة من إنشائها، ومساعدة الدولة على تنفيذ خطط التنمية بتوفير للموارد المالية الأجنبية والمحلية وزيادة للصادرات وتخفيض للعجز فى ميزان المدفوعات. ويكتسب هذا البحث أهميته أيضا من الناحية الأكاديمية، فالدراسات الأكاديمية باللغة العربية حول المناطق الحرة ودورها التنموى نادرة، فضلا عن تناثر الدراسات التطبيقية المنهجية المتعلقة بالموضوع وقلة البيانات أو تضاربها.

ولعل استعراضنا السابق لمشكلة البحث وأهميته نظريا وتطبيقيا يحتم علينا أن يكون منهج البحث المتبع فى هذه الدراسة يرتكز على دراسة نظريات تقسيم العمل الدولى المفسرة لنشأة وتطور المناطق الحرة ودورها التنموى وأيضا مشكلات التطبيق فى بعض الدول النامية وأهمها مصر. وبدون التحيز لنظرية معينة، فان التعرض لدراسة استراتيجية تشجيع الصادرات ومدى فعالية المناطق الحرة ومساهمتها فى تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، خاصة فيما يتعلق بمستوى التشغيل ونقل التكنولوجيا وتنويع هيكل الانتاج، يستوجب عرض

وتحليل كيفية تطبيق النظريات والآراء التى تفسر عمليات الانتاج والتصدير فـى المناطق الحرة ودورها التنموى. ويرتبط بذلك أيضا دراسة حالة للمناطق الحـرة فى مصر وكيفية تأهيلها لتقوم بدورها فى تشجيع الاستثمار ونقل التكنولوجيـا. ومشروعات الاستثمار بالمناطق الحرة فى مصر وآثارها التنموية لم تدرس بعـد علمنا بعد بطريقة منهجية، لذلك سنتطرق فى هذه الدراسة لتحليل أداء الاقتصاد المصرى والتنظيم القانونى والاقتصادى للمناطق الحرة. فقد شـهد الاقتصـاد المصرى منذ بداية السبعينيات تحولات جذرية تمثلت فى التحول من اقتصـاد يعتمد على التخطيط وقيادة بيروقراطية اقتصادية، إلي نظام اقتصادى يتجه نحـو المنافسة واقتصاد السوق وتشجيع المبادرات الفردية، بقيادة مجموعات المصـالح وشرائح رأسمالية قديمة وأخرى جديدة فى دور التشكيل، ولم تتضـح هويتـه الطبقية بعد. ولسنا فى صدد تقديم تحليل طبقى للظام الاقتصادى فى مصر، وانما يهمنا فى هذا الصدد دراسة الاطار المؤسسى والتشريعى منذ بداية السـبعينيات والذى يعبر عن تحول الاقتصاد المصرى تجاه اقتصاد السوق، وذلك بما يخـدم موضوع دراستنا عن المناطق الحرة فى مصر، فنقوم بعـرض وتحليـل أهـم تشريعات الاستثمار وماتقدمه من تيسيرات وتشجيع للاسـتثمار فـى المنـاطق الحرة، وذلك بداية بصدور القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ بشأن تشجيع اسـتثمار رأس المال العربى والأجنبي والمناطق الحرة، والذى عدل بصدور القانون رقـم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وألحقت به تعديلات أخرى أهمها القانون الاستثمار رقـم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ وقانون ضمان وتشجيع الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧.

ونقدم الآن بايجاز شديد هيكل الدراسة التى يحتيها هذا الكتاب، وهى تتكـون من أربعة أبواب. نعرض فى الباب الأول تشخيصا لأعراض المرض الـهولندى

فى الاقتصاد المصرى وأهمها تقلص تشكيلة الصادرات الصناعية ليتصدر قائمة الصادرات سلعة أولية هى البترول الخام، لتصل فى بعض السنوات الى أكثر من ٦٠% من حجم الصادرات السلعية، وماترتب عليها وصاحبها من مشكلات سعر الصرف والتضخم والبطالة. ثم نتناول بالدراسة كيفية اتباع استراتيجية قومية للتصدير من أجل التنمية والخروج من مأزق المرض الهولندى.

وفى الباب الثانى نعرض ونحلل الاقتصاد السياسى للمناطق الحرة، وهى دراسة منهجية وعلمية لموضوع ندرت الكتابة فيه باللغة العربية. فنتناول التطور التاريخى للمناطق الحرة وأهدافها، ومقومات انشاء المناطق الحرة وحوافز الاستثمار فيها. ونقوم بعرض نظريات الاقتصاد الدولى المفسرة لمكانة المناطق الحرة فى تقسيم العمل الدولى، وأهمها نظرية هيكشر-أوهلين فى نسب عناصر الانتاج، ونظرية دورة المنتج ونظرية الفجوة التكنولوجية، والنظرية الديناميكية لتقسيم العمل الدولى. وبالتمعن فى موضوع الاقتصاد السياسى للمناطق الحرة فى الدول النامية سيتضح لنا ارتباطها باستراتيجية تدعيم الصادرات، التى تروج لها كتابات الاقتصاديين النيوكلاسيك بعد الحرب العالمية الثانية.

وندرس فى الباب الثالث المناطق الحرة كأداة للتنمية الاقتصادية، حيث تعتبر المناطق الحرة دعامة لاستراتيجية التوجه التصديرى، ويلزم دراسة دورها فى نقل التكنولوجيا، ورفع مستوى التشغيل. وسنقوم بدراسة حالة المناطق الحرة بمصر وتأهيلها لتقوم بدورها فى تشجيع الاستثمار ونقل التكنولوجيا، فنعرض حالة المشروعات الاستثمارية فى المناطق الحرة، ودور التشريعات والاعفاءات الضريبية فى تشجيع الاستثمار فى المناطق الحرة والتنمية التكنولوجية وتهيئة المناطق الحرة لنقل التكنولوجيا.

أما الباب الرابع والأخير فهو مكرس لتقييم دور المناطق الحرة فـي التنميـة على مستوى النظرية والتطبيق فى بعض الدول النامية، فندرس أولا لأى مـدى تحقق المناطق الحرة أهدافها من حيـث جـذب الاسـتثمار الأجنبـى وزيـادة الصادرات ورفع مستوى التشغيل ونقل التكنولوجيا، ونقوم ثانيا بتحليل لأى مدى يؤدى الارتباط بالسوق العالمية الى التبعية للشركات متعددة الجنسـيات والتـى ينظر اليها من الناحية القانونية والسياسية على أنها تحقق تنمية تابعة فى جـزر اقتصادية معزولة عن بقية قطاعات الاقتصاد القومى، فكيـف تسـتطيع الـدول النامية ومنها مصر أن ترفع من قدرتها التفاوضية مع الشركات متعددة الجنسية، وثالثا حدود فعالية المناطق الحرة، فذلك يتوقف على الاطار التشريعى والسياسـة الاقتصادية المتبعة ودور الدولة فى رفع كفاءة المناطق الحرة.

الباب الأول

استراتيجية التصدير وعلاج المرض الهولندى

الفصل الأول: المرض الهولندى فى الاقتصاد المصرى

مفهومه وأسبابه وأعراضه

الفصل الثانى: استراتيجية تشجيع الصادرات وأهميتها

فى التنمية

الفصل الثالث: نحو استراتيجية قومية للتصدير

وعلاج المرض الهولندى

الفصل الأول

المرض الهولندى فى الاقتصاد المصرى

مفهومه وأسبابه وأعراضه

أولا: دراسة تحليلية لهيكل الصادرات السلعية

ثانيا: أعراض المرض الهولندى وجهود

الاصلاح الاقتصادى

المرض الهولندى

فى الاقتصاد المصرى، مفهومه وأسبابه وأعراضه

من المفارقات التى تدعو الى التأمل حاليا أن هناك دراسات اقتصادية أجريت فى الستينيات والسبعينات كانت تصنف الاقتصاد المصرى ضمن الاقتصاديات الصناعية النامية والمؤهلة للتغلب على مؤشرات التخلف الاقتصادى، وأنها تقترب من حافة الانطلاق. وتأتى فى هذا الصدد دراسات فى السبعينيات أجراها المعهد الألمانى لسياسة التنمية Deutsches Institut fuer Entwicklungspolitik فى برلين، حيث صنفت مصر ضمن الدول الصناعية الجديدة، وأيضا ماذكره والت روستو W. Rostow فى الستينيات فى كتابه عن مراحل التطور الاقتصادى من تأهل مصر لمرحلة الانطلاق الاقتصادى.

وحتى منتصف السبعينات تميز الهيكل السلعى للصادرات المصرية بالتنوع النسبى وارتفعت نسبة السلع الصناعية، وتراجعت الصادرات التقليدية من القطن الخام، والتى جعلت من مصر مثالا كلاسيكيا للمحصول الوحيد طبقا للمزايا النسبية التى فرضها تقسيم العمل الدولى فى القرن التاسع عشر. ويلاحظ أنه خلال العقود الثلاثة الماضية قد ازداد الاهتمام فى الدراسات الأكاديمية وفى دوائر صناعة السياسة الاقتصادية باستراتيجية تشجيع الصادرات ودورها فى التنمية الاقتصادية. وبالرغم من مرور هذه السنوات نجد أن الموضوع ما زال مطروحا للبحث وقابلا للمناقشة، وهذا يدل على أننا مازلنا نحتاج الى انجاز

المزيد من الجهد والتعلم بالممارسة الشاقة من اجل صياغة وتنفيذ استراتيجية قومية لتشجيع الصادرات.

يعانى الاقتصاد المصرى منذ منتصف السبعينيات من تراجع الصادرات الصناعية ليقفز البترول الى قائمة الصادرات حتى أن نصيبه النسبى فى بعض السنوات تجاوز نسبة ٦٠%، وصاحب ذلك مشكلات هيكلية فى الاقتصاد المصرى يمكن أن نعبر عنها بما أطلق عليه فى الأدبيات الاقتصادية الحديثة "المرض الهولندى". لقد أدت استراتيجية التصنيع القائمة على احلال الواردات منذ الثلاثينيات دورها واصبح من الضرورى فى ظل التغيرات الاقتصادية والسياسية العالمية اعادة النظر فى استراتيجية التصنيع. وهنا نطرح للبحث والمناقشة استراتيجية التوجه التصديرى، والتى اثبتت نجاحها فى اقتصاديات بعض الدول النامية فى آسيا وأمريكا اللاتينية، والتى حققت تخصيصا افضل للموارد ومعدلات مرتفعة للنمو. ومن هنا نتناول فى هذه الدراسة استراتيجية تشجيع الصادرات كمخرج من مأزق المرض الهولندى ومواجهة التخلف الاقتصادى وتحقيق معدلات أداء عالية للاقتصاد المصرى. لذلك فاننا سنقوم بعرض وتحليل لظاهرة المرض الهولندى فى الاقتصاد المصرى، ونقوم بتحليل لهيكل الصادرات السلعية بهدف القاء الضوء على تصدر البترول كمادة خام قائمة الصادرات.

مفهوم المرض الهولندى:

إن ظاهرة تراجع صادرات السلع الصناعية المصرية لصالح منتج أولى وهو البترول يمكن تفسيرها بما يطلق عليه فى الأدبيات الاقتصادية اصطلاح

المرض الهولندى ". وقد انتشر استعمال هذا الاصطلاح فى مناقشات بعض الاقتصاديين البريطانيين فى بداية السبعينيات ليعبر عن تراجع الصادرات الصناعية أمام زيادة الصادرات لمادة أولية مثل البترول والغاز الطبيعى، وأثار ذلك السلبية على الدول الصناعية المستفيدة من استخراج بترول بحر الشمال مثل وبريطانيا. وكان ذلك من واقع خبرة هولندا فى الستينيات، عندما اكتشف الغاز الطبيعى أمام سواحلها، فتصدر قائمة صادراتها وهبط الإنتاج الصناعى بها وارتفعت نسبة البطالة . ومن هنا نشأ فى الأصل تعبير " المرض الهولندى ".[1]

ويلاحظ أنه فى النصف الأول للثمانينيات ظهرت اختلالات مالية متزايدة فى الاقتصاد المصرى. وارتفع العجز فى الموازنة العامة للدول ليبلغ نحو ٢٣% من الناتج المحلى الاجمالى. واستمرت الرقابة الحكومية على الأسعار والابقاء على انخفاض أسعار الطاقة بصورة مصطنعة والرقابة على الواردات والمغالاة فى سعر الصرف وعدم مرونته، وقد ادت هذه العوامل الى عدم الكفاءة فى توزيع الموارد، كما أن الاستثمارات فى الجهاز الانتاجى لم تستخدم المزايا النسبية للاقتصاد المصرى بطريقة كافية، ولم تحقق التنمية المنشودة. ومن جهة

---

[1] من الدراسات الهامة حول الظاهرة الاقتصادية المسماه بالمرض الهولندى أنظر:

Shafik, Nemat: Multiple Trade Shocks and Partial Liberalization: Dutch Disease and the Egyptian Economy. Economic Research Forum, Working Paper 9503, Cairo, 1994.

Van Wijnbergen, S.: Inflation, Employment and the Duch disease in Oil exporting countries: a disequilibrium analysis, World Bank, Washington DC. 1980 .

أخرى أدت تدفقات العملات الاجنبية من عائدات البترول والسياحة وقناة السويس وتحويلات العاملين بالخارج الى طمس المشكلات الهيكلية وتأجيل عمليات التكييف والعلاج الضرورى. وبانخفاض حصيلة صادرات البترول فى بداية الثمانينيات لم يكن الاقتصاد المصرى مستعدا للتكيف مع هذا التغيير، كما انخفضت الطاقة الاستيرادية وتم تمويل العجز فى ميزان المدفوعات عن طريق الديون الخارجية، وما بين ١٩٨٢-١٩٨٦ تضاعفت مبالغ خدمة الدين، وفى عام ١٩٨٧ لم تكن الحكومة قادرة على استمرار التوسع، وارتفع العجز فى ميزان المدفوعات الى نحو ٥,٣ مليار دولار. كما انخفضت الواردات الى نحو الثلث خلال سنتين، وذلك باتباع نظام صارم للرقابة الكمية. وجرى بطريقة خطيرة خفض بعض الاستثمارات مما يضر بالقدرة على النمو فى المستقبل. كما أدى تزايد العجز فى الموازنة العامة الى الحد من حرية الائتمان المصرفى للقطاع الخاص مما أسرع بمعدلات التضخم.[1]

هذه السياسات لها دلالات معينة، فقد اتبعت الحكومة سياسة سعر صرف غير مرن يصاحبه غلو فى قيمة الجنيه المصرى بنحو ٧٠% حتى نهاية الثمانينيات، كما أدت درجة الحماية المرتفعة للصناعة المحلية الى فرض قيود كمية وضرائب جمركية على الواردات. ولقد تزايدت اختلالات الاقتصاد المصرى

---

[1] أنظر فى ذلك: صلاح زين الدين : " تحرير الاقتصاد ومستقبل التخطيط فى مصر - نحو نموذج مصرى لاقتصاد السوق الاجتماعى " فى : المؤتمر العلمى السنوى السادس عشر للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، القاهرة ١٩٩١ .

بسبب الرقابة الحكومية على الأسعار والتى تطمس آليات الثمن ولا تعطى مؤشرات اقتصادية صحيحة عن حقيقة الاثمان. فنجد مثلا أن الصناعات المعدنية والكيماويات ومعدات النقل تلتهم الطاقة بالأسعار المدعمة بدلا من توجيه الاستثمارات الى قطاعات اقل استخداما للطاقة وفيها مميزات نسبية للاقتصاد المصرى مثل النسيج والاغذية. وبذلك اصبح تصدير منتجات الصناعات المستهلكة بكثرة للطاقة مثل الألومنيوم هو عبارة عن تصدير للطاقة الكهربية بثمن بخس. اذن لم يمكن الاستفادة من المزايا النسبية كتوفر امكانيات الصناعات الغذائية، وتوفر القوى العاملة الماهرة نسبيا فى قطاع التصنيع كما ارتبط الإنتاج الصناعى لدرجة كبيرة باستيراد المواد الخام، واتجه للسوق المحلية أساسا، وأهملت اعتبارات الكفاءة الاقتصادية والقدرة على المنافسة، واهملت فرص التصدير، كما أن الإنتاج الزراعى جرى تعويقه بسبب فرض أسعار رسمية منخفضة للمنتجات الزراعية.

فيما يلى سنقدم دراسة تحليلية لهيكل الصادرات المصرية لتوضيح أبعاد المرض الهولندى، ثم نتطرق الى جهود برنامج الاصلاح الاقتصادى لادراك الى أى مدى يمكن اقتراح سبل العلاج.

أولا: دراسة تحليلية لهيكل الصادرات السلعية

يمكن تقسيم صادرات السلع المصرية تبعا للمزايا النسبية والتنافسية حسب مفاهيم النظرية التقليدية والحديثة في التجارة الدولية.[1]

وبالنظر الى درجة كثافة العمل أو رأس المال أو المكون التكنولوجى يمكن الاشارة الى ثلاث مجموعات نقوم بتحليلها فيما يلى (أنظر الجدولين رقمى ١، ٢):

[1] أنظر فى ذلك:

صلاح زين الدين : العلاقات الاقتصادية الدولية ، مكتبة جامعة طنطا ، ١٩٩٥. ص ١١٩.

Hirsch, S.: Hypotheses regarding trade between Developing and Industrial countries, in : Giersch. H.: (Ed.): The international Devision of Labor. Problems, perspectives, Tubingen 1974. PP. ٦9.

جدول : (١) : هيكل الصادرات المصرية ١٩٦٩ - ١٩٧٩

السنة	سلع غذائية		سلع صناعية		بترول ومعادن		اجمالى
	مليون جنيه	%	مليون جنيه	%	مليون جنيه	%	
١٩٦٩/٧٠	٢٢٢،٧	٦٧،٩	٩٧،١	٢٩،٣	٨،٣	٢،٨	٣٢٨،١
١٩٧٠/٧١	٢١٤،٦	٦٣،٣	١٠٩،٥	٣٢،٣	١٥،٢	٤،٤	٣٣٩،٣
١٩٧٣	٢٠٩،٤	٦٠،٦	١٢١،٣	٣٤،٨	١٨،٤	٥،٢	٣٤٩،١
١٩٧٤	٢٦٣،٨	٥٩،٤	١٤٢،٦	٢٩،٨	٣٧،٨	١٠،٨	٤٤٤،٢
١٩٧٥	٣٥٨،١	٦٠،٤	٢٠٩،٣	٣١،١	٢٥،٩	٨،٥	٥٩٣،٣
١٩٧٦	٢٧١,-	٤٩،٤	٢٥٢,-	٤٦،٣	٢٦,-	٤،٣	٥٤٩,-
١٩٧٧	٢٥٧,-	٤٣،١	٢٢٦,-	٣٨,-	١١٣,-	١٨،٩	٥٩٦,-
١٩٧٨	٢٨٣,-	٤٢،٤	٢٦٤,-	٣٩،٥	١٢١,-	١٨،١	٦٦٨,-
١٩٧٩	٢٢٠,-	٣٢،٤	٢٨٩,-	٤٢،٥	١٧١,-	٢٥،١	٦٨٠,-
١٩٨٩	٣٥٦,-	٢٣،٨	٤٢١,-	٢٨،٢	٧١٨,-	٤٨,-	١٤٩٥,-

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء

جدول (٢): هيكل الصادرات المصرية فى الفترة ١٩٨١ - ١٩٩٤

السنة	البترول		القطن		مواد خام		بضائع نصف مصنعة		بضائع مصنعة		الاجمالى	
	مليون جنيه	%	مليون جنيه	%	مليون جنيه	%	مليون جنيه	%	مليون جنيه	%	مليون جنيه	%
١٩٨١	١٤٥٧,٣	٦٤,٤٠	٣٢٠	١٤,١٤	١٠٤,٤	٤,٦١	٢٢٥,٩	٩,٩٨	١٥٥,٣	٦,٨٦	٢٢٦٢,٩	١٠٠
١٩٨٢	١٤٤٦,٧	٦٦,٣٤	٢٨٦	١٣,٠٩	١٣٤,٨	٦,١٧	١٦٨,٥	٧,٧١	١٤٨,١	٦,٧٨	٢١٨٤,١	١٠٠
١٩٨٣	١٤٠٠,٧	٦٣,٣٤	٣٠٨,٨	١٣,٧٢	١٥٥,٤	٦,٩٠	١٧٦,٧	٧,٨٥	٢٠٨,٧	٩,٢٧	٢٢٥٠,٣	١٠٠
١٩٨٤	١٢٦٤	٥٧,٥١	٣٤٠,١	١٥,٣٧	١٤٠	٦,٣٧	٢٠٠,٢	٩,١٠	٢٣٥,٨	١٠,٧٣	٢١٩٧,٩	١٠٠
١٩٨٥	١٧٦٧,٧	٦٧,٩٩	٢٩٩	١١,٥	١٣٢,٢	٥,٠٨	١٧٧,٣	٦,٨٢	٢٢٣,٧	٨,٩٩	٢٥٩٩,٩	١٠٠
المتوسط	١٤٧٦,٣	٦٤,٢١	٣١٠,٨	١٣,٥٢	١٣٣,٣	٥,٨٠	١٨٩,٧	٨,٢٥	١٩٤,٣	٨,٤٥	٢٢٩٩	١٠٠
١٩٨٦	١٠٤٨,٤	٥١,٠٤	٣٠٨,٤	١٥,٠١	١١٧,٥	٥,٧٢	٢٧٤,١	١٣,٣٤	٣٠٥,٥	١٤,٨٧	٢٠٥٣,٩	١٠٠
١٩٨٧	١٠٨٣,٨	٣٥,٥٨	٢٧٢,١	٨,٩٣	٣٣٤,١	١٠,٩٧	٧٤٩,٤	٢٤,٦٠	٦٠٦,٦	١٩,١٩	٣٠٤٦	١٠٠
١٩٨٨	١٢٩٨,٢	٣٢,٥٠	٣١٨,٦	٧,٩٧	٣٢٨,٩	٨,٢٣	٨٥٥,٥	٢١,٤٢	١١٩٣,٤	٢٩,٨٨	٣٩٩٤,٥	١٠٠
١٩٨٩	١٧٣٣,٢	٣٠,٢٢	٥٩٤,٢	١٠,٣٦	٤١٠,٨	٧,١٦	١١٦٩	٢٠,٣٨	١٨٢٧,٦	٣١,٨٧	٥٧٣٤,٥	١٠٠
١٩٩٠	٢٠٣١,٣	٣٠,٨١	٥٦٢,٢	٨,٥٣	٥٢٣,٨	٧,٩٤	١٢٦٢	١٩,١٤	٢٥٧٤,٧	٣٩,٠٥	٦٥٩٣,٨	١٠٠
المتوسط	١٤٣٨,٩	٣٣,٦	٤١١,١	٩,٦	٣٤٣	٨	٨٦١,٩	٢٠,١٢	١٣٠١,٦	٣٠,٤	٤٢٨٤,٥	١٠٠
١٩٩١	٦٣٢٥,٥	٥٣,٧٧	١٩٣,٤	١,٦٥	٦٥٠,١	٥,٥٢	١٢٨٩٥	١٠,١٦	٣٣٠٦,٢	٢٨,١٠	١١٧٦٤,٧	١٠٠
١٩٩٢	٤٤١١,٣	٤٣,٣٧	١٧٥,٢	١,٧٢	٧٧٩,٢	٧,٦٦	١٢٦٣٢	١٢,٤٢	٣٥٤٢,٣	٣٤,٨٢	١٠١٧١,٢	١٠٠
١٩٩٣	٥١٧٨,٧	٤٩,٤٩	١٤٦,٧	١,٤٠	٧٠٣,٥	٦,٧٢	١٠٨٧	١٠,٣٨	٣٣٤٨,٨	٣٢	١٠٤٦٤,٥	١٠٠
١٩٩٤	٤٥١٦,٧	٣٨,٤١	٧٩١,١	٦,٧٣	٥٥٠	٤,٦٨	١٨٠٩٤	١٥,٣٩	٤٠٩٠,٣	٣٤,٧٩	١١٧٥٧,٥	١٠٠
المتوسط	٥١٠٨	٤٦,٢٧	٣٢٦,٦	٢,٩٦	٦٧٠,٧	٦,٠٧	١٣٦٢	١٢,٢٤	٢٥٧١,٩	٣٢,٣٥	١١٠٣٩,٥	١٠٠
اجمالى المتوسط	٢٤٩٧,٤	٣٤,٧٦	٣٥١,١	٤,٩	٣٦١,٨	٥,٠٣	٧٦٤,٨	١٠,٦	٣٢١٠	٤٤,٧	٧١٨٥,١	١٠٠
تغير %	٢٠٩,٩		١٤٧,٢		٤٢٦,٨		٧٠١		٢٥٣٤		٤٧١٩,٦	١٠٠

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، وحسابات خاصة

(أ) مجموعة سلع ريكاردو

يفسر ريكاردو قيام التجارة بتوفر المزايا النسبية والعامل الحاسم فيها هو توفر الموارد الطبيعية وعنصر العمل والمناخ الملائم، وتشمل هذه المجموعة اساسا المنتجات الزراعية والتعدينية وسلع نصف مصنعة تحتوى على جزء كبير من الموارد المحلية. وتطور المزايا النسبية لسلع ريكاردو يبدأ باستخدام موارد طبيعية جديدة ، ويؤدى تقدم وسائل المواصلات الى استخدام افضل لهذه الموارد ، وفى مرحلة تالية تظهر سلع بديلة. والمثال التقليدى لهذا التطور هو القطن المصرى . وبتحليل التركيب السلعى للصادرات المصرية فى الخمس عشرة سنة الماضية نجد أن سلع ريكاردو تتمثل فى البترول بمتوسط ٣٥% ، والقطن ومواد خام أخرى نحو ١٠% . وسلع نصف مصنعة هو ١٠%.

(ب) مجموعة سلع هيكشر – أوهلين

وهى سلع تامة الصنع وتتميز بأن دالة إنتاجها متشابهة وتكنولوجيا إنتاجها معروفة فى جميع الدول ، والانتاجية الحقيقية لعنصرى رأس المال والعمل تتوقف على نسبة تضافرهما، والسلع كثيفة العمل تتمتع الدول النامية بميزة نسبية فى إنتاجها لتوفر نسبى لعنصر العمل بها، بينما تتمتع الدول الصناعية بوفرة رأس المال وانتاج سلع صناعية كثيفة رأس المال. وبلغ متوسط نصيب سلع هيكشر – أوهلين فى الصادرات الصناعية لمصر فى الخمس عشرة سنة الماضية نحو ٤٥%، وهى فى أغلبها سلع كثيفة العمل مثل المنسوجات

والملابس والمصنوعات الجلدية ونسبة اقل للسلع كثيفة رأس المال مثل الكيماويات والأدوية والآلات.

(جـ) مجموعة سلع دورة المنتج

ترجع نظرية دورة المنتج الى فيرنون Vernon وهى تدرس أنماط التجارة لمنتجات التكنولوجيا الحديثة، وهى تمر بدورة حياة عند إنتاجها وتسويقها، وتشمل ثلاث مراحل وهى مرحلة السلعة التكنولوجية الجديدة وتكون سلعة غير نمطية وتكلفة إنتاجها وتسويقها مرتفعة، ثم مرحلة نضوج السلعة وفيها تنخفض تكلفة الإنتاج والتسويق وينتشر الطلب عالميا فى الاسواق الخارجية، ثم مرحلة السلعة النمطية وفيها تكون الدول الاقل نموا مؤهلة لتوطين الإنتاج بها. وأمثلة سلع دورة المنتج أجهزة التليفزيون والكمبيوتر وكافة منتجات التكنولوجيا الراقية التى تتطلب فى بداية إنتاجها تكلفة باهظة للبحث والتطوير، ثم فى نهاية دورة حياتها تنخفض تكلفة إنتاجها وقد تنتقل مراكز إنتاجها الى الدول النامية، كما يحدث حاليا فى دول جنوب آسيا وصادرات مصر من سلع دورة المنتج ضئيلة نسبيا وتتمثل فى صادرات بعض شركات الالكترونيات والاجهزة الكهربية الى اسواق الدول العربية والافريقية.

وبتحليل هيكل الصادرات المصرية خلال ربع القرن الماضى كما هو وارد فى الجدولين رقمى١، ٢، فننا نجد أن حصيلة صادرات مصر من سلع هيكشر – أوهلين خاصة السلع الصناعية كثيفة رأس المال قد بلغت قيمتها فى نهاية الستينيات نحو ٩٧ مليون جنيه بنسبة ٢٩,٣% من اجمالى الصادرات، بينما كانت صادرات مصر من سلع ريكاردو وأبرزها البترول ومواد الوقود نحو

٨,٣% مليون جنيه أى بنسبة ٣,٨% من اجمالى الصادرات، أو بمعنى آخـو أن الصادرات السلعية الصناعية بلغت حينئذ نحو عشرة أضعاف الصـــادرات مـــن البترول، وذلك يدل على أن جهود التصنيع فى الستينيات أدت الى تنويع هيكـــل الصادرات المصرية وزيادة نصيب السلع الصناعية فى قائمة الصادرات حتـــى أنها بلغت فى سنة ١٩٧٥ نحو ٤٦,٣% من قيمة الصادرات بينما لـــم تتجـــاوز صادرات البترول نسبة ٤,٣%، فقد حدث تراجع فى صادرات المـــواد الخـــام سواء الزراعية مثل القطن أو المعدنية مثل البترول. وتنويع تشكيلة الصـــادرات حتى منتصف السبعينيات يدل أيضا علـــى أن اســـتراتيجية التصنيـــع بـــاحلال الواردات، أدت دورها فى ارساء قاعدة صناعية يمكن أن تنطلق نحو التصديـــر بتبنى استراتيجية للتوجه التصديرى.[1] الا أن صادرات البـــترول ارتفعـــت نسبتها وتصدرت قائمة الصادرات المصرية، حيث ارتفعـــت مـــن ٤,٣% فـــى منتصف السبعينيات الى ٦٨% فى منتصف الثمانينيات بينما تراجعـــت نســـبة صادرات السلع الصناعية من ٤٦,٣% الى حوالى ٨,٥% فى نفس الفترة .

---

[1] أنظر فى ذلك:

Girgis, M.: Labor Absortive Capacity of Export Expansion and Import Substitution in Egypt 1954-1970, Kiel, 1973. PP. 55.

Schmidt, B.C.: Wirtshaftswachstum und Diversifizierung der produktionsstruktur von Entwicklungslaendern. Das Beispiel Aegypten und Iran, Muenchen 1980, PP 54.

ثانيا: أعراض المرض الهولندى وجهود الاصلاح الاقتصادى

منذ منتصف السبعينيات تبذل مجهودات لتحرير الاقتصاد المصرى، حيث بدأت مسيرة مصر فى طريق الانفتاح الاقتصادى والتحول من نظام التخطيط وتدخل الدولة الواسع فى الحياة الاقتصادية الى ليبرالية اقتصادية تعطى دورا أكبر للقطاع الخاص فى عملية التنمية الاقتصادية. وتضمنت سياسة الانفتاح الاقتصادى فى بدايتها حلولا مؤقتة وليست جذرية لمشكلات الاقتصاد المصرى.[1]

وفى النصف الثانى للثمانينيات بدأ الاصلاح الاقتصادى الشامل يراعى الجوانب الاجتماعية والصعاب التى تواجه ذوى الدخول المحدودة. وفى عام ١٩٨٦ بدأت مصر برنامج شامل للاصلاح الاقتصادى والتكييف الهيكلى، ومنذ ذلك الحين اتخذت خطوات جادة فى طريق الاصلاح الاقتصادى الشامل ولعل من أهم الانجازات فى هذا المجال حدوث تقدم ملموس فى مجال تحرير أسعار السلع الصناعية وأيضا السلع الزراعية، وساهم ذلك فى عملية تصحيح هيكل الأسعار بصفة عامة، كما تم اصلاح هيكل سعر الصرف والفائدة، وترك تحديدها لقوى السوق والعرض والطلب طبقا لحالة السوق والسيولة، واعتبارا من مايو ١٩٨٧ اتبع نظام سعر الصرف المرن بصدور قانون لتوحيد السوق المصرفية، وأيضا تم تحرير سعر الصرف الاجنبى فى اطار سوق حرة منذ

---

[1] أنظر فى ذلك تقرير بعثة موللر بالألمانية:

Moeller, A.: Vorschlaege zur loesung der oekonomischen probleme Aegyptens, Duesseldorf 1980.

اكتوبر ١٩٩٠، كما تم تحرير حركة النقد الاجنبى مع العالم الخارجى والسماح لوحدات غير مصرفية للتعامل فى السوق الحرة للنقد الاجنبى اعتبارا من فبراير ١٩٩١، وبذلك قضى على السوق غير المنظمة للصرف الاجنبى ونتج عن ذلك استقرار سعر الصرف وتوفر السيولة، كما طبقت اجراءات لتحرير التجارة الخارجية باحلال آليات العرض والطلب بدلا من القيود الكمية على الواردات، كما جرى رفع القيود الكمية على الصادرات فيما عدا اربع سلع، واتخذت اجراءات لتطوير الجهاز المصرفى وتطبيق المعايير المتعارف عليها دوليا وتطبيق معايير الملاءمة التى اقرتها لجنة بال، وجرت مراجعة لقانون البنوك والائتمان، وتم اصدار قانون لقطاع الأعمال العام لتطوير اسلوب ادارته وانعاش دوره فى الاقتصاد القومى، كما اتخذت خطوات هامة لاصلاح سوق المال واجريت تعديلات تشريعية لتشجيع انسياب رؤوس الأموال، هذه الاجراءات كلها استهدفت خلق مناخ مناسب للمستثمرين والمنتجين فى القطاعين العام والخاص وقد تم ذلك فى ظل السيطرة على التضخم عن طريق التحكم فى المعروض النقدى وتقييد الائتمان واصدار اذون الخزانة بسعر الفائدة السائد عالميا.

ولسنا فى صدد تقويم نتائج برنامج الاصلاح الاقتصادى وانما نهدف فى اطار دراستنا الى معرفة لأى مدى يؤدى تنفيذ برنامج الاصلاح الاقتصادى الى مواجهة الاقتصاد المصرى لعواقب المرض الهولندى ودور استراتيجية للتوجه التصديرى فى هذا الموضوع. لذلك نتناول فى هذا الجزء من الدراسة عرض وتحليل لتجربة الإصلاح الاقتصادى من حيث الأداء الاقتصادى منذ بداية

التسعينيات، ثم الإصلاح الهيكلى، ومدى نجاح الاصلاح الاقتصادى فى مواجهة أعراض المرض الهولندى.

ان الاقتصاد المصرى يشهد منذ ثلاثة عقود تحولات جذرية أملتها ظـــروف محلية وإقليمية وعالمية، تمثلت فى التحول من اقتصاد يعتمد علـــى التخطيـــط وتدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى إلي نظام اقتصادى يتجه نحـــو المنافســـة واقتصاد السوق وتشجيع المبادرات الفردية. وفى هذا الصدد صدرت تشـريعات اقتصادية منذ بداية السبعينيات تعبر عن تحول الاقتصاد المصرى تجاه اقتصـــاد السوق. فقد صدر القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن تشجيع استثمار رأس المـــال العربى والأجنبي والمناطق الحرة، ولحقته تعديلات لعل أهمها صدور القـــانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ وقانون ضمانات وحوافــز الاســتثمار رقـم ٨ لسـنة ١٩٩٧. وقد بذلت جهود كثيرة على المستوى التشريعي والمؤسسي مـــن أجـل تحقيق انطلاقة كبيره للتنمية الاقتصادية فى ظل آليات السوق، إلا أنه لم تتحقـق النتائج المرجوة. فقد تفاقمت مشكلات هيكلية فى الاقتصاد المصرى حيث ارتفـع معدل التضخم حتى وصل إلى نحو ٢٠% في أواخر الثمانينيات، وتزايد حجـم البطالة حتى بلغ حوالى مليون فرد بمعدل بلغ ٧% تقريبا، وتزايد العجز فــــى ميزان المدفوعات حتى بلغ حوالي ٤مليارجنيه، أيضا زاد العجز في الموازنـــة العامة للدولة حتى بلغت نسبته حوالي ١٥% من الناتج المحلي الإجمالي. وقــد حتمت هذه الأزمة المتفاقمة البحث عن علاج لاصلاح هذا الخلل. وقـــد بـدأت محاولات الإصلاح منذ السبعينيات واستمرت هذه المحاولات حتـــى منتصـف الثمانينات إلا أنها كانت تتسم بعدم الشمولية وقصــر المـــدة الزمنيـــة المتاحـــة للبرنامج وعدم وجود إجماع بين مخططي السياسة الاقتصادية على ســـلامتها.

ومع بداية التسعينيات تبنت الحكومة برنامجا للإصلاح الاقتصادى بمساندة صندوق النقد الدولى والبنك الدولى وبمساعدات من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربى، يستهدف تحقيق الإصلاح المالى والنقدى، ثم التكييف الهيكلى ورفع القدرات الذاتية للاقتصاد المصرى.

أداء الاقتصاد المصرى والمؤشرات الاقتصادية الكلية

بتحليل مؤشرات الناتج المحلى الإجمالي يلاحظ تراجع معدل النمو قبل مرحلة الإصلاح الاقتصادى من ٥,١% سنة ١٩٨٨/٨٧ الى٣,٦% سنة١٩٩١/٩٠ بينما ارتفع معدل النمو فى مرحلة الإصلاح الاقتصادى من ١,٩% سنة ١٩٩٢/٩١ إلي ٤,٤% سنة ١٩٩٧/٩٦، حيث ارتفع الناتج المحلى الإجمالي من ١٣٩,١ مليار جنيه سنة ١٩٩٢/٩١ إلي ١٦٣,٢ مليار جنيه سنة ١٩٩٧/٩٦، (بأسعار سنة ١٩٩٢/٩١). ورغم هذا الارتفاع فى معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالي إلا أن نسبة الاستثمار إلي الناتج المحلى الإجمالي قد انخفضت من ٣٣% سنة ١٩٨٨/٨٧ إلي ٢٤% سنه ١٩٩١/٩٠ ثم ثبتت عند معدل ٢٠% خلال مرحلة الإصلاح الاقتصادى. وقد ساهم الادخار المحلى الإجمالي بحوالي ٢٢% من الناتج المحلى الإجمالي سنة ١٩٨٨/٨٧، وانخفض إلي ١٧% سنه١٩٩١/٩٠ ثم توالى الانخفاض فى بداية مرحلة الإصلاح حتى بلغ ١٣% سنة ١٩٩٣/٩٢ ثم عاود الارتفاع بعد ذلك ليصل إلي ١٦% سنة١٩٩٥/٩٤، ١٧% عام ١٩٩٧/٩٦، وبذلك انخفضت الفجوة الاستثمارية من ١١% عام ١٩٨٨/٨٧ إلي ٧% عام ١٩٩١/٩٠ ثم ٣%عام ١٩٩٧/٩٦. وقد تذبذب المعامل الحدى لرأس المال / الناتج ICOR حيث ارتفع من ٥,٣% سنة ١٩٨٨/٨٧ إلي ١١,٩% سنة ١٩٩١/٩٠، ثم توالى الانخفاض بعد ذلك ليصل

إلي حوالى ٥% سنه ١٩٩٧/٩٦ ويعكس انخفاض المعامل الحدى لرأس المال /الناتج زيادة فى كفاءة استخدام الموارد.[1]

أهداف برنامج الإصلاح الاقتصادى ونتائجه الأولية

فى ربيع ١٩٩٠ بدأ تنفيذ برنامج للإصلاح الاقتصادى فى مصر بتشجيع وتدعيم من صندوق النقد الدولى *IMF* والبنك الدولى *WB* وبعض الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية .ويطلق على البرنامج الإصلاحى الذى تعهدت الحكومة المصرية القيام به برنامج الإصلاح الاقتصادى والتعديل الهيكلى *Economic Reform and Structural Adjustment Program (ERSAP)* وهدفه الأساسى دفع عجلة التنمية الاقتصادية بما يؤكد رفع المستوى المعيشى للأفراد ويرتكز البرنامج على ثلاثة أسس وهى أولا تحقيق الاستقرار لأجل استعادة التوازن الكلى وذلك بمساعدة صندوق النقد الدولى من خلال ما يسمى بترتيبات المساندة *Stand-by Arrangemen* ، وثانيا التعديل الهيكلى لتحسين الكفاءة فى تعبئة عناصر الإنتاج وتوزيعها على الاستخدامات المختلفة بينما تجرى عملية التحويل لصالح القطاع الخاص واستراتيجية تنمية الصادرات وذلك بمساعدة قرض من البنك الدولى سمى بقرض التعديل الهيكلى بما يسلوى ٣٠٠ مليون دولار، وثالثا تعديل السياسات الاجتماعية حتى يمكن التضييق من نطاق الآثار المعاكسة للإصلاحات الاقتصادية على محدودى الدخل والفقراء إلى أدنى حد ممكن وذلك بمساعدة الصندوق الاجتماعى للتنمية *Social Fund for*

---

[1] أنظر فى ذلك: البنك المركزى المصرى: المجلة الاقتصادية (أعداد مختلفة)

Development والذى يتم تمويله بواسطة البنك الدولى وجهات أخـــرى مانحــة للمساعدات .

وتمثلت أهداف المرحلة الأولى من برنامج الإصلاح الاقتصادى فيما يلى:

(١) خفض معدلات التضخم وعجز الميزان الجارى والميزانيـــة واســتعادة الملاءة المالية *Credit worthiness* للدولة، (٢) تقوية الثقة بـــالبنوك ومقدرتـــها على الوفاء بالتزاماتها *Banks' solvency* والرقابة عليها وتنظيم نشاطها بما يكفل رفع مستوى أدائها، (٣) خصخصة وإعادة هيكلة شركات القطاع العام وإصلاح العلاقات المالية بينها وبين الحكومة، (٤) تحرير معظم الأسعار فـــى قطـــاعى الصناعة والزراعة والعمل على رفع أسعار المواصلات والطاقة تدريجيا بمــــا يتناسب مع التكلفة الحدية فى الأجل الطويل أو مستويات الأسعار الدوليـــة، (٥) التخلص من أى قيود ماعدا التعريفةالجمركية علـــى الـــواردات والصـــادرات والعمل على خفض التعريفة على الواردات، (٦) تشجيع القطاع الخاص علـــى النمو من خلال إلغاء أنواع الرقابة على الاستثمار والإنتاج وإنهاء الاحتكـــارات الحكومية وكذلك أوضاع التحيز القائمة ضد المشروعات الخاصة فى مشـتريـاتها لمستلزمات إنتاجها من القطاع العام، (٧) تقليل الآثـــار المعاكســة للإصـــلاح الاقتصادى على الفقراء إلى أدنى حد ممكن عن طريق الصنـــدوق الاجتمـــاعى للتنمية.[1]

---

[1] البنك المركزى المصرى: المجلة الاقتصادية (أعداد مختلفة)

وقد حقق برنامج الاصلاح الاقتصادى بعض الانجازات الجيدة بكافة المقاييس، وأهمها خفض نسبة التضخم وعلاج العجز فى الموازنة العامة للدولة وتحرير التجارة الخارجية. ونتناول تحليل هذه الانجازات فيما يلى:

(أ) خفض معدل التضخم:

لخفض معدل التضخم طبقت مجموعة إجراءات انكماشية تعمل فى مجموعها على خفض الطلب النقدى على المستوى الكلى وتمثلت فى التحكم الشديد فى الإصدار النقدى الجديد وتضييق الائتمان المصرفى بالتشدد فى السقوف الائتمانية، رفع مستوى سعر الفائدة على الودائع بالجنيه المصرى لتشجيع الأفراد على زيادة ودائعهم بالبنوك ولخفض القروض لأجل الاستهلاك، ورفع مستوى سعر الخصم، اقتراض الدولة من الأفراد بإصدار أذون خزانة مميزة بأسعار فائدة معومة تعتمد على حالة الطلب والعرض، وذلك لامتصاص السيولة النقدية من أيدى الأفراد. ان تحول الاقتصاد المصرى نحو آليات السوق واعطاء دور الريادة للقطاع الخاص لقيادة وتسيير النشاط الاقتصادى، أظهر مبدئيا تحسن المؤشرات الاقتصادية الرئيسية، حيث انخفض معدل التضخم من ٢١% سنة ١٩٩٠/٨٩ إلي ١٠% سنة ١٩٩٥/٩٤ ثم إلي حوالى ٨% سنة ١٩٩٦/٩٥، حتى وصل إلي حوالى ٧% سنة ١٩٩٧/٩٦. ونجحت السياسة النقدية فى ضبط معدلات التوسع النقدى للسيطرة على الضغوط التضخمية، فقد انخفض معدل النمو السنوى فى السيولة المحلية M_2 من ١٩,٧% سنة ١٩٩٠/٨٩ إلي ١٦,٤% سنة ١٩٩٣/٩٢، ثم إلي ١٣% سنة ١٩٩٦/٩٥، ووصل ذلك المعدل إلي ١٠% فى سنة ١٩٩٧/٩٦. وقد أمكن عن طريق تطبيق الوسائل الانكماشية الحد من معدل التضخم، لكن استفادة الطبقات المختلفة

من خفض معدل التضخم من سنة لأخرى لم تكن متساوية بطبيعة الحال وظل العبء كبيرا نسبيا على محدودى الدخل والفقراء. إن الأساليب التى اتبعت لمعالجة التضخم فى مصر هى بطبيعتها قصيرة الأجل وانكماشية، والواقع أن الأسباب الهيكلية للتضخم فى مصر لم يتم علاجها جذريا باتباع الأساليب النقدية والمالية الانكماشية، وهذه الأسباب الهيكلية يتم علاجها فى الأجل الطويل. والتضخم فى مصر يرجع أساسا إلى الفجوة القائمة بين المعدلات المنخفضة لنمو الناتج الحقيقى وارتفاع معدلات نمو الطلب الكلى النقدى. كما ترجع ظاهرة التضخم فى مصر إلى منتصف الستينات لأسباب متعددة هيكلية ونقدية من أهمها الجمود النسبى للجهاز الإنتاجى مما أدى إلى عدم التوازن بين الإنتاج والاستهلاك.

(ب) معالجة عجز الموازنة العامة للدولة

بلغ عجز الموازنة العامة فى مصر بلغ ٢٥% من الناتج المحلى الإجمالى فى منتصف السبعينات ونحو ٢٣% فى ١٩٨٢ ثم ١٩,٥% فى مطلع ١٩٩٠. وتمثل أحد الأهداف الرئيسية فى البرنامج الإصلاحى فى خفض عجز الموازنة العامة تدريجيا وعملت الحكومة على تحقيق هذا الهدف من خلال تنمية موارد الدولة بشكل تدريجى ومنتظم من جهة وخفض الإنفاق العام من جهة أخرى. وبالنسبة لتنمية موارد الدولة اتخذت بعض الاجراءات، ومنها تطوير ضريبة الاستهلاك لتصبح ضريبة عامة على المبيعات، والعمل على حصر كافة الأنشطة لإخضاعها للضرائب، وإحكام مكافحة التهرب الضريبى وتنشيط تحصيل المتأخرات وسرعة الفصل فى المنازعات الضريبية، والعمل على تطوير نظم العمل فى مجال الجمارك من خلال تبسيط الإجراءات وتشريد الإعفاءات وسد

ثغرات التهرب إلى جانب ترشيد الرسوم الجمركية وتيسير إجراءات التصديـــر. وسعت الدولة الى خفض الإنفاق العام بخفض مخصصات دعم السلع الاستهلاكية تدريجيا، والعمل على تجميد أعداد موظفى الحكومة وتقييد الزيادة فى الرواتـــب، وخفض مصروفات الدفاع، وترشيد الانفاق العام، وتخلى الحكومة عن التزامـــها بتمويل استثمارات قطاع الأعمال العام وذلك بعد فصل هذه الاســـتثمارات عـــن الاستثمارات الحكومية . ويلاحظ أن هذه الخطوة قد اتخذت فى إطـــار سياســـة تحرير القطاع العام وضرورة اعتماده على تمويله الذاتى وما يتاح له من قروض محلية أو خارجية، والتخلى عن أعباء دعم بعض الهيئات الاقتصادية الهامة فـــى مجال النقل والكهرباء وذلك بإصلاح هياكلها الاقتصادية وجعلـــها تعتمـــد علـــى التمويل الذاتى.[1]

ولم تثمر الاجراءات السابقة فى خفض عجـــز الموازنـــة كثـــيرا فـــى عـــام ١٩٩١/٩٠ بسبب ظروف حرب الخليج . فقد نمت الموارد العامة إلـــى ٢٨% من الناتج المحلى الإجمالى فى مطلع ١٩٩١ مقابل ٢٤,٥% فى مطلـــع ١٩٩٠. أما الإنفاق العام فبالرغم من محاولة خفضه إلا أنه ازداد بسبب ظروف حـــرب الخليج من ٤٤% من الناتج المحلى الإجمالى فى مطلع عام ١٩٩٠ إلـــى ٤٩% فى مطلع ١٩٩١. فقد اضطرت الحرب الحكومة إلى زيادة الإنفاق على الجيـــش وزيادة الدعم الغذائى لمواجهة عودة أعداد كبيرة من العاملين المصريين بـــالخليج فى ظروف غير عادية. الا أن ظروف الحرب نفسها ساعدت من جهـــة أخـــرى

[1] راجع فى ذلك:

World Bank: The East Asean Miracle. Economic Growth and Public Policy, Oxford University Press, 1993.

فيما بعد فى تخفيف أعباء الموازنة العامة . فقد حدث خفض كبير فـــى الديــن الخارجى لمصر من قبل الدول الغربية والخليجية مما أدى إلى تخفيـــف أعبـــاء خدمة الدين التى تتحملها الموازنة العامة. ومنذ بداية التسعينيات تـــم الاعتمـــاد على الموارد الحقيقية لتمويل عجز الموازنة حيث تم الاعتماد على أذون الخزانـة إلى جانب ترشيد الإنفاق الحكومى الجارى حيث انخفـــض الإنفـــاق الحكومـــي الجارى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي حسب بيانات البنك المركزى المصرى من ٢٦,٧% سنة ١٩٩١/٩٠ إلى ٢٢,٥% سنة ١٩٩٦/٩٥، ثم إلى ٢١% سـنة ١٩٩٧/٩٦ وقد نتج عن ذلك تحقيق فائض فى النشاط الجارى ابتداء مـــن ســنة ١٩٩٢/٩١ بلغ ١,٢% من الناتج المحلى الإجمالي واستمر ذلـك الفـائض فـــى التحسن ليصل إلى ٢,٦% سنة ١٩٩٥/٩٤ ثم إلى ٣% سنة ١٩٩٧/٩٦ مقـابل عجز جارى فى الفترة ١٩٨٨/٨٧ – ١٩٩١/٩٠ وصل أقصاه سـنة ١٩٩٠/٨٩ حيث بلغ حوالى (٥,٦%) من الناتج المحلى الإجمالي. وانخفض العجز الكلى من ١٧,٦% سنة ١٩٨٨/٨٧ إلى ١٥% سنة ١٩٩١/٩٠ ثم استمر فى الانخفـــاض حتى بلغ ١,٢% سنة١٩٩٥/٩٤ ثم وصـــل ذلـك العجـز إلـى ٠,٩% سـنة ١٩٩٧/٩٦.[١]

لقد انتهت المرحلة الأولى من برنامج الإصلاح الاقتصادى و نجحـــت فـى تحقيق التثبيت الاقتصادى، حيث انخفض عجز الموازنة العامة كنسبة من النـاتج المحلى الإجمالي من حوالى ١٥% سنة ١٩٩١/٩٠ إلي حوالى ١,٣% فى سـنة ١٩٩٦/٩٥. وقد وصل هذا العجز إلى أقل من ١% عام ١٩٩٧/٩٦. وقد كان للنتائج المحققة أثرها فى الحد من معدلات التضخم . ولكن ينتقد على الأسـاليب

---

[١] مصدر هذه البيانات: البنك المركزى المصرى: المجلة الاقتصادية (أعداد مختلفة)

التى اتبعت فى تنمية الإيرادات العامة أنها أخذت فى الاعتبار هدف خفض عجز الموازنة العامة كهدف مالى أكثر من اهتمامها بالهدف النهائى وهو دفع عجلـــة التنمية الاقتصادية فى مصر. وترتب على أساليب خفض عجز الموازنة العامة آثار توزيعية لغير صالح محدودى الدخل والفقراء.[1]

كذلك ترتب على خفض الإنفاق العـــام للدولـــة المخصــص لدعــم الســلع الاستهلاكية وبعض الخدمات الضرورية آثار توزيعية لغير صـــالح محـــدودى الدخل والفقراء . إن هدفاً من أهداف البرنامج الإصلاحى وهو تخفيض عجـــز الموازنة العامة قد تحقق إلى حد كبير فى خلال المرحلـــة الأولـــى مـــن هـــذا البرنامج وأدى دوراً فى خفض معدلات التضخم، ولكن الأساليب التـــى اتبعـــت لخفض العجز فى الموازنة كانت مالية بحتة.

ويوضح الجدول التالى تطور الإنفاق العـــام والإيـــراد العـــام وعجـــز الموازنة:

---

[1] أنظر فى ذلك: جنات السمالوطى: الآثار التوزيعية لسياسات الإصلاح الاقتصادى فى مصر، فى أعمال المؤتمر السنوى لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية فى نوفمبر ١٩٩٣.

جدول (٣): تطور الموازنة العامة فى مصر (١٩٩١ - ١٩٩٦)

بالمليون جنيه

السنة المالية	٩٢/٩ على	٩٣/٩٢ فعلى	٩٤/٩٣ فعلى	٩٥/٩٤ فعلى	٩٦/٩٥ فعلىمبدئ
اجمالى الاستخدامات	٤٧٥٦	٥٢٢٢٣	٥٦٢٦٤	٥٨٢٥٦	٦٣٥٠٠
اجمالى الايرادات	٤١٤٠	٤٦٧٠٣	٥٢٥٦٧	٥٥٧١٩	٦٠٦٠٠
العجز الكلى	(٦١٥٧	(٥٥٢٠)	(٣٦٩٧)	(٢٥٣٧)	(٢٩٠٠)

المصدر : البنك الأهلى ، النشرة الاقتصادية، العدد الثانى-المجلد الخمسون، ١٩٩٧.

لقد كان للنتائج المحققة أثرها فى الحد من معدلات التضخم . ولكن ينتقد على الأساليب التى اتبعت فى تنمية الإيرادات العامة أنها أخذت فى الاعتبار هدف خفض عجز الموازنة العامة كهدف مالى أكثر من اهتمامها بالهدف النهائى وهو دفع عجلة التنمية الاقتصادية فى مصر. فمعدلات الضرائب على نشاط الأعمال سواء قبل قانون الضريبة الموحدة أو بعده كانت ومـا زالـت تعتبر مرتفعة جدا فى ظروف دولة نامية مثل مصر.

(جـ) الإصلاح الهيكلى وتحرير التجارة الخارجية:

من أهم دعائم برنامج الإصلاح الاقتصادى فى مصر تهيئة البيئة الاقتصادية للتحول إلى اقتصاد السوق ورفع القدرة التنافسية للاقتصاد القومى، وقد اتخذت خطوات فى سبيل تحرير الاقتصاد المصرى، وذلك بتحرير التجارة الخارجية، وتنشيط بورصة الأوراق المالية وتقوية قطاع التأمين، وتهيئة مناخ جيد للاستثمار وإزالة المعوقات التي يواجهها الاستثمار المباشر، ثم تطبيق برنامج للخصخصة واصلاح وحدات قطاع الأعمال العام.

وقد طبقت إجراءات اقتصادية لتحرير التجارة الخارجية وذلك استكمالا لبرنامج الإصلاح الاقتصادى فى مصر. ومن أهم تلك الاجراءات إزالة القيود المفروضة على كل من الواردات والصادرات، وإصدار لائحة جديدة للاستيراد والتصدير عام ١٩٩١، تم تعديلها بهدف دعم تحرير التجارة الخارجية، وتحرير وتوحيد أسعار الصرف، وأيضا تحرير الواردات من خلال الإلغاء التدريجى للقيود غير الجمركية ورفع الحظر عن كافة السلع المستوردة باستثناء الملابس الجاهزة والأقمشة. وإنشاء المجلس الأعلى للتصدير برئاسة السيد رئيس الجمهورية وعضوية رئيس الوزراء والوزراء المختصين وبعض رجال الأعمال ليقوم بدور بارز وفعال فى حل مشاكل التصدير وتوسيع قاعدة انتشار الصادرات المصرية وفتح أسواق جديدة لها ويحقق لها القدرة على المنافسة فى الأسواق العالمية وصولا إلى تحقيق الهدف المنشود وهو زيادة معدلات التصدير. وطرأ تحسن واضح على ميزان المدفوعات وارتفع حجم الاحتياطي

من النقد الأجنبي. كما انخفض معدل التضخم من حوالى١٥% عـــام ١٩٩١/٩٠ الي حوالي ٨% عام ١٩٩٦/٩٥ ثم ٧% عام ٩٦/ ١٩٩٧.[١]

ويتضح ذلك من استعراض موقف مـــيزان المدفوعـــات والديـــن الخــــارجى ونوجزه فيما يلى:

(أ) الواردات:

اتجهت الواردات من السلع والخدمات خلال الثلاث سنوات التى سبقت عمليـــة الإصلاح الاقتصادى عام ١٩٩٢/٩١ إلى النمو بمعدل متوسط يصل إلى ٦,٣%. ثم انخفضت خلال عام بدء تطبيق الإصـــلاح بحوالـــى ٥% عـــام ١٩٩٢/٩١. ويرجع الانخفاض فى الواردات إلى توحيد سعر صرف الجنيه المصرى مقـــابل الدولار والذى تضمن إجراء تخفيض قيمة الجنيه المصرى، والذى أدى بـــدوره إلى ارتفاع السعر المحلى للواردات وبالتالي انخفاضها خلال ذلك العام. وابتـــداء من عام ١٩٩٢/١٩٩١ وحتى ١٩٩٧/١٩٩٦ بدأت الواردات ترتفع مرة أخـــرى وذلك بمعدل نمو سنوى حوالى ٥,٥% فى المتوسط.

كما نلاحظ أيضا أن سنة ١٩٩٢/١٩٩١ التى انخفضت فيها الواردات بنســـبة ٥% تقريبا هى السنة التى تحقق فيها ادنى معدل نمو للناتج المحلى الإجمـــالي، حيث بلغ ١,٩%.

---

[١] أنظر فى ذلك: البنك المركزى المصرى: المجلة الاقتصادية (أعداد مختلفة)

(ب) الصادرات:

شهدت الصادرات المصرية من السلع والخدمات بعض التقلبات خلال الفترة من ١٩٨٩/٨٨ حتى ١٩٩٧/٩٦. فقد زادت الصادرات عام ١٩٨٩/٨٨ بنسبة ١٠,٣% قياسا إلى العام السابق، ثم قفزت إلى النمو بمعدل يصل إلى ١٨,٨% عام ١٩٩١/٩٠. ثم انخفضت الصادرات عام ٩٢/٩١ - عام بدء الإصلاح الاقتصادى - بنسبة ٢,١%. أخذت الصادرات خلال السنوات الثلاث الأخيرة من ١٩٩٥/٩٤ حتى ١٩٩٧/٩٦ اتجاها صعودا وان كان يتسم بالتقلب حيث كانت معدلات النمو فى هذه السنوات هى ٧,٨%، ١٥,١%، ٦,١% على الترتيب.

(جـ) تحويلات المصريين العاملين بالخارج:

اتسمت تحويلات العاملين بالخارج بالتقلب خلال الفترة من ١٩٨٩/٨٨ حتى ١٩٩٧/٩٦، حيث حققت ارتفاعا ملحوظا عام١٩٩٢/٩١ بنسبة ٤٦,٠ %، ويرجع ذلك إلى توحيد سعر صرف الجنيه المصرى وتخفيض قيمته، أعقب هذه الزيادة الكبيرة هبوط فى التحويلات بنسبة ٩,٥% سنة ١٩٩٣/٩٢ عن العام السابق مباشرة، وتوالى الانخفاض بنسبة ٤,٤% من سنة ١٩٩٤/٩٣ حتى سنة ١٩٩٧/٩٦ فقد استقر معدل النمو بمتوسط حوالى ١,٤% سنويا.

(د) مؤشرات الدين الخارجي:

اتجه الدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلـى الإجمـالي إلـى الانخفـاض التدريجى خلال الفترة من ١٩٨٨/٨٧ حتى ١٩٩٧/٩٦. فقد كانت هذه النسـبة حوالى ١٠٢% عام ١٩٨٨/٨٧، وصلت إلى حوالى ٧٧% عام ١٩٩٢/٩١ عند بداية الإصلاح الاقتصادى، ثم توالى انخفاضـها حتـى بلغـت ٣٧,٨% عـام ١٩٩٧/٩٦. كما اتجهت أيضا مدفوعات خدمة الدين كنسبة من الصادرات نحو الانخفاض. فبعد أن وصلت إلى حوالى ٢٥,٤% عام ١٩٩٠/٨٩، انخفضت إلـى ١٩,٦% عام ١٩٩١/٩٠، ثم توالى انخفاضها حتى وصلـت إلـى ١١% عـام ١٩٩٧/٩٦. وظلت نسبة الدين المحلى للناتج المحلى الإجمالي ثابتة تقريبا بيـن عامى ١٩٩١/٩٠،١٩٩٧/٩٦ عند معدل ٦٧%. وقد تحقق هذا الاستقرار علـى مستوى الاقتصاد الكلى بعد تنفيذ عدة إجراءات للإصلاح الهيكلى فـى القطـاع المالى والتجارة الخارجية.

ويوضح الجدول رقم (٤) نتائج المرحلة الأولى مـن برنـامج الاصـلاح الاقتصادى.

جدول(٤): نتائج المرحلة الأولى من برنامج الاصلاح الاقتصادى - مؤشرات كلية

المؤشرات والسنوات	٩٠/١٩٨٩	١٩٩١/١٩٩٠	٩٢/١٩٩١	٩٣/١٩٩٢
معدل التضخم السنوى (%)	٢١,٢	١٤,٧	٢١,٢	١١,١
عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى (%)	١٥,٨	١٧,٢	٥,٠	٤,٧
معدل النمو السنوى للناتج المحلى الاجمالى (%)	٢,٤	٢,١	٠,٣	٠,٥
اجمالى الدين الخارجى (بليون دولار)	٤٦,١	٣٤,٠	٣٤,٣	٣٤,٤
خدمة الدين كنسبة من حصيلة الصادرات (%)	٤٦,٠	٤٥,٠	١٦,٠	١٧,٠
الميزان التجارى (بليون دولار)	(-) ٨,٣	(-) ٧,٥	(-) ٦,٤	(-) ٧,٠
ميزان العمليات الجارية (بليون دولار)	(-) ٣,٧	(-) ٣,٢	١,٣	(-) ٠,٤
ميزان المدفوعات (بليون دولار)	(-) ١,٢	٢,٠	٥,٩	٣,٩

المصدر: صندوق النقد الدولى. المراجعة الثانية لاتفاقية التثبيت (غير منشور) ١٩٩٣

الفصل الثانى

استراتيجية تشجيع الصادرات وأهميتها فى التنمية

أولا: أهداف استراتيجية تشجيع الصادرات

ثانيا: دور التصدير فى عملية التنمية

ثالثا: معوقات التصدير فى الدول النامية ومصر

استراتيجية تشجيع الصادرات وأهميتها فى التنمية

إن الحديث عن وضع أسس لاستراتيجية تصنيع تقوم على تشجيع الصادرات يقودنا بداية الى التركيز على الهدف منها ، ألا وهو تحقيق اندماج أقوى للاقتصاد القومى فى تقسيم العمل الدولى، وعلاج مظاهر المرض الهولندى فى الاقتصاد المصرى بتنويع هيكل الإنتاج والصادرات. لذلك سنبدأ الحديث عن أهداف استراتيجية تشجيع الصادرات وأهمية الصادرات فى عملية التنمية الاقتصادية وضرورة تنويع هيكل الصادرات، ثم نعرض بايجاز معوقات التصدير فى مصر والدول النامية. ونفرق فى ذلك بين المشكلات الهيكلية المتعلقة بالتنمية، وتلك التى تمثل مجرد اختناقات فى الإنتاج والتصدير والناتجة عن قصور المنشآت الصناعية. وفى هذا الخصوص ينبغى التطرق الى الحديث عن الاختناقات الناتجة عن اتباع سياسة احلال الواردات وجوانبها السلبية، رغم أن لها آثار ايجابية فى بداية عملية التنمية تتجلى فى تعبئة الموارد المحلية، غير أن استمرار اتباع سياسة التصنيع القائم على احلال الواردات يؤدى فى المدى البعيد الى اهمال اقتصاديات التصدير.

أولا: أهداف استراتيجية تشجيع

الصادرات فى الدول النامية ومصر

فى مصر كما فى كثير من الدول النامية استنفذت استراتيجية التصنيع القائمة على احلال الواردات جميع أغراضها المتمثلة فى اقامة صناعة وطنية فى ظل الحماية والتركيز على إنتاج السلع الشعبية.[1]

وأصبح الاستمرار فى هذه السياسة يمثل اهدارا للموارد ويحرم الاقتصاد القومى من المزايا التى تضيفها التكنولوجيا الحديثة على النمط الحالى لتقسيم العمل الدولى. وفى بداية السبعينيات اهتم مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD بقضية تشجيع صادرات الدول النامية من السلع الصناعية ، وأدرج هذا الموضوع فى وقت مبكر فى جدول أعمال مؤتمره الثالث عام ١٩٧٢ بسانتياجو عاصمة شيلى. وأوصى المؤتمر بضرورة مساعدة الدول النامية على رفع قدرتها التنافسية فى السوق العالمية وتدعيم قدرات الوحدات الإنتاجية المتجهة للتصدير، وخاصة تصدير السلع الصناعية ونصف المصنعة.[2]

---

[1] راجع فى ذلك:

Abu Ali, Sultan : Egypt's National Project. An Economic Vision for the Year 2000, strategic Paper, No. 3 Cairo 1995 . PP.37.
Driscoll, R. E.: Foreign Investment in Egypt. An Analysis of Critical Factors with Emphasis on the Foreign Investment Code, New York, 1978. PP. 33.

[2] أنظر فى ذلك:

Bruno, Michael : Opening Up: Liberalization with Stablization, in: Dornbusch, R. (Editor): The Open Economy, Tools for policymakers in Developing Countries. Oxford University Press, 1989.PP. 34.

ونجحت بعض الدول النامية فى آسيا وأمريكا اللاتينية فى أن تنهى مرحلة التصنيع المعتمد على احلال الواردات، وأن تغزو منتجاتها من السلع الصناعية السوق العالمية، وذلك بفضل تبنى استراتيجية جديدة للتصنيع ترتكز على تشجيع الصادرات. وفى ظل التحول الاقتصادى الذى تشده مصر قد يكون افضل اختيار امام صانع السياسة الاقتصادية هو أن ترتكز عملية التنمية على أسس استراتيجية تشجيع الصادرات.[1]

ثانيا: دور التصدير فى عملية التنمية

لعل نظرة سريعة على تصنيف الدول النامية الى مجموعات منخفضة ومتوسطة ومرتفعة الدخل، وذلك حسب تقرير البنك الدولى حول التنمية فى العالم، يتضح لنا أن معظم الدول منخفضة الدخل تعتمد على استراتيجية احلال الواردات والتوجه نحو السوق المحلية، وعلى عكس ذلك نجد أن الدول التى

[1] راجع فى ذلك:

Bruno, Michael : Opening Up: Liberalization with Stablization, in: Dornbusch, R. (Editor): The Open Economy, Tools for policymakers in Developing Countries. Oxford University Press, 1989 . PP. 26.

Frank, J.: Trade Policy Issues for the Developing Countries in the 1980s, World Bank Staff Working Papers Nr. 478, Washington D. C. (USA), 1981.PP.34.

تتجه نحو السوق العالمية وتتبع استراتيجية تدعيم الصادارت هى من الدول مرتفعة الدخل.[1]

وهذه الرؤية البسيطة تتفق تماما مع التفسير النظرى الذى يقول بأن الصادرات تؤثر بطريقه مباشرة وغير مباشرة على التنمية الاقتصادية. والتأثير يكون بطريق مباشر لأن الصادرات تمثل على المستوى الماكرواقتصادى زيادة فى الطلب الكلى، وبطريق غير مباشر لأن صناعات التصدير تعد مصدرا حيويا لعملية التراكم الرأسمالى على المستوى القومى. وبذلك تحقق الصادرات للدولة نصيبا مرتفعا من السيولة الدولية، وهى ضرورية حيث تستخدم لتمويل الواردات اللازمة لتنفيذ الاستثمارات المخططة. ولكن الى أى مدى يمكن ان تساهم التجارة الخارجية للدولة فى الاسراع من عملية التنمية الاقتصادية ؟ إن ذلك يتوقف فى المدى القصير على مدى ارتفاع حصيلة الصادرات ودرجة نمو الصادرات ويتوقف أيضا على مدى الحاجة الى الاستيراد. ولقياس حجم الصادرات وتطورها عادة ما يستخدم تطور كمية الصادرات وتوزيعها الجغرافى. وكلما كان هيكل الصادرات السلعية متنوعا كلما ارتفع احتمال زيادة عرض الصادرات، وذلك يعنى أن الطلب العالمى على هذه السلع سيكون متميزا نسبيا بمرونة سعرية ومرونة دخلية. وذلك يجعل اقتصاد الدولة لا يتزعزع أمام تذبذب الأسعار العالمية أو التغيرات والتقلبات فى الاسواق العالمية. أما الحاجة

[1] راجع فى ذلك: البنك الدولى : تقرير التنمية فى العالم ، الطبعة العربية ، القاهرة ١٩٩٧، وأيضا: سامى عفيفى حاتم: النظم التجارى الدولى بين الجات واتفاقية دورة أورجواى، القاهرة ١٩٩٥.

الى الاستيراد فهى تتمثل فى كمية السلع الاستثمارية والاستهلاكية التى يجب استيرادها من الخارج وبذلك يمكن تحقيق الزيادة المرجوة فى متوسط دخل الفرد مع تحقيق درجة عالية من التشغيل واشباع حاجات الاستهلاك دون ضغوط تضخمية بقدر الامكان. وكلما ارتفع معدل النمو السكانى واشتدت الهجرة الداخلية كلما كانت صناعة السلع الرأسمالية متخلفة وكان عرض السلع الاستهلاكية غير مرن ولا يستجيب للطلب المتزايد. وتلك العوامل تفسر بوضوح أسباب زيادة الحاجة الى الاستيراد فى مصر ومن أهم عوامل زيادة الحاجة للاستيراد إن الطلب الفعال الملازم لارتفاع الدخل اساسا لا يتولد من امكانيات متاحة فعلا، فيؤدى ذلك الى اختناقات مستمرة فى جانب العرض، مما يؤثر بالتالى فى امتصاص قوى للواردات، ويصبح من الضرورى توفر طاقة كبيرة للاستيراد، وذلك لا يتحقق اساسا الا بمقدار حجم حصيلة الصادرات. وذلك يوضح لنا أهمية الدور الذى تؤديه الصادرات فى عملية التنمية.

وطبقا لنتائج دراسة حول الواردات الصناعية للدول المتقدمة من الدول النامية، فان مكونات الأجر فى القيمة المضافة لكل مشتغل يمكن اعتباره مؤشرا لدرجة تركز رأس المال البشرى لان الأجور ترتفع بارتفاع المهارة والتعليم والكفاءة، والمكونات الأخرى للقيمة المضافة غير الأجور يمكن اعتبارها مؤشرا لدرجة تركز رأس المال العينى.[1]

[1] راجع فى ذلك:
Lary, H.B.: Imports of Manufactures from less Developed Countries. New York, London 1986, Chapter 2, 3.

ويمكن القول انه يمكن للدول النامية أن تتخصص فى بعض فـــروع إنتـــاج للسلع كثيفة العمل، وتصنف فروع الإنتاج حسب درجة كثافة عنصر العمل كما يلى: صناعة الأغذية المحفوظة، المنسوجات، الاحذية، المصنوعات الجلديـــة، الأثاث والمصنوعات الخشبية، الورق، تكرير البترول، بعض الآلات الكهربيـــة، أجزاء الكترونية بسيطة، مفاتيح الكترونية وبعض أجـــزاء مـــن آلات بســـيطة مصنوعة من الصلب. وذلك وفقا لنظرية هيكشر - أوهلين فى نسب عوامـــل الإنتاج، وبمعنى آخر بدرجة تركيز عوامل الإنتاج والتى تفـــترض إن القيمـــة المضافة لكل مشتغل فى أحد فروع الصناعة بالنسبة الى متوسط الصناعة يعكس لنا درجة التركز فى رأس المال العينى ممثلا فى الآلات والتركز فى رأس المال البشرى ممثلا فى مستوى التعليم والتدريب. وبجانب هذه السلع الصناعية فانـــه تبرز فى مضمار التطور آفاق جديدة لتصنيع منتجات التكنولوجيا الراقية. ذلـــك لأن السلع التكنولوجية أى منتجات الاختراعات الحديثة والبحث والتطوير فـــى الدول الصناعية تسلك دورة للمنتج تبدأ بمرحلة تطرح فيها السلعة التكنولوجيـــة الجديدة فى الأسواق ثم مرحلة التنميط وتليها مرحلة النضج حيث يمكن إنتاجـــها بأيدى عاملة وآلات بسيطة. وتلك العناصر قد تكون متوفرة فى الدولة الناميـــة أو يمكن أن تتوفر فى المدى المتوسط. ومن سلع دورة المنتج على سبيل المثال الآلات البصرية والدقيقة، والآلات الزراعية، عدد وآلات بسيطة، آلات النسـيج، آلات البناء، العقاقير الطبية والخامات التخليقية والمصنعة.

لقد تميزت العلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية فى الخمسين سنة الماضيـــة بثلاث ظواهر هامة وهى أولا ظـــاهرة الاعتمـــاد المتبـــادل *Interdependence* كنتيجة لتقارب عالمنا المعاصر بفضل تقدم وسائل المواصـــلات والاتصـــالات

ونظم المعلومات، وتطورت هذه الظاهرة الى مايسمى بالعولمة *Globalization* ، وثانيا ظاهرة تعدد القطبية الاقتصادية بين الولايات المتحدة واليابـــان وأوربـــا ، وثالثا ظاهرة الدول الصناعية الجديدة فى آسيا أو المسماه بالنمور الاقتصاديـــة. وبلدان النمور الاقتصادية الأربعة هونج كونج وســـنغافوره وكوريـــا الجنوبيـــة وتايوان ، يتميز تطورها الاقتصادى بأن قوته الدافعة كـــانت عمليـــة التصنيـــع المتجه للتصدير وتحرك هذه الدول لغزو الأسواق العالمية. ومنتجـــات النمـــور الآسيوية الأربعة من الألكترونيات وأجـــزاء الكمبيوتـــر والتلفزيـــون والفيديـــو والسيارات قد غزت أسواقا كانت الى وقت قريب تنفرد بها منتجـــات اليابـــان . والانجاز الاقتصادى الذى حققته النمور الأربعة هو، بالرغم من بعض المحاذير، يعد برهانا على أن عملية تطور الاقتصاد العالمى ترتبط دائما بطفرات ليس فقط بين الدول وانما أيضا بين تكتلات اقتصادية. والنجاح الذى حققته الدول الآسيوية الأربعة، بالرغم من بعض الانتقادات والمثالب والعثرات التى تمـــر بـــها هـــذه الدول، يعد بلا شك من أهم التجارب المثيرة للجدل فـــى التـــاريخ الاقتصـــادى الحديث. وفى هذا المقام نذكر الحقائق التالية : لقد بلغـــت صـــادرات الـــدول الصناعية الجديدة الأربعة عام ١٩٩٤ نحو ٨% من صادرات العالم وبذلك فـــهى تأتى فى المرتبة الرابعة بعد ألمانيا والولايات المتحدة واليابان، كما أن نصيبـــها من التجارة العالمية تضاعف منذ منتصف الستينيات حتى منتصف التســـعينيات نحو خمس مرات.[١]

[١] راجع فى ذلك دراسة البنك الدولى التالية:

World Bank: The East Asean Miracle. Economic Growth and Public Policy, Oxford University Press, 1993.

وعندما نتساءل عن أسباب نجاح هذه الـدول فـي تحقيـق تنميـة سـريعة وانجازات اقتصادية كبيرة نجد أن هناك نقاط تشابه وعوامل مشـتركة يمكـن تبينها فى هذه الدول وهى اتباع استراتيجية تتجه نحو التصدير، والتى تتنـاقض مع سياسة احلال الواردات والاتجاه نحو السوق المحلية، والتى اتبعت فى كثير من الدول النامية ومنها مصر. ويتوفر نسبيا الاستقرار السياسى فى هذه الـدول، مع قدر مناسب من رأس المال البشرى، بالاضافة الى توفر عوامل اخلاقية فـى التعاليم الكونفوشسية تدعو الى فضائل التوفير والادخار والاخلاص فى العمـل وحب النظام واحترام ذوى السلطة. كما لا يجب أيضا نسيان عوامل مشـتركة تتمثل فى تقديم الدعم الحكومى للقطاع الخاص والحد من الواردات فـى بدايـة التصنيع. والجدير بالذكر فى هذا المجال وجـود تعـاون وثيـق بيـن الدولـة والاقتصاد والبحث العلمى من أجل ارساء وتقوية قاعدة من البحث والتطويـر، ووضع استراتيجيات تهدف الى استخدام متوازن وعملى لأهم طرق التكنولوجيـا الرائدة فى ظل استخدام مركز للقدرات الاجنبية للبحث والتطويـر، وارتبـاط وثيق بين سياسات التصنيع والتكنولوجيا والتجارة الخارجية. إن الدول الصناعية الجديدة قادرة على المنافسة وتغزو منتجاتها الاسواق العالمية، وذلك يمثل انجازا تستطيع بعض الدول النامية فى ظروف مشابهة أن تقتدى بها، وخاصـة تلـك الدول التى تمتلك قاعدة صناعية وخبره فى التحديث الاقتصادى مثل مصر، مـع الأخذ فى الاعتبار أن التعلم من تجارب الآخرين لايعنى اطلاقا نقـل تجاربـهم بحذافيرها.

وتشيد مختلف المدارس الاقتصادية بتجربة النمور الآسيوية كوريا وتـايوان وهونج كونج وسنغافوره، فيرى أنصار مدرسة الليبرالية الجديـدة إن النمـور

الآسيوية حققت نجاحها باتباعها أسس اقتصاد السوق وسياسة تجارة خارجية متحررة، وعلى بقية الدول النامية ان تحذو حذوها وتقتدى بنموذج المنافسة الاقتصادية الحرة وان تندمج فى الاقتصاد العالمى. ومن جهة أخرى فان ممثلى مدرسة أمريكا اللاتينية أو ما يطلق عليها أحيانا المدرسة الهيكلية أو نظرية التخلف والتبعية Dependency Theory، يصلون الى نتائج تختلف تماما عن آراء الاقتصاديين الليبراليين. فيرى الدكتور يوهان جالتونج Johan Galtung أن هذه الدول تابعة ومقلدة بشدة للاقتصاد اليابانى، ويرى الدكتور دويدار أن نموها السريع مصطنع ويتعرض لهزات قد تعصف بها.[1]

ورغم ذلك يرى البعض أن النجاح الذى تحققه النمور الآسيوية خاصة كوريا وتايوان هو قبل كل شئ نتيجة لتطبيق منهج للتحول الاقتصادى والاجتماعى يقوم على مفهوم التخطيط الاستراتيجي. وعلى الدول النامية التى تريد اللحاق بإنتاج السلع الصناعية المتداولة فى السوق العالمية أن ترتبط بتوجهات السوق والتخطيط وان تتبع استراتيجية مزدوجة تتضمن احلال الواردات وتشجيع الصادرات.

ثالثا: معوقات التصدير فى الدول النامية ومصر

يمكن القول بأن أسباب إعاقة التصدير فى الدول النامية بصفة عامة، وفى مصر بصفة خاصة يرجع الى عدم توفر الشروط الهيكلية الضرورية لذلك. فما زال الاقتصاد المصرى يعانى من عدم قدرة مشروعاته على تحمل المخاطر ونقص المعرفة الفنية والادارية وقصور فى البنية الأساسية بمعناها الواسع.

[1] راجع فى ذلك: محمد دويدار: الاقتصاد الدولى، الاسكندرية ١٩٩٦. الفصل اثانى.

ويمكن القول بأن معوقات التصدير فى الدول النامية ومصر ترجع أساسا الى عوامل هيكلية تتعلق بالتخلف الاقتصادى.[1]

ان افتقار الدول النامية الى طبقة المديرين ورجال الأعمال يعد سببا جوهريا فى تأخرها عن اللحاق بعملية التصنيع والتنمية . كما أن نقص الخبرة فى التسويق الدولى وعدم معرفة استراتيجيات البيع ونقص الخبرة بعملية الإنتاج تمثل مخاطرة كبيرة أمام الاستثمار الأجنبى الذى يتحاشى الدخول فى أنشطة اقتصادية عالية المخاطر.[2]

وغالبا ما تتبنى الحكومات نماذج احلال الواردات فى ظل اجراءات الحماية للصناعة الوطنية الناشئة، وذلك يحقق مكاسبا للمستثمرين المحليين ربما فى نظرهم أكثر من استخدامهم رأس المال فى بدائل أخرى كالاستثمار فى قطاع التصدير، وفى ذلك تكمن خطورة استراتيجية احلال الواردات، التى تعزل الاقتصاد القومى عن التطور التكنولوجى والمنافسة العالمية. ولعل توفر عرض مرن لمديرى المشروعات ورجال الأعمال المستعدين للمخاطرة، والقوى العاملة المتعلمة والمدربة يعد شرطا أساسيا للإنتاج من أجل التصدير، لأن السوق العالمية تكتنفها درجة عالية جدا من المخاطرة أكبر بكثير من ظروف التعامل المأمون فى السوق المحلية. وسيكون تلبية حاجات المستهلكين فى الأسواق

[1] أنظر فى ذلك دراسة البنك الدولى:
World Bank: The East Asean Miracle. Economic Growth and Public Policy, Oxford University Press, 1993. PP. 53.

[2] راجع فى ذلك: عمرو خير الدين: التسويق الدولى، القاهرة، ١٩٩٦، ص ٢٠ وما بعدها.

الخارجية أكثر صعوبة كلما اتسعت فجوة التطور بين الدولة المصدرة والدولـــة المستوردة. لذلك ربما يكون من الأفضل أن تتجه صادرات مصـــر إلـــى دول تتقارب معها فى مستوى دخل الفرد. فقد يكون من الملائم التوجه بالتصدير الى دول شرق أوربا أو دول نامية أخرى لأن العادات الاستهلاكية وهيكل الطلب بها متشابهة. وذلك يشكل خبرة جيدة للمنتجين من أجل التصدير لاختبـــار قـــدرات اسواق أخرى على استيعاب منتجاتهم ، وأيضا عقد اتصالات تجارية تمثل اساسا لغزو اسواق جديدة . وبالاضافة الى نقص المديرين ورجال الأعمال الاكفـــاء هناك عوامل أخرى تعوق التصدير، لعل أهمها أن تجربة التصنيع الحديث فـــى مصر قامت على احلال الواردات ، لذا فانها تفتقر الى بنية أساســـية متطـــورة لاقتصاد التصدير. لقد كان جوهر استراتيجية احلال الواردات هو تحقيق درجة عالية من التخصص عن طريق تشجيع الاستثمار فى ظل اجراءات الحماية مـــع عدم الاخلال بأسس الكفاءة الاقتصادية. وهذا الهدف يتضمـــن أن الصناعـــات القائمة فعلا تصبح قادرة على المنافسة فى المدى المتوسط أيضا بدون اســـوار الحماية. وترفع الحماية عن الصناعات المختلفة حالما تصل الى مرحلة النضـــج والقدرة على المنافسة. وبذلك ترتفع درجة المنافســـة الخارجيـــة فـــى الســـعر والجودة، فيشتد ضغط المنافسة ويتحتم توظيف كل الامكانات لرفـــع الإنتاجيـــة. وعندما يتحقق ذلك فان الوضع سيظل اقل ربحية للمنتجيـــن المحلييـــن الذيـــن يقتصرون على تصريف انتاجهم فقط فى السوق المحلية. ان الإنتـــاج للســـوق المحلية فى ظل سعر صرف ثابت غالبا ما يكون اكثر جاذبية وسهولة للمســـتثمر المحلى من تصريف انتاجه فى أسواق التصديـــر. كمـــا أن ضعـــف القـــدرات التنافسية يعد من أهم معوقات التصدير.

الفصل الثالث

نحو استراتيجية قومية للتصدير

وعلاج المرض الهولندى

أولا: المدخل الوظيفى لعملية التصدير على المستوى الجزئى

ثانيا:الاطار المؤسسى لتشجيع الصادرات على المستوى الكلى

ثالثا: امكانيات التصدير فى اطار استراتيجية قومية



نحو استراتيجية قومية للتصدير

وعلاج المرض الهولندى

بعد أن استعرضنا أهمية التصدير فى عملية التنمية وضرورة تنويع الصادرات حتى يمكن التخلص من اعراض المرض الهولندى فى الاقتصاد المصرى سنقدم رؤية لما يمكن إن تتضمنه استراتيجية قومية لتشجيع الصادرات، فنشير الى ضرورة ازالة معوقات التصدير، ثم نشرح ونحلل أهمية المدخل الوظيفى والاطار المؤسسى لعمليات التصدير، ثم ندرس امكانيات التصدير تبعا للمجموعات الثلاث السابق تحليلها.

ويمكن القول أن ضمان دعم للصادرات يعد شرطا ضروريا ليمكن رفع كفاءة وقدرات صناعات التصدير التى نسعى الى رفع قدرتها التنافسية، ومن هنا يصبح من الضرورى ازالة معوقات التصدير. وعلى الأقل يجب تحقيق درجة موحدة من الحماية لجميع الصناعات، وان تحظى صناعات التصدير بذلك بنفس الفرصة المتاحة لصناعات احلال الواردات. واذا تمتعت صناعات التصدير بالمزايا الضريبية مثل واردات السلع الوسيطة والمواد الخام فان المنتجين من أجل التصدير لن يتعرضوا للتفرقة والغبن. ومن الضرورى أيضا تنويع هيكل الانتاج.

أولا: المدخل الوظيفى لعملية التصدير على المستوى الجزئى

يهتم المدخل الوظيفى لعملية التصدير بدراسة اسس ومراحل عملية التصدير على أسس علمية تتمشى مع الادارة الحديثة . لذا سنقوم بتوضيح عناصر هذا المدخل وتتمثل فى تنظيم عملية التصدير ومعرفة الاسواق، واختيار المنتج والاتصال بالمستوردين، وتحليل المنافسة واختيار طرق التسويق، وكيفية تنفيذ عمليات التصدير بكفاءة، وذلك على المستوى الجزئى، أى مستوى مشروعات وعمليات التصدير.[1] وذلك ينال اهتماما كبيرا فى النظرية الحديثة للاقتصاد الجزئى Neomicroeconomic Theory.

أسس ومراحل عملية التصدير:

تتكون عملية تشجيع الصادرات من شقين : أولا تلبية احتياجات السوق المحلية وثانيا تزويد الاسواق الخارجية بمنتجات معينة سواء سلع صناعية أو مواد خام، والتى لا يشترط أن تكون ضمن الطلب المحلى أو نتيجة لانتقال عملية الإنتاج من بلد لآخر أى اعادة التصدير.[2]

---

[1] أنظر فى ذلك دراسة بلاسا الهامة:

Balassa, B.: Towards a Development strategy for Egypt, in: Balassa, B.: Policy Reform in Developing countries, Oxford and Frankfurt /Main 1973.

[2] راجع فى ذلك دراستنا بالألمانية حول استراتيجية التصدير:

Zein El Din, Salah: Exportstrategien fuer Aegypten. Konzeption fuer ein erfolgreiches Marketing Aegyptens gegenueber der EG und der Bundesrepublik Deutschalnd, Studienverlag Brockmeyer, Bochum 1983.

ومراحل عملية التصدير يمكن تقسيمها الى أربع مراحل كما يلى:

أ) مرحلة تحديد منتجات التصدير ذات الكفاءة العالية، وفيها يتم اختيار منتجات من برنامج انتاجى قائم فعلا وأيضا إنتاج منتجات جديدة بهدف التصدير.

ب) مرحلة اقامة وتنظيم أنشطة التصدير بحيث تستفيد من البنية الأساسية، وذلك يعنى تنظيم قطاع التصدير والوحدات الإنتاجية للتصدير من ناحية العمالة والادارة وأدوات الإنتاج، وأيضا الاستفادة من الامكانيات والتسهيلات المتاحة خارج الوحدة الإنتاجية مثل شبكة النقل والمواصلات والاتصالات.

جـ) عملية التصدير، وتكون تصدير مباشر أو غير مباشر.

د) تنفيذ عملية التصدير، وذلك يشمل عملية الإنتاج الحالية والسابقة واللاحقة.

هذه المراحل الأربعة يختلف مداها وأحيانا تتداخل فيما بينها طبقا للظروف الخارجية والداخلية المتعلقة بمنشآت التصدير وأنشطة التصدير، والمشكلات التى تواجهها، وأيضا الأهداف العامة للوحدات الإنتاجية المتجهة للتصدير.[١]

---

[١] راجع فى ذلك: محمد غانم: التصدير أولا، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ١٩٩٦. ص ٢٢.
وأيضا: محمد فتحى عبد الصبور: قواعد التصدير فى النظام التجارى العالمى الجديد، مؤسسة روز اليوسف، القاهرة ١٩٩٧. ص ٣٧.

إن تحقيق وتنفيذ عملية التصدير يتطلب بدلا من الممارسات التقليدية فى السوق المحلية الاتجاه نحو اسواق خارجية لها طابعها الخاص، فوسائل تسويق الصادرات ودراسة الطلب الخارجى فى أسواق التصدير المستهدفة تكون فى مركز اهتمام النشاط الاقتصادى، لذلك فعلى الوحدات التى تتجه للتصدير إن تهتم بالنواحى التنظيمية المتعلقة بالتصدير وأن تكتسب المعرفة الضرورية المتعلقة بالطلب الخارجى وتفضيلات المستهلكين وطرق البيع وامكانيات الاتصال بالمشترين فى الأسواق الخارجية. يجب معرفة الاجراءات التنظيمية المطلوبة لتنفيذ عملية التصدير، ودراسة الطلب على المنتجات وذلك بمعرفة الاسواق الخارجية ودراستها، ثم تحديد ماهى بدائل المنتجات الواجب إنتاجها والتعديلات الواجب ادخالها، أى اختيار المنتجات الصالحة للتصدير، وضرورة مراعاة الاتصال بالمشترين فى الخارج ، ومعرفة المنافسين الناجحين وأسباب نجاحهم وذلك بتحليل المنافسة ، ومعرفة أى طرق التسويق تناسب هذه المنتجات ومسار عملية التصدير.

وفيما يلى نتناول تحليل عملية التصدير فى الناحية العملية والقضايا المتعلقة بها.

أ) تنظيم عملية التصدير ودراسة الأسواق الخارجية:

تتطلب عملية التصدير توفر انشطة للإنتاج والتسويق بشكل، ولا يجب إعداد التصدير فقط فى مرحلة الإنتاج فعقود التصدير يتم الحصول عليها وتنفيذها بمبادرات خاصة. والمشكلات الواجب تلافيها لدى منتجى سلع التصدير تتمثل فى ضرورة معرفة الاسواق الخارجية واختيار المنتج الملائم وتحديد اسواق

التصدير، وحساب وتقدير أسعار الصادرات، وتحديد الخدمات المرافقة لعملية التصدير واختيار طرق التسويق، وأيضا عمليات النقل وتمويل الصادرات والتحصيل ومتابعة العملاء. إن منتجي سلع التصدير يجب عليهم استقبال الزائرين الاجانب وعقد اتصالات مع الشركات الاجنبية المستوردة ورعاية عملائهم فى الخارج بالاشتراك فى المعارض والاسواق الدولية، وتعيين ممثلين ووكلاء فى المكاتب التجارية، ودراسة عقود التصدير المتاحة، وعقد صلات وثيقة بحلقات الجملة والتجزئة ومتابعتها فى الأسواق الخارجية.[1]

ولكى يمكن القيام بهذه الواجبات المتعددة يجب على الوحدات الاقتصادية التى تتجه للتصدير أن تنشئ اطار تنظيمى فعال. وفى هذا المقام فانه يجب الاهتمام بكل متطلبات عملية الإنتاج والتسويق وبكل ما يتعلق بالتصدير. وحتى لا يتخذ قرار التصدير بناء على تقديرات شخصية لفرص التصدير يجب على المصدرين معرفة ودراسة الاسواق التى يتجهون اليها والحصول على المعلومات الضرورية المتعلقة بالتصدير من المراكز والجهات المهتمة بتدعيم الصادرات، وايضا من نشرات وكتالوجات المعارض والاسواق الخارجية، والمنافسين وايضا من الصحف. إن استخدام هذه المصادر للمعلومات يمثل بالنسبة للمصدرين بداية لاكتشاف السوق الخارجى. وتحليل احصاءات التجارة الخارجية فى بلدهم وفى البلاد الاجنبية يعتبر نقطة هامة فى هذا المجال . والمعرفة بالقضايا المتعلقة بمنتجات معينة يمكن اكتسابها خلال الاتصال

---

[1] راجع فى ذلك: محمد فتحى عبد الصبور: قواعد التصدير فى النظام التجارى العالمى الجديد، مؤسسة روز اليوسف، القاهرة ١٩٩٧. ص ٢٩.

بالخبراء والمهتمين بالتصدير وايضا البلاد المستوردة والزوار الاجانب، بالاضافة الى الاشتراك فى المعارض والاسواق الاجنبية، والقيام برحلات تجارية فى الخارج لجمع المعلومات وعقد الصفقات. ولعله من الأفضل اللجوء الى المراكز والمعاهد المتخصصة فى بحوث الاسواق، وفى هذا الخصوص يلاحظ التفرقة بين ما اذا كانت هذه الاسواق لاختبار المنتج وما هى وسائل البحث الاكثر ملائمة من ناحية التكلفة.

ب) اختيار المنتج والاتصال بالمستوردين:

بعد معرفة الاسواق الخارجية فان اختيار المنتج من حيث الجودة والمستوى التكنولوجى والتصنيع والتغليف والثمن يصبح ضروريا. اما الخصائص التكنولوجية للمنتج وتحديد متطلبات السوق فيجب تنسيقها مع اجهزة تسويق الصادرات. وتبعا لنوع المنتج يمكن التركيز على جودة المواد وعملية التصنيع، وشكل المنتج واللون والطعم والرائحة والمحتوى، وايضا الخامة التى يصنع منها المنتج وتصميم الغلاف من ناحية صياغة الرسوم والكلمات، وتوضيح وظيفة المنتج ودرجة الجودة والعمر الافتراضى للسلع، والقيمة الاستعمالية ومنفعة السلعة كما يجب تحديد تشكيلة المنتج والخدمات المتعلقة بقطع الغيار والصيانة والتركيب. ولتلبية طلبيات الشراء يجب أن يوافق المنتج تفضيلات المستهلكين فى الاسواق الاجنبية. إن القدرة على تلبية رغبات البائعين الأجانب تحدد لنا فرص التسويق هناك. وعند الاتصال بالمستوردين على المصدرين الاعتماد على مبادرات خاصة بهم وبتوسيط عروض السلع والبحث عن وكلاء تجاريين وممثلين ويهتم بذلك فى الدول المستوردة مراكز لتدعيم التجارة الخارجية، والغرف التجارية واتحادات التجارة والصناعة. والعناوين التى

يحصل عليها المصدرون يجب عليهم فحصها جيدا بـالرجوع الـى البنـوك أو زملاء المهنة أو مراكز رسمية للاستعلامات، وعندمـا يبـدأ تبـادل الرسـائل والاستعلام عن السلعة بدون مشاكل كبيرة يخطو المستورد أو ممثـل لـه أول خطوة للاتصال بالخارج.[١]

جـ) تحليل المنافسة واختيار طرق التسويق:

فى الاسواق الخارجية يتنافس المصدرون مع اقرانهم من نفس البلد ومن بلاد أخرى. ودرجة تركز المنافسة فى الاسواق الخارجية يتوقف على هيكـل هـذه الاسواق مثل عدد المستوردين وحجم السوق وأجزاء السوق، ونوع المنتج مـن حيث التشابه والاختلاف ودرجة الاحلال، وايضا يوقـف علـى اسـتراتيجيات التسويق المطبقة مثل جودة المنتج أو عرض المنتج أو سياسة أسعار الصـادرات أو سياسة الاعلان أو سياسة التوزيع. إن تحليل المركز التنافسى فى سوق معينة يمكن المصدر من التكيف مع سلوكيات المنافسين وتجنب الاخطاء، حيث تتضـح نقاط هامة تتعلق باستراتيجية التسويق. ولتقدير مركزهم التنافسى بصفة خاصـة يجب على المصدرين تكوين خبرة جيدة فى هذا المجال حيـث يمكـن معرفـة المستوردين المستفيدين وحجم السوق وحالة البلد المستورد وفى أى الاسواق تتم المنافسة.

---

[١] راجع فى ذلك: عمرو خير الدين: التسويق الدولى، القاهرة، ١٩٩٦. ص ١١.

محمد غانم: التصدير أولا، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ١٩٩٦. ص ٤٦.

كما أن مزايا المنافسة للمستوردين كل على حدة ترجع الى عدد من الأسباب مثل صفات المنتج من حيث الجودة والتصميم، ثمن الصادرات، سلوك السوق من حيث المرونة أو التشدد، جهاز الإنتاج والتسويق، الثقة في المستوردين، وهناك أيضا عوامل أخرى يمكنها أن تكون مؤثرة جدا مثل أحوال السوق والعلاقات التجارية التقليدية واللغة والتعاطف، والصورة القومية ..الخ. وفى حالة المنافسة لمنتجات وخدمات متجانسة فان الطلب يتجه الى المستوردين ذوى الكفاءة العالية، ويمكننا اتخاذ السعر كمؤشر فعال حتى وان كان يوجد فى التجارة الدولية مراكز سيطرة وشبه احتكار. كما أن اختيار طرق التسويق لا تمثل معضلة اذا كان المستوردون الأجانب سيبادرون بالقيام بعمليات التسويق فى بلادهم. وذلك يصدق أيضا بالنسبة لشركات الاستيراد بالجملة والبيوت التجارية المستوردة ، والتى لها فروع ووكالات للشراء.[1]

المباشر فيتم عن طريق بيوت تجارية أو محلية للتصدير، وتلك لا يحبذها الكثير من الدول النامية. وتوجد مزايا للمنتجين الذين تتاح لهم فرصة تصريف انتاجهم عن هذا الطريق حيث يمكن استشارة البيوت التجارية المتخصصة فى التصدير عن انسب طرق ترويج الصادرات ودراسة الاسواق الخارجية، وعمل دعاية واعلانات فى الاسواق الخارجية على حسابها الخاص، كما تأخذ على عاتقها عملية شحن الصادرات للمستوردين فى الخارج والاستفادة من وسائل النقل الملائمة بل ودفع الثمن للمنتجين بعد تسليم البضاعة فى ميناء التصدير. أما طرق التصدير المباشر فهى متعددة، لعل أهمها التصدير الى بيوت تجارة

---

[1] راجع فى ذلك: عمرو خير الدين: التسويق الدولى، ..مرجع سابق. ص ٦٦.

الواردات الاجنبية، والتصدير مباشرة الى متاجر الجملة والتجزئة الكبيرة الاجنبية التى تستورد مباشرة وايضا متاجر البيع بالمراسلة عن طريق الكتالوجات، والتصدير بواسطة ممثلين ووكلاء فى الخارج وخلال زيارات رجال الأعمال أو نوابهم فى الخارج، والتصدير من خلال فروع ومراكز خاصة للبيع فى الدول الاجنبية. ولعل الاختيار الصحيح لأنسب وسيلة لترويج الصادرات يعد من أصعب واجبات القائمين على تسويق الصادرات. إن النقص فى الخبراء المتخصصين واللازمين لتنفيذ عمليات التصدير يمكن للدول النامية أن تتداركه من خلال مناهج تعليم وتدريب وتكوين كوادر فنية لعمليات التصدير يساهم فى اعدادها وتدريبها المنظمات الاقتصادية الدولية ومنظمات المعونة الأجنبية.[1]

د) تنفيذ عمليات التصدير:

يبدأ التصدير عمليا من بدء الحصول على عقود التصدير وفى ذلك تنطبق الظروف والشروط التجارية المعتادة مع المشترين ثم تجرى عمليات إعداد السلع للتصدير مثل التعبئة والتغليف والنقل وتسوية الحسابات. وينتهى تنفيذ عمليات التصدير بمجرد تقديم دفعات السداد وتسوية مشكلات شكاوى العملاء وتعويض التالف من السلع المصدرة. وعملية التصدير باقتحامها أسواقا خارجية تختلف عن تلك العمليات التى تتم فى السوق المحلية، فمن حيث تقديم العروض نجد أنه

[1] راجع فى ذلك: عمرو خير الدين: التسويق الدولى، ..مرجع سابق ص ٨٦. وأيضا: محمد غانم؛ التصدير أولا..مرجع سابق، ص ٦٤.

يجب صياغة العرض التصديرى باللغة التجارية المعتادة فى السوق الخارجية المستهدفة على أن تتضمن دعاية ومعلومات عن السلع، ويجب تلبية توقعات ورغبات المستهلكين فى السلع من حيث المادة والشكل والجودة، وتقديم العروض للمشترين الكبار من خلال المراسلات بارسال مندوبين أو القيام برحلات تجارية او الاشتراك فى المعارض والاسواق الدولية. وعند تلقى الطلبيات وأوامر التوريد يجرى فحص القدرة على الدفع لدى المستوردين، وتؤخذ تكلفة التصدير فى الاعتبار ومدى امكانية الاستفادة من مساعدات الدولة المصدرة لتدعيم الصادرات، مما يؤثر فى التكاليف الثابته والمتغيرة لعمليات التصدير. ويراعى تغليف الصادرات بطريقة جيدة ومتينة تتمشى مع حاجات المستهلكين فى الخارج، واختيار طرق نقل مناسبة للصادرات، ومراعاة اعطاء بيانات الوزن بما يلائم لوائح الدول المستوردة، والتأمين ضد المخاطر، وعرض الأوراق المصاحبة لشحنة التصدير، مثل الفواتير التجارية، فواتير الجمارك، فواتير معتمدة من القنصلية، شهادة المنشأ، تذاكر وبوالص الشحن، خطاب الشحن، بوليصة التأمين .. الخ. ويلى ذلك عملية التحصيل وتتمثل فى متابعة تحصيل قيمة الصادرات وارسال المطالبات وتحصيلها أو التنازل عنها، والرد على الشكاوى واصلاح الاضرار وذلك باختبار وفحص شحنات التصدير قبل ارسالها وتنفيذ القواعد الخاصة بالرد على الشكاوى وتعويض الاضرار التى قد تصيب شحنات التصدير. وهناك عناصر رئيسية يجب توافرها فى أى نظام فعال لتشجيع الصادرات، فمن الناحية العملية نجد أن البحث والتفكير والشروع فى نظام لتشجيع الصادرات لا يتحدد فقط بعوامل الحجم والوضع الجغرافى والقدرات وامكانيات الموارد ومستوى النمو ودرجة التصنيع والخبرة فى التجارة الخارجية، وانما أيضا بدرجة التحام الاسواق وحالة ميزان المدفوعات واهداف

سياسة التنمية .. الخ . وهناك اختلافات فى درجة تشجيع الصـــادرات ودرجـة تركيز اجراءات التشجيع بين الوحدات الاقتصادية، ويترتب على ذلك اختـــلاف هيكلية وتنظيمية.[1]

إن ارساء نظام فعال لتشجيع الصادرات المصرية يتطلب على الأقـل توفـر عرض للصادرات يتمشى مع احتياجات الاسواق الخارجية ودراســة الاســواق وتدعيم القدرة على المنافسة الدولية. وهذه العناصر متداخلة ومترابطة ، كمــا انها تمثل حجر الزاوية لنظام فعال لتشجيع الصادرات وتمثل الواجبات الرئيسـية فى هذا النظام.[2]

وهذا يقتضى تحديد مجالات الإنتاج التى تلائم احتياجات التصديــر ســواء موجودة أو يجب ايجادها وتلك التى توجد لها فرص تصدير، وتوفير شـــروط إنتاج اكثر قدرة على المنافسة باختيار موقع المشروع والتكنولوجيــا الملائمـة والطاقة الاستيعابية، كما يجب ضمان قاعدة من المواد الخام والسلع الوســيطة لمنتجات التصدير من خلال إنتاجها محليا أو استيرادها. كما يجب تكيف المنتـج طبقا لهيكل الطلب فى الأسواق الخارجية من حيث المادة والجــودة والتصميـم، ومراعاة تفضيلات المستلهكين وتوفير معلومات عن المستوردين المستهدفين.[3]

---

[1] راجع فى ذلك دراسة الأستاذ بيلا بلاسا:
Balassa, B.: Export Incentives and Export performance in Developinng countries. A comparative Analysis, in : Weltwirtshaftliches Archiv, Maerz 1978 . PP. 76.

[2] راجع فى ذلك:
Donges, J. B., Moeller-Ohlsen, L.: Aussenwirtschaftsstrategien und Industrialiesierung in Entwicklungslaendern, Kieler Studien Nr. 157, Tuebingen, 1978.

[3] راجع فى ذلك:

وتعتبر دراسة الأسواق ضرورية لتوفير عرض للصادرات يتناسب، مع احتياجات السوق، وذلك بتوفير معلومات حول ظروف الطلب والأسواق الخارجية. ودراسات السوق تعتبر عنصر رئيسي مرتبط بنظام تشجيع الصادرات، ويخدم مباشرة عملية الإنتاج والتصدير بل يخدم أيضا السياسة الاقتصادية بصفة عامة. والمعلومات التى يجب توفيرها تشمل بصفة خاصة معلومات أساسية عن الاسواق الخارجية التى تأتى فى مجال اهتمامنا، ومعلومات حول الشروط القانونية والسياسة التجارية اللازمة للدخول فى الاسواق الخارجية، ومعلومات حول المؤشرات الاقتصادية المحلية والدولية. كما يجب توفير معلومات حول الموقف التنافسى للإنتاج الخاص فى الدولة المستوردة وايضا المنافسين من بلاد أخرى، لذا يجب انشاء مراكز معلومات توفر معلومات حول طرق التصدير الواجب أن نسلكها عند التوزيع فى اسواق معينة والشركات الأكثر تأثيرا فى تسويق الصادرات فى الاسواق الخارجية.[١]

ورفع القدرة على المنافسة فى الاسواق العالمية يتطلب توفر قوى عاملة مدربة على التصدير فى قطاعات الإنتاج والتصدير والادارة الحكومية والبنوك،

Hillebrand, W.: Industerielle und technologische Anschlusstrategie in teilindustrialisierten laendern. Bewrtung der allokationstheoretischen kontroverse und Schlussofolgerungen aus der Fallstudie Republik Korea, Berlin 1990.

[١] أنظر فى ذلك: صلاح فهمى: ضمان ائتمان الصادرات، ملحق الأهرام لاقتصادى، ١٩٩٦/٢/١٢. وكذلك: على السلمى: ادارة الجودة الشاملة ومتطلبات التأهل للأيزو، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٩٦. ص ٧٧. وأيضا: محمد فتحى عبد الصبور: قواعد التصدير فى النظام التجارى العالمى الجديد، مؤسسة روز اليوسف، القاهرة ١٩٩٧. ص ٤٩.

وعمل دورات تدريبية فى التسويق وفن البيع .. الخ . ويشترط لتنفيذ نظام فعال لتشجيع الصادرات حسب القواعد السابق ذكرها ضرورة وجود قدر كبير من التنسيق بين متخذى القرارات الاقتصادية والمؤسسات القادرة على تنفيذ نظام تشجيع الصادرات والاجراءات التنظيمية لعمليات التصدير، وأيضا الحد من المشكلات التى تعيق التصدير وتجنب ترك اجراءات تشجيع الصادرات فى أيدى ممارسين يعيقون التصدير ولا يؤمنون بالتصدير كاستراتيجية قومية، ومن الضرورى اندماج مفهوم تشجيع الصادرات فى المدى الطويل فى سياسة التنمية الاقتصادية وعلى كافة المستويات. ولرفع كفاءة وقدرة الوحدات الاقتصادية فى قطاع التصدير يجب أن يؤخذ فى الاعتبار ضرورة رفع مستوى الإنتاجية، وذلك يتطلب رفع مستوى التعليم والتدريب وترشيد التكاليف فى كافة مراحل عمليات الإنتاج والتصدير. كما يجب الاهتمام بعمليات التمويل وتقديم حوافز للتصدير، على سبيل المثال تحرير جزئى أو كلى للصادرات من كافة الضرائب، وتخفيف الضرائب على الصادرات والواردات، ومنح جوائز استيراد لمنتجى التصدير أو مساعدات للتواجد فى اسواق خارجية، وذلك باجراء بحوث الاسواق، والاعلان والترويج وارسال مندوبين فى الاسواق الخارجية وانشاء نظم لضمان وتأمين الصادرات. ومن الأمور الجوهرية ضرورة تجهيز وانشاء وتحسين بنية أساسية تتجه للتصدير مثل انشاء بيوت تجارة الصادرات وبنوك للتجارة الخارجية وشركات الشحن والنقل وشركات التأمين وتعزيز وسائل النقل والاتصالات والمخازن وتسهيلات فى الشحن والسفن .. الخ . وأيضا الاهتمام بتعليم القوى العاملة اللازمة لقطاع التصدير بأشكاله واحتياجاته، على سبيل المثال من خلال تكوين شخصيات وكوادر ادارية ومناهج للتعليم والتدريب فى هذا المجال.

ثانيا: الاطار المؤسسى لتشجيع الصادرات على المستوى الكلى

إن التوسع فى عمليات التصدير يحتاج الى تبنى استراتيجية لتدعيم الصادرات تكون بمثابة استراتيجية قومية للتنمية.[1]

وقد اهتمت الأدبيات الاقتصادية الحديثة للتنمية بكفاءة وفعالية المؤسسات، فضلا على ضرورة تناول الموضوع أيضا على مستوى الاقتصاد الكلى Macroeconomic. ولذلك يجب توفير نظم فعالة لتدعيم الصادرات ترتبط بنظام مؤسسى على درجة كبيرة من الكفاءة ليؤدى خدمات مساندة للتصدير، بل ويضمن كفاءة أداء وظائف التصدير على المستوى الجزئى، والسابق شرحها. وفيما يلى المؤسسات التى من المأمول أن تعمل على رفع كفاءة وفعالية وظائف التصدير فى مصر على المستوى الكلى، يمكن ادراجها تحت خدمات التصدير التى تؤديها كما يلى:

١- شبكة المعلومات التجارية الداخلية:

وتشمل نقطة التجارة، وشبكة التجارة، ومركز تنمية الصادرات، وجمعيات رجال الأعمال.

[1] راجع فى ذلك:

Kaldor, N.: The Energy Issues, in: T. Barker and V. Braigovsky (edt.): Oil or Industry, London 1981. PP. 46.

Zein El Din, Salah: Exportstrategien fuer Aegypten. Konzeption fuer ein erfolgreiches Marketing Aegyptens gegenueber der EG und der Bundesrepublik Deutschalnd, Studienverlag Brockmeyer, Bochum 1983. PP.76.

٢- تسويق وتنمية الصادرات داخليا وخارجيا:

ويقوم بذلك مركز تنمية الصادرات، ومركز تنمية التجارة، والهيئة العامة للمعارض والأسواق الدولية، ومكاتب التمثيل التجارى.

٣- تسهيلات ائتمانية للاستيراد:

وتؤديها بنوك الاستيراد والتصدير الاجنبية وبرنامج الاستيراد السلعى، والبنك المصرى لتنمية الصادرات.

٤- تسهيلات ائتمانية للتصدير:

ويؤديها البنك المصرى لتنمية الصادرات والبنوك التجارية.

٥- تسهيلات ضمان الصادرات:

وتؤديها الشركة المصرية لضمان الصادارت، والبنوك التجارية.

٦- التأمين على الصادرات:

وتغطيه شركات التأمين وشركة ضمان الصادرات.

٧- المساعدات الفنية والتدريب:

ويقدم هذه الخدمات مركز تنمية الصادرات، ومركز تنمية التجارة، وبرامج المساعدات الفنية التى تقدمها الاطراف المانحة، ومصلحة الكفاية الإنتاجية والتدريب المهنى.

٨- المساعدات المتعلقة بالجودة والمواصفات:

وهذه الخدمات يجب أن تؤديها الهيئات المنوط بها وضع المواصفات القياسية والمعايير.

٩- المناطق الحرة للانتاج والتصدير:

وتشمل المناطق الحرة فى مصر نوعين وهما المناطق الحرة العامة والمناطق الحرة الخاصة.

ثالثا: امكانيات التصدير فى اطار استراتيجية قومية

تعتبر حصيلة الصادرات المصرية ضئيلة جـــدا بـــالنظر الـــى المـــوارد والطاقات الكامنة فى الاقتصاد المصرى، ويتسم هيكل الصادرات المصرية بنسبة عالية من السلع الأولية التى تخضع أسعارها العالمية لتقلبات شديدة، لـــذا يجـــب توسيع وتنويع الصادرات. ويصبح توسيع نصيب السلع الصناعية ضمن هيكـــل الصادرات المصرية من أولويات استراتيجية قومية لتشجيع الصادرات. وبالنسبة الى المزايا النسبية وما تملكه مصر من موارد نجد أنه تتوفر بمصر عدة مزايـــا منها انخفاض تكلفة عنصر العمل نسبيا، وموقع مصر الجغرافى يتوسط ثـــلاث قارات مما يسهل النفاذ الى اسواق أوربا وأفريقيا والشرق الأوسط، كما تتمتـــع مصر بامكانيات لزراعة محاصيل زراعية عالية القيمة.

ويوضح الجدول رقم (٥) السلع ذات النمو التصديرى. وسنقوم بتحليلها حسب التصنيف المتقدم فى الدراسة.

فبدراسة سلع هيكشر – أوهلين الواردة فى قائمة الصادرات المصرية يمكـــن القول بأن هذه الصناعات الاستهلاكية كثيفة العمل لاتتطلب استثمارات اضافيـــة جديدة على نطاق كبير. وتشتق المزايا التنافسية من المزايا النســـبية، إلا أنـــها تتضمن متغيرات اضافية ترتبط بالفعالية النسبية للموارد على مستوى منشـــآت التصدير والانشطة الأساسية مثل جودة الموقع والتصنيع والتسويق وخدمة مـــا بعد البيع، والأنشطة المساندة مثل توفر البنية الاساسية وتنمية الموارد البشـــرية والتطور التكنولوجى.

ويمكن تقسيم الصناعة المصرية من حيث امكانيات التصدير الى ثلاث مجموعات:

أ) **سلع يتوفر بها امكانيات النمو التصديرى وفقا للمزايا النسبية**، وتتمثل فى منتجات صناعة الملابس والجلود ولها ميزة نسبية وتصدر حاليا بكميات مناسبة، كما أنها تمتلك امكانية جيدة للنمو فى المستقبل القريب.

ب) **سلع يتوفر بها امكانيات النمو التصديرى وفقا للطاقة المحلية**، وتتمثل فى منتجات تتمتع بامكانيات التوسع فى الإنتاج الحالى والمخصص معظمه للاستهلاك المحلى وذلك يعنى أن المنشآت المصرية التى تنتج هذه السلع لم تتمتع بعد بقدرة النفاذ الى الأسواق العالمية، ومثال ذلك إنتاج الزهور ومحاصيل عالية الجودة مثل الاسبراجوس والفراولة والكيوى .. الخ. كما توجد فرص النمو التصديرى وفقا لامكانيات زيادة الطاقة الإنتاجية المحلية، وتشمل هذه السلع مواد البناء والكيماويات والمواد الغذائية، وهى صناعات احلال الواردات، والتى اتجهت الى السوق المحلية وفقدت منشآتها بعض كفاءتها وانخفاض جودة المنتج لغياب عنصر المنافسة، وبعضا أصبح فى مركز تنافسى يمكنه من التصدير، مثل صناعة الدواء، والمستحضرات الطبية، والكيماويات والأسمدة والأسمنت ومواد البناء، والألومنيوم والزجاج وحديد التسليح والمواد الغذائية المصنعة.

جدول (٥): السلع ذات النمو التصديرى فى مصر (القيمة بالمليون دولار)

الرمز	السلعة	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢
	المجموع:	٢٦٤٧,٨	٢٥٨٢,١	٣٦٩٢,٦	٣٠٥٠,٠
٠	أغذية/ حيوانات حية	٢٢٧,٣	٢٣٨,٠	٢٩٤,٣	٣٣٣,٧
٠٥	خضر وفاكهة	١٤٩,١	١٤٣,٣	١٦٢,٠	١٦٢,٢
٠٥٤	خضر وفاكهة وطازجة ومحفوظة بطريقة بسيطة	٥٦,٢	٦٢,٥	٨٧,١	٩١,٤
٠٥٦	خضر محفوظة مجهزة	٨,٧	١١,٣	١٢,٣	١٦,٥
٠٥٧٩	فاكهة طازجة او مجففة	٦,٨	٦,١	٧,٦	١٣,٤
٥	كيماويات ومنتجات مرتبطة بها	١١٨,٢	١٢٢,٩	١٦٧,٧	١٦٢,٣
٥١	كيماويات عضوية	٨,٣	٦,٤	٨,٤	١٠,٠
٥٢	كيماويات غير عضوية	٣,٥	٤,٤	١٩,١	١٦,٥
٥٤١	منتجات صيدلانية وطبية	١٢,٠	١٢,١	٢٠,٧	٢٨,٧
٥٥١	زيوت أساسية عطرية وعطور	١٩,٢	٥,٤	٤,٦	١٠,٤
٥٥٢	معطرات ومستحضرات تجميل	١٥,٠	٤٠,٣	٣٤,٥	١٠,٤
٥٦٣	أسمدة صناعية	٧,١	٧,٥	١٣,٥	٤٣,٦
٦١	جلود وفراء	٣,٥	٦,٧	٦,٧	١١,٢
٦٥٨	منسوجات	٢١,٨	٣٣,٣	٣٨,٨	٣٨,٣
٦٥٨٤	كتانيات الخ	٢٠,١	٢٩,٤	٣٦,٠	٣٦,٧
٦٥٩	غطاء إرضيات	١٥,٧	٣٠,٨	٢٥,٠	٢٦,٨
٦٧	حديد وصلب	٦١,٣	٨١,٠	٦٠,٣	١٣٨,٣
٦٩	صناعات معدنية	٣٢,٩	٤٠,٦	٤٠,٠	٥٢,١
٧	ألات ومعدات نقل	١٠,٩	١٧,٥	٤٦,٣	٣٧,٩
٧٧	ألات كهربائية	٥,٨	٨,٣	٢٤,٣	٢٠,١
٨٤	ملابس واكسسوار	١٣٣,٥	١٤٤,٤	١٧٤,٦	١٦٣,٥
٨٥١	أحذية	٨,٣	١٦,٧	٢٠,٢	١٩,٩
٨٥١٠٢	أحذية جلدية	٧,٦	١٦,٢	١٨,٧	١٧,١
٨٩٣٩	أصناف بلاستيكية متنوعة	٣,٨	٤,٢	٨,٨	١١,٥

المصدر: International Trade Statistics, United Nations (diverse years)

جـ) امكانيات النمو التصديرى فى مجالات جديدة:

وهذه السلع تنتمى الى مجموعة سلع هيكشر-أوهلين ونجحت الدول الصناعية الجديدة فى آسيا فى إنتاجها، وتنمية قدراتها التصديرية فى مصر يتطلب استثمارات اجنبية ومشروعات مشتركة ونقل للتكنولوجيا، ومثالها المعدات الرياضية وأحذية مطاطية ومنتجات بلاستيك وأدوات المائدة وأجزاء السيارات، ومعدات وأجهزة الاتصال والمنتجات المعدنية.

إمكانيات التصدير فى بعض الصناعات:

أ) مجموعة سلع ريكاردو:

من هذه السلع المنتجات البستانية وتشمل العنب والبطاطس والحمضيات والطماطم، ومنتجات زراعية مرتفعة الثمن مثل الاسبرجوس والكيوى والمانجو، وتجد لها فرص تصدير فى دول الاتحاد الاوربى. أيضا الأغذية المصنعة تجد فرصة للتصدير الى البلاد العربية والأفريقية، أما العصائر المركزة والخضروات المجمدة فيجد أسواقا لها فى ايطاليا والمانيا. وتعتبر المانيا أكبر مستورد للخضر والفاكهة فى الاتحاد الاوربى ، وتبلغ وارداتها اكثر من ثلث اجمالى واردات الاتحاد الاوربى، وتعد أيضا اكبر مستورد لهذه السلع في العالم. والمنتجات الزراعية التقليدية يفضل تصديرها الى دول الاتحاد الاوربى فى غير مواسم إنتاجها فى أوربا، ويجب المحافظة على مستوى عال من الجودة ومراعاة الشروط الصحية والبيئية والقضاء على الفيروسات والفطريات التى تصيب المنتجات الزراعية المصرية، وتزويد المنتجين بمعلومات تسويقية،

وتطوير البنية الاساسية خاصة وسائل النقل والموانى والمخازن، وتشجيع المزارعين على إنتاج سلع غير تقليدية ومربحة مثل الكيوى والاسبرجوس والمشروم.

ويمكن للمنتجات الزراعية المصرية أن تتمتع بقواعد اتفاقية الجات الجديدة، حيث تقضى بالغاء معظم الحواجز غير الجمركية وفرض رسوم جمركية بدلا منها على أن تقوم الدول المتقدمة بعد ذلك بتخفيض هذه التعريفة الجمركية بنسبة ٣٦% على مدى ست سنوات، كما يتضمن مبدأ النفاذ الى الأسواق بالنسبة للمنتجات الزراعية ازالة كافة القيود الكمية.

ب) مجموعة سلع هيكشر – أوهلين:

توجد امكانات تصديرية كبيرة من هذه المجموعة بشقيها كثيفة العمل وكثيفة رأس المال:

سلع كثيفة العمل:

حققت صناعة الملابس المصرية نجاحا فى التصدير ويمكن إن تضاعف صادراتها الى الاسواق الاوربية والامريكية. وأسواق المستقبل لن تكون للملبوسات منخفضة السعر بل للمنتجات ذات الجودة الاعلى، وهذا ما تفعله سويسرا فى تركيزها على تصدير الملبوسات عالية الجودة. أما المصنوعات الجلدية مثل الأحذية والحقائب والمعاطف الجلدية ذات السعر المتوسط فتجد أسواقا لها فى الدول العربية والافريقية. أما السجاد والمفروشات المنزلية فتجد أسواقها اليابان وروسيا الولايات المتحدة.

سلع كثيفة رأس المال:

تتمتع مصر بمزايا تنافسية فى إنتاج الأدوية والمستحضرات الطبية، وبلغت مستوى متقدم مقارنة بالدول النامية، وهناك مجموعة من المنتجات الدوائية مثل المنتجات العامة اى التى لا تخضع لقيود براءات الاختراع تعتبر مطابقة للمواصفات العالمية ذات أسعار منافسة ويحتاج قطاع الدواء الى تحسين المعلومات الخاصة بالاسواق وتدريب العاملين وتكوين خبراء فى التسويق، ويجب تحسين سمعة الدواء المصرى خارجيا. ويمكن لصناعة الدواء تلبية احتياجات الاسواق العربية والافريقية ودول الاتحاد الروسى.

أما إنتاج الأسمدة الصناعية فيمكن لمصر أن تستغل ميزتها كمنتج الغاز الطبيعى لانتاج الأسمدة النتروجينية، وقد بدأت شركة أبو قير للأسمدة فى استخدام الغاز الطبيعى، ومنتجات الأسمدة الصناعة تجد أسواقها فى دول أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا. أما مكونات السيارات مثل البطاريات والاطارات الكهربية والمعدنية فتتجه الى الأسواق العربية والافريقية.

جـ) سلع دورة المنتج:

تتميز الصناعات الألكترونية بنمو سريع على مستوى العالم ، ورغم أن هذه الصناعة حديثة نسبيا فى مصر وصغيرة وترتبط بعمليات التجميع وتعتمد على استيراد المكونات، إلا أن مصر تمتلك امكانيات لاقامة صناعة الكترونيات ذات مركز تنافسى فى بعض المنتجات، والاسواق المحتملة للمنتجات الالكترونية توجد فى البلاد العربية والافريقية وأوربا الشرقية. ولعل العقبة الرئيسية لنمو

هذه الصناعة الحيوية تتمثل فى نقص الاستثمارات مما يعرقل نقل التكنولوجيا. كما يتميز سوق برامج الكمبيوتر *software* بالنمو السريع، وهذه الصناعة تعتبر ابرز أمثلة سلع دورة المنتج وتحتكرها شركات قليلة فى أوربا وأمريكا الشمالية، وتتمتع مصر بقدرة تنافسية من حيث التكلفة فى حالت تصميم برامج الحاسب الآلية، ويتوفر بمصر درجة عالية من الكفاءة الفنية بمراكز البحوث والجامعات. وتوجد فرص لتعريف البرامج وتصميم برامج باللغة العربية. وتهيمن أمريكا الشمالية على أسواق أجهزة وخدمات الحاسب الآلى وتبلغ مبيعاتها نحو ١,٥ تريليون دولار سنويا، أى نصف اجمالى المبيعات فى العالم والمدهش حقا أن الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا تواجه مشكلة النقص فى الكفاءات المدربة على وضع البرامج، ويقدر الأشخاص المطلوبين لتصميم برامج الكمبيوتر بنحو مليون شخص، ويمثل هذا النقص فرصة أمام مصر لتطوير صناعة البرامج كما فعلت الهند حيث يعمل نحو ألفين عالم وفنى هندى فى تصميم برامج الشركات العالمية مثل ميكروسوفت وأبتك، وينقلون خبراتهم مباشرة الى الشركات الهندية.

وتوجد نحو ١٠٠ شركة مصرية تصنع ثلاث أنواع من البرامج وهى التعريف والبرامج الجاهزة ووضع برامج جديدة باللغة العربية، وأيضا تضع برامج حسب طلب عملاء معينين. والبرامج التى تصممها الشركات المصرية تشمل برامج ادارة المستندات والاعلام المتعددة *multimedia* ونظم المخازن والنظم المحاسبية، وتصدر هذه البرامج الى الدول العربية والافريقية، وتعانى من القرصنة لنحو ٩٠% منها. ومازال حجم البرامج لا يتعدى المليون دولار، ولعل انشاء مدينة مبارك للعلوم ووادى الأهرام للتكنولوجيا يمثل دفعة قوية فى

هذا المجال. وفى ظل اتفاقيات الجات وتحرير التجارة العالمية سيكون حماية حقوق الملكية الفكرية مشجعا على دخول مصر مجال تصميم البرامج وتصديرها. ولعل تطوير نظام التعليم وخلق العقلية النقدية والابتكارية لدى التلاميذ وحرية الفكر والتعبير عن الذات سيتيح فرصة أكبر لأن يبرز من بينهم مخترعين ومبتكرين ومصممى برامج.

لقد تناولنا فى هذا الباب رؤية استراتيجية لتشجيع الصادرات المصرية واستهدف البحث توضيح أهمية التوجه التصديرى من أجل تخصيص افضل للموارد وتنويع هيكل الإنتاج والصادرات. وذلك كمخرج للاقتصاد المصرى من مأزق المرض الهولندى الذى يتمثل فى تصدر مادة خام وهى البترول لقائمة الصادرات المصرية وتراجع الصادرات الصناعية لحد كبير، وماصاحب ذلك من مشكلات سعر الصرف والتضخم والبطالة وانخفاض معدلات النمو الاقتصادى.

وفى قيامنا بعرض وتحليل هذه الرؤية الاستراتيجية تناولنا ضرورة ازالة المعوقات التى تواجه الصادرات المصرية، والاهتمام بالمدخل الوظيفى لعملية التصدير، كمدخل هام لرفع كفاءة التصدير على المستوى الجزئى الذى يتضمن الشركات والوحدات الانتاجية المتعلقة بنشاط التصدير. وذلك تطبيقا لأفكار النظرية الحديثة للاقتصاد الجزئى. وعلى مستوى الاقتصاد الكلى استعنا بتوجيهات النظريات الحديثة فى التنمية الاقتصادية، والتى تعطى اهتماما كبيرا لكفاءة وفعالية المؤسسات ودورها التنموى. فقمنا بدراسة الاطار المؤسسى للتوجه التصديرى، وقيام المؤسسات المعنية بتشجيع الصادرات بأداء وظائفها فى اطار استراتيجية قومية للتوجه التصديرى.

كما قمنا بتحليل امكانيات التصدير لبعض السلع المصرية الأكثر أهمية طبقا لتصنيف سلع التصدير الى ثلاث مجموعات طبقا لنظريات التجارة الدولية، وهى مجموعة سلع ريكاردو التى تضم المنتجات الأولية الزراعية والمعدنية، ومجموعة سلع هيكشر-أوهلين التى تضم سلع كثيفة العمل وسلع كثيفة رأس المال، ومجموعة سلع دورة المنتج وهى منتجات التكنولوجيا الحديثة، ذات كثافة عالية من رأس المال البشرى والبحث والتطوير. وبتحليل هذه المجموعات السلعية الثلاث أبرزنا أهمية بعض السلع التى يمكن التركيز على انتاجها من أجل التصدير. وذلك من أجل خروج الاقتصاد المصرى من مأزق المرض الهولندى.

الباب الثانى

الاقتصاد السياسى للمناطق الحرة

الفصل الأول: تطور المناطق الحرة وأهدافها

الفصل الثانى: مقومات انشاء المناطق الحرة وحوافز الاستثمار

الفصل الثالث: نظريات الاقتصاد الدولى المفسرة لمكانة المناطق الحرة فى تقسيم العمل الدولى

الفصل الأول

تطور المناطق الحرة وأهدافها

أولا: مفهوم المنطقة الحرة وتطورها التاريخى

ثانيا: أهداف المناطق الحرة

ثالثا: آراء المؤيدين والمعارضين لانشاء المناطق الحرة

تطور المناطق الحرة وأهدافها

نتناول فى هذا الفصل الحديث عن مفهوم المنطقة الحرة وأهدافها ثـــم نحلـــل آراء المؤيدين والمعارضين لانشاء المناطق الحرة.

أولا: مفهوم المنطقة الحرة وتطورها التاريخى

يمكن تعريف المنطقة الحرة بأنها جزء من الأرض تابع لدولة ما، سواء كـان ضمن ميناء أو بجواره أو مدينة أو قطعة أرض داخل حدود الدولة، ويتم وضـع حدود لها بطريقة قاطعة، ويتم إمدادها وتجهيزها بالمرافق التى تقدم للمستثمرين بمقابل يتفق عليه. ويصرح داخل المنطقة الحرة بإقامة المشـروعات الخاصـة برؤوس الأموال الوطنية أو الأجنبية أو المشتركة ويتم تـداول السـلع المحليـة والأجنبية، أو تجرى عليها بعض العمليات الصناعية دون أن تسدد على هـذه السلع أية رسوم جمركية إلا عند دخولها إلى أسواق الدولة، كما يتـم تحصيـل رسوم الصادر على السلع المحلية التى تدخل إلى المنطقة الحرة وكأنها مصدرة إلى خارج الدولة، حيث تعتبر المنطقة الحرة منطقة جمركيـة خـارج الحـدود الجمركية للدولة وان كانت تخضع اداريا وأمنيا للسيادة الوطنية.[1]

وتعتبر المناطق الحرة فى الأساس استثناء مـن مبـدأ عموميـة الضرائـب الجمركية، إذ أن الأصل أن تفرض هذه الضرائب على جميـع السـلع إذا مـا

---

[1] راجع فى ذلك: عبد الرحمن فريد:المناطق الحرة طبقا للقانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ ولائحته التنفيذية، القاهرة ١٩٧٦،ص ٧.

اجتازت حدود الدولة داخلة إليها أو خارجة منها. ومن ثم فان السلع التى تستورد إلى المنطقة الحرة أو تصدر منها لا تخضع للإجراءات الجمركية العادية الخاصة بالواردات والصادرات كما لا تخضع للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم، أى أن مختلف المنتجات تتحرر تماما من قيود الاستيراد والتصدير. أما إذا تجاوزت البضائع الحرة إلى داخل الدولة أو دخلت المنتجات المحلية إلى المنطقة الحرة بغرض تصديرها إلى الخارج فان الضرائب تستحق على السلع كما لو كانت مستوردة من الخارج أو مصدرة من الدولة إلى الخارج، وذلك فى حالة فرض ضريبة على الصادرات . ويحسن هنا التفرقة بين المنطقة الاقتصادية الحرة Free Economic Zone والمنطقة الحرة للانتاج والتصدير. فتعتبر المنطقة الاقتصادية الحرة الخطوة الاولى لقيام اتحاد جمركى فى اطار التكامل الاقتصادى Economic Integration بين دولتين او اكثر، وفيها يتم ازالة الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء لأجل تحرير التجارة بينهم. اما المنطقة الحرة للانتاج والتصدير فهي منطقة جغرافية منعزلة، ولا تسرى عليها قوانين الضرائب المطبقة فى باقى أجزاء الدولة، او هى جزء من الدولة يندمج فى السوق العالمية.[١]

وترجع فكرة المناطق الحرة الى عصر الرومان، حيث استخدمت الاعفاءات الجمركية لخلق حوافز ومميزات لتسهيل حركة التجارة بين الدول. وبعد ذلك فى عصر التجاريين الذى انتشر فى أوربا فى منتصف القرن السادس عشر وظل سائدا حتى بداية القرن التاسع عشر، نشأ فى عديد من الدول الأوربية دول المدينة City States وبها الموانى الحرة free ports، لتسهيل دخول وخروج السلع

[١] راجع فى ذلك: عبد الرحمن فريد: المناطق الحرة ...مرجع سابق ص ١٠.

بالاضافة الى عملية تخزينها وتداولها بدون ضرائب جمركية، إذ على الرغم من تطبيق سياسة الحماية فى دول أوربا كان يوجد عدد كبير مـــن موانيـــها غـــير خاضع لتنظيمات التجارة الخارجية مثل فينيسيا ومرسيليا وهامبورج وبريمــــن. وكان الغرض الأساسى لهذه الموانى هو خدمة تجارة الترانزيت مثـــل منطقـــة طنجة وجبل طارق. وبعد أن تقدم النشاط الصناعى والتجارى ازداد الاتجاه نحو تطوير فكرة المنطقة الحرة فبعد أن كانت تقام على مساحات صغيرة بـــالموانى، أو على الحدود فقد اتسعت مساحاتها وأصبحت تشمل مدنا بأكملها ، كما أنشـــئت بعض المناطق الحرة داخل الدولة ، وبعد أن كان الهدف من إنشائها أول الأمـــو التخزين وتنشيط التجارة العابرة تطورت إلى القيام ببعض العمليات الصناعيـــة البسيطة ثم وصل الأمر إلى إقامة الصناعات الكبيرة والثقيلة. وقد أنشـــئت أول منطقة حره فى العصر الحديث عام ١٩٢٢ فى مطار شانون الدولى فى ايرلنـــدا. فبعد استقلال ايرلندا واجهتها مشكلات اقتصادية تشبه إلى حد كبير ما تواجهـــه الدول النامية اليوم من بطالة وضعف الإنتاج الصناعى. وفى الخمسينات اتبعت سياسة تدعيم الصادرات وإنشاء المناطق الحرة وحتى منتصف السبعينات بلـــغ عدد المشتغلين بها نحو ٨٠٠٠ مشتغل وبلغت الاســـتثمارات ٣ مليـــون جنيـــه إسترلينى والصادرات ٥ مليون جنيه إسترلينى سنويا. ومنذ الســـتينيات انتشـــر إنشاء المناطق الحرة فى الدول النامية، وبلغت فى عام ١٩٩٥ نحو ٦٢ منطقـــة حره قائمة فعلا ونحو ٢٦ منطقة حره تحت الإنشاء. وبدراسة توزيع المنـــاطق الحرة فى الدول النامية يتبين لنا أنها تتركز فى منطقة جنوب شرق آسيا وتقـــع فى منطقة مناخية معتدلة وكانت تابعة سياســـيا لليابـــان أو الولايـــات المتحـــدة الأمريكية. وتتجلى التبعية الاقتصادية أكثر فى اتجاه استثمارات الدول الصناعيـــة الى مناطق معينة، فتتجه الاستثمارات اليابانية إلى جنوب شرق آسيا، والأمريكية

غالبا إلى بلدان أمريكا اللاتينية، والأوربية إلى المستعمرات السابقة لإنجلترا وفرنسا، وهذا تعبير عن علاقة دول المركز أى الدول الصناعية بدول المحيط أو الهامش أى الدول النامية.[1]

أما عن تطور المناطق الحرة فى الدول النامية وارتباطها باستراتيجية تدعيم الصادرات فان المناطق الحرة فى هونج كونج وسنغافوره والمكسيك تمثل حالات خاصة. فنجد أن هونج كونج تتبع منذ البداية استراتيجية تصنيع تتجه للتصدير Export Oriented Industrialization ، كما أنها تطبق مبادئ حرية التجارة من أجل رفع القدرة التنافسية لجميع السلع المنتجة بها، ويتوفر بها شروط مناسبة للاستثمار. أما سنغافوره فقد اجتذبت الاستثمارات الأجنبية خلال حرية التجارة وتشجيع الاستثمار. وتسود المناطق الحرة فى كلا البلدين نفس الظروف تقريبا. أما فى المكسيك فتأخذ المناطق الحرة شكلا آخر تحت اسم برنامج تصنيع مناطق الحدود Border Industrialization Program حيث يسمح لمواطنى المكسيك وأيضا للأجانب بالاستثمار والاستيراد بحرية دون الخضوع لضرائب جمركية إذا كان الإنتاج من أجل التصدير. وتتوزع مواقع الإنتاج للتصدير فى مدن مختلفة تقع على الحدود مع الولايات المتحدة. ويشكل كل اثنين من هذه المواقع منطقة إنتاج متخصصة ومزودة بشروط إنتاج تلائم صناعات معينة.

---

[1] أنظر فى ذلك الدراسة التالية لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية:

UNIDO : Export Processing Zones in Developing Countries,

UNIDO Working Paper on Structural Changes No 19.1996 ICIS. p 18 .

وتبعا لاختلاف ظروف كل منطقة تختلف الشروط والمزايا الاستثمارية. ويشـــبه هذا البرنامج إلى حد كبير المناطق الحـــرة ويجتـــذب الكثـــير مـــن الشـــركات الأمريكية.

ثانيا: أهداف المناطق الحرة

الأهداف الأساسية لإنشاء المناطق الحره فى الدول النامية تتمثل فـــى ايجـــاد فرص عمل والتعامل مع التكنولوجيا الحديثة وزيادة مـــوارد النقـــد الأجنبـــى. ونتحدث عن هذه الأهداف فيما يلى:

(أ) إيجاد فرص عمل جديدة والمساهمة فى مكافحة البطالة

تساهم المناطق الحرة فى توفير فرص عمالة لعدد من أبناء الدولة مع تدريبهم على أحدث الوسائل العلمية فى فنون الإنتاج حيث تشتمل على مجموعـــة مـــن الصناعات الحديثة، وهذه تكون مصحوبة عادة بوسائل علمية وتكنولوجية حديثـة تساعد على تطور الإنتاج وتتيح للعمال اكتساب خبرات وفنون إنتاجية جديـــدة، الأمر الذى من شأنه أن يؤدى فى النهاية إلى رفع مستوى الصناعات المحلية.

(ب) تدريب عماله صناعية ماهرة للتعامل مع التكنولوجيا الحديثة

تتيح مشروعات الاستثمار فى المناطق الحرة فرصا واسعة لتدريـــب عمالـــه صناعية ماهرة تتعامل مع التكنولوجيا الحديثة. كما أن مساهمة الصناعة الوطنية فى توفير احتياجات مشروعات المنطقة الحرة من مستلزمات الإنتاج المحلية، أو

القيام بإجراء بعض العمليات التكميلية لمنتجات هذه المشروعات يؤدى إلى تطوير الجهاز الإنتاجى والصناعة الوطنية.

(جـ) فتح مصادر جديدة للنقد الأجنبى وتوسيع نطاق التجارة الخارجية

تعد المنطقة الحرة مصدرا للحصول على العملات الأجنبية سواء أكان ذلك عن طريق تصدير خدمات، مثل خدمات عنصر العمل وتأجير الأرض والمبانى والمنشآت والتفريغ والشحن ومقابل الحراسة وغيرها من أثمان الخدمات المختلفة التى يمكن أن تؤدى للغير داخل المنطقة الحرة، أم عن طريق تصدير سلع تقوم مجموعة من المشروعات الصناعية بإنتاجها. كما يمكن اجتذاب التجارة العابرة إلى المنطقة الحرة لتصبح مركزا يعاد منه التصدير إلى مختلف دول العالم، وكذلك استيراد المواد الأولية والقيام بتحويلها أو استخدامها فى بعض المراحل الصناعية، مما يتيح تنفيذ مرحلة أو أكثر من مراحل تصنيع هذه المواد.

هذه الأهداف الأساسية للمناطق الحره يتضح ارتباطها الوثيق باستراتيجية تشجيع الصادرات Export Promotion Strategy كما ينتج عن زيادة حجم الصادرات تحسين ميزان المدفوعات والمستوى التكنولوجى وإيجاد فرص عمل جديدة ، مما يدفع بعجلة التصنيع. ويمكن تحقيق أهداف أخرى للمناطق الحره فى الدول النامية مثل تحسين هيكل الإنتاج فى القطاعات الاقتصادية المختلفة الصناعة والزراعة والخدمات، وأيضا تحسين هيكل الاقتصاد الإقليمى. ويقصد بتحسين هيكل الإنتاج أيضا تنويعه مما يؤدى إلى تقليل الاعتماد على صادرات المواد الأولية. أما تحسين هيكل الاقتصاد الإقليمى فيكون بالعناية بالمناطق النائية عن طريق التنمية الاقليمية للمناطق المتخلفة، وذلك بتوطين صناعات بها

مما يخلق مراكز حضرية تخفف من مشكلة الهجرة الداخلية إلى المدن الكبيرة. كما تخلق المناطق الحره الناجحة آثارا دعائية للنهضة الاقتصادية مما يجذب استثمارات أخرى جديدة داخل المناطق الحره وخارجها.

ثالثا: آراء المؤيدين والمعارضين لانشاء المناطق الحرة

يسوق البعض حججا لمعارضتهم إنشاء المناطق الحرة، وادعاء أن المناطق الحرة فقدت أهميتها بسبب أتاحة النظم الجمركية الخاصة مثل نظام السماح المؤقت، ونظام الترانزيت أو التجارة العابرة، ونظام الإيداع، وتلك النظم وغيرها تقدم تسهيلات عدة، مما قد يقلل إلى حد كبير من أهمية المناطق الحرة لما تتيحه هذه الأنظمة من بدائل لوظيفة المنطقة الحرة. وهناك اعتراض على نظام المناطق الحرة، الذى قد يتيح الفرصة لإجراء عمليات تهريب للبضائع المحظور استيرادها إلى داخل الدولة. وتفقد العمليات التى تجرى على البضائع بالمناطق الحرة جنسيتها الأصلية بحيث يصعب تحديد أصل منشأها وبالتالى يصعب إصدار شهادة المنشأ عند إعادة التصدير. كما يخشى من أن اتباع نظام المناطق الحرة يتيح لرأس المال الأجنبى دخول البلاد ومن ثم تكون لديه الفرصة للسيطرة على تجارة الصادر. وأخيرا يخشى من أن قيام صناعات منافسة فى المناطق الحرة يؤدى إلى عدم إمكانية السيطرة على برامج التصنيع فى الدولة، وقد يعرقل هذا الوضع خطوات التطور والتقدم.

ومن جهة أخرى هناك آراء مؤيدة لإنشاء المناطق الحرة وتفند حجج المعارضين، حيث أن ما تتيحه الأنظمة الجمركية الخاصة من تسهيلات تصاحبه إجراءات لا تهيئ المناخ المناسب لنمو التجارة الخارجية. فضلا عن أن احتجاز

التأمين النقدى أو الضمان المالى أو الرسوم الجمركية المسددة لفترة طويلة يقف حائلا دون تقدم الإنتاج. والخوف من إتاحة الفرصة لإجراء عمليات التهريب مردود عليه بأنه يمكن للدولة حماية أسوار المنطقة ومعالجة أسباب التهريب ماديا واجتماعيا، وفيما يختص بفقد صفة البضاعة المنتجة، فان القوانين لدى سائر الدول تحدد نسبة معينة من المواد الأولية أو من قيمة التشغيل تكون أساسا لتحديد صفة البضاعة ومن ثم فانه يمكن وضع النظم الكفيلة بعلاج هذه الحالة. وأخيرا فان الخوف من سيطرة رأس المال الأجنبى على تجارة الصادر بعيدة الاحتمال، حيث أن القانون الخاص بإنشاء المنطقة يحدد النشاط بما يحقق التوازن بين الصالح الوطنى وصالح المستثمرين الأجانب. كما أنه لا خوف على برامج التصنيع المحلية فى الدول النامية، لأن المنطقة الحرة بحكم تكوينها لا يسمح فيها بكل أنواع النشاط الصناعى المتعدد وإنما يسمح فقط بالصناعات التى لا تتوافر إمكانيات قيامها إلا عن طريق الاستيراد ويكون انخفاض أجور الأيدى العاملة والموقع الجغرافى عاملا هاما فى إنشائها. هذا بالاضافة إلى أن المناطق الحرة تعمل على جذب الخبرات والمهارات النادرة التى تفتقر إليها الدول النامية، فتساعد على تدريب أبنائها ورفع مستوى مهارة عنصر العمل.

الفصل الثانى

مقومات انشاء المناطق الحرة وحوافز الاستثمار

أولا: مقومات انشاء المناطق الحرة

ثانيا: حوافز الاستثمار فى المناطق الحرة

مقومات انشاء المناطق الحرة وحوافز الاستثمار

نتناول فى هذا الفصل مقومات انشاء المناطق الحرة من تجهيزها بالخدمات والبنية الأساسية اللازمة للانتاج والتصدير وأن تهتم التشريعات المنظمة لعملها بذلك، ثم نعرض حوافز الاستثمار فى المناطق الحرة.

أولا: مقومات انشاء المناطق الحرة

يمكن تلخيص المقومات اللازمة لانشاء المناطق الحرة فى تخصيص مساحة من الأراضى تكفى لاقامة المشروعات المختلفة التى يمكن أن تقام عليها، وتباشر أعمالها وفقا لنظام المنطقة الحرة، وأن تعد هذه المساحة وتجهز بالمرافق الخدمية المختلفة. ومن الضرورى توضيح التشريعات والإجراءات التى تتيح للمشروعات الإنتاجية أن تعمل بحرية وبكفاءة، بحيث يتحقق الغرض الرئيسى من إنشاء المناطق الحرة وهو التصدير إلى الخارج. كما أنه من الضرورى توفير العمالة اللازمة لاقامة المشروعات، وان يعد لهذه العمالة كل ما يلزمها من إسكان ومختلف الخدمات بحيث يمكن أن تستقر بجانب أعمالها. ونظرا لأن رأس المال يعتبر من العوامل المؤثرة فى إحداث التنمية بالنسبة للكثير من الدول النامية كمصر، فان الدولة عليها أن توفر داخل المناطق الحرة مجموعة من المميزات التى يترتب عليها أن يحصل رأس المال الأجنبى على عائد مجز لكى يأتى ويستثمر وينتج ويصدر. وإذا كان الهدف الرئيسى من إقامة المناطق الحرة هو التصدير فإنه يلزم أن تكون مقومات المنطقة الحرة تسمح بإقامة

صناعات تصديرية أى تتمتع بميزة نسبية تجاه العالم الخارجى وبالتالى تستطيع أن تنافس وتغزو الأسواق الخارجية.[1]

ثانيا: حوافز الاستثمار فى المناطق الحرة

فى جميع المناطق الحرة بلا استثناء توجد حوافز فى مجالات التجارة الخارجية والنقد الأجنبى والضرائب والاستثمار. وعادة ما يتقرر الوقع القانونى للمناطق الحرة وكذلك حوافز الاستثمار بتشريع خاص غالبا ما يتوافق بدرجة كبيرة مع الارشادات والنصائح التى تقدمها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) UNIDO.

وتنقسم شروط الاستثمار إلى ثلاثة أقسام وهى كما يلى:

(أ) طبيعة وكمية الإنتاج:

القاعدة أن الإنتاج فى المناطق الحرة يكون بكامله للتصدير، وعادة لا يسمح ببيع منتجات المناطق الحرة فى السوق المحلية إلا بعد خضوعها للضرائب الجمركية. غير أنه توجد بعض البلاد التى تسمح باستثناءات خاصة فيما يتعلق بتصريف منتجات معينة أو أقل فى الجودة من المناطق الحرة فى السوق المحلية، على أن تخضع للضرائب الجمركية كما لو أنها استوردت من الخارج

[1] راجع فى ذلك: عبد الرحمن فريد: نظرية المناطق الحرة ومقومات نجاحها، مطبعة عبد المنعم المصيلحى، القاهرة ١٩٧٧، ص ١٥.
Thalwitz, W. P., Havrylyshyn, O.: Trade Liberalization: Policy Options from Inward-Looking to Outward-Oriented, in: El- Naggar, S. (Ed.): Foreign and Intratrade Policies of the Arab Countries, IMF, Washington, 1993. Pp. 27-46.

تماما. ولخطر تبادل السلع بين المنطقة الحرة والسوق المحلية تحاط المنطقة الحرة بحواجز وأسوار ونقط رقابه.

في بعض البلدان مثل تايوان وكوريا الجنوبية يفرض حد أدنى لحجم الاستثمار المسموح به، يبلغ في تايوان ٣٣ ألف دولار وفي كوريا ٥٠ ألف دولار، وفي البعض الآخر تسن تشريعات إضافية لحماية البيئة من التلوث، وغالبا ما يسمح بفرع واحد للصناعة، مثلما فعلت الهند وحددت مناطق حره للصناعات الإلكترونية فقط. كما قد يفرض على المستثمرين تشغيل حد أدنى من القوى العاملة أو تحقيق حد أدنى من القيمة المضافة. أو فرض التزام باستخدام مواد وسلع وسيطة محلية بدلا من الأجنبية إذا كانت على نفس مستوى الجودة.

(ب) إعفاءات لرأس المال:

وتعفى المشروعات الاستثمارية في المنطقة الحرة من اللوائح التنظيمية التي تخضع لها عادة الشركات الأجنبية العاملة في داخل البلاد. كما يسري عليها قانون الوكالة التجارية بمعنى أنها تمنح حق فتح فروع لها داخل المنطقة الحرة وخارجها من أجل التصدير. وتمنح أيضا حق تحويل رأس المال والأرباح إلى الخارج. وتشترك بعض الدول أن يتم ذلك بعد عدة سنوات من بدء النشاط. ومن التسهيلات الممنوحة أيضا حرية تحويل النقد الأجنبي للخارج والإعفاء من الضرائب الجمركية على الواردات من المواد الخام والسلع نصف المصنعة وتامة الصنع والسلع الرأسمالية. كما تسري هذه الإعفاءات أيضا على السلع والخدمات من خارج المنطقة الحرة. وفي بعض البلاد مثل المكسيك وجاميكا لا

تعفى السلع الرأسمالية من الضرائب الجمركية. والجدير بالذكر أن هذه الإعفاءات والتسهيلات لا تمثل حافزا للاستثمار الأجنبى فى المنطقة الحرة إذا لم يتوفر الاستقرار السياسى والثقة فى مناخ الاستثمار.

(جـ) حوافز الاستثمار:

وتشمل توفير حوافز طبيعية وتقديم مزايا مالية وتوفير البيئة الأساسية وخدمات عامة، ونشرحها فيما يلى:

١ - الحوافز الطبيعية:

وتشمل الموقع الجغرافى الملائم وتوفر الموارد الطبيعية وتوطن صناعات معينة. أما توفر الأيدى العاملة الماهرة والرخيصة نسبيا فتلعب دورا هاما. غير أنه لوحظ أن الموقع الجغرافى الجيد يسبق فى الأهمية توفير الأيدى العاملة الرخيصة. فنجد أن المناطق الحرة فى مناطق الحدود بين المكسيك والولايات المتحدة ناجحة، رغم ارتفاع مستوى الأجور بها نسبيا عنها فى آسيا. ولعل تدفق الأيدى العامله الماهرة للعمل فى المناطق الحرة فى سنغافوره وتايوان وهونج كونج قد خلق مزايا طبيعية لهذه المناطق التى استفادت من مشروعات التصدير. وبقدر توفير هذه المزايا للمناطق الحرة يكون نجاحها فى تحقيق أهدافها ولعل إيجاد هذه الحوافز وغيرها يكون بمثابة تعويض لنواحى القصور والنقص فى مجالات أخرى.

٢ المزايا المالية:

وتشمل الإعفاءات الجمركية للواردات والصادرات والإعفاء من ضريبة الدخل دائما أو لمدة محدودة وتخفيض أنواع الضرائب الأخرى أو الإعفاء منها، ومنح تسهيلات ائتمانية وفرض رسوم مناسبة لاستهلاك المياه والغاز والكهرباء.

٣ تهيئة البنية الأساسية:

ويعتبر إنشاء البنية الأساسية فى المنطقة الحرة خاصة شبكة طرق جيدة عاملا هاما لنجاح المناطق الحرة. كما تشمل أيضا الفنادق والمدارس والمنشآت والمخازن والتزويد بالطاقة، وإنشاء مصانع نمطيه فى المنطقة الحرة يمكن تشغيلها فورا.

٤ توفير خدمات عامه:

يعتبر إنجاز الأعمال الإدارية والروتينية خلال جهاز واحد متخصص عاملا هاما لتخفيض الإجراءات الإدارية وتبسيطها. وهذه الخدمات يحتاجها المستثمر الأجنبى دائما، يضاف إليها ضرورة إنشاء ورش للصيانة والإصلاح وكذلك توفير الخدمات الصحية والأمن وإنشاء أماكن للراحة والترفيه. كذلك إنشاء المطاعم ومحطات خدمة السيارات.

وتقوم منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية اليونيدو UNIDO بدور مؤثـــر وهام عند تخطيط المناطق الحرة في الدول النامية . وقامت هده المنظمة فى عام ١٩٧٥ بعقد اجتماع لمجموعة عمل من الخبراء ، والتى قررت إنشـــاء منظمـــة للتنسيق بين المناطق الحرة وتسمى « الجمعية العالمية للمناطق الحرة الصناعيـــة » World Industrial Free Zone Association وظيفتها الأساسية هى الاســتفادة الفعالة من المناطق الحرة كأداة للتنمية. وتقوم هذه الجمعيـــة بتجميـــع وتبـــادل المعلومات حول المناطق الحرة فى العالم وهدفها التشجيع على رسم سياسة ثابتة تحدد نوع الحوافز المقدمة للمستثمرين من أجل تحقيق توافـــق أكـــبر لـــبرامج المناطق الحرة. كما تمنح منظمة اليونيدو مساعدات فنية وتنظيميه عند إنشـــاء المناطق الحرة، فهى تقدم مساعدات عند اتخاذ القرارات الخاصة بالمناطق الحرة وتساعد الدولة النامية فى تنفيذ دراسات الجدوى الخاصة بها، كما تتوســـط فـــى عقد المفاوضات بين الشركات الأجنبية والدول النامية. وتجرى منظمة اليونيـدو دراسات لاختيار الصناعات ودراسات السوق اللازمة لإنتاج ســـلع ذات قـــدرة تنافسية تتناسب مع عناصر الإنتاج المتوفرة وفى ظل المزايا الجمركية القائمة.

وفيما يلى نذكر بعض المساعدات التى يمكن أن تقدمها منظمة اليونيدو للـدول النامية عند قيامها بإنشاء وإدارة المناطق الحرة:

١.تخطيط وإنشاء المناطق الحرة للتصدير وتقييم المناطق الحرة القائمـــة فعلا.

٢. اختيار الصناعات الأكثر كفاءة، ودراسة اتجاهات السوق الفعلية، ودراسة وتحليل القوى العاملة المتوفرة، و تحلي اختناقات الإنتاج، وتحليل المنتجات.

٣. دراسة امكانيات النقل والمواصلات، وتقديم دراسات اقتصادية وتمويلية.

وبهذا تحاول منظمة اليونيدو أن توفر الشروط الضرورية والملائمة لقيام مناطق حره ناجحة، خاصة وأن الكثير من الدول النامية ليس لديها الخبرة الكافية فى إنشاء وتشغيل المناطق الحرة كأداة للتنمية.

الفصل الثالث

نظريات الاقتصاد الدولى المفسرة لمكانة المناطق الحرة فى تقسيم العمل الدولى

أولا: نظرية تقسيم العمل الدولى وأهميتها لتفسير نشأة وتطور المناطق الحرة

ثانيا: نظرية هيكشر-أوهلين فى نسب عناصر الانتاج

ثالثا: نظرية دورة المنتج ونظرية الفجوة التكنولوجية

رابعا: النظرية الديناميكية لتقسيم العمل الدولى

نظريات الاقتصاد الدولى المفسرة لمكانة المناطق الحرة فى تقسيم العمل الدولى

فى هذا الفصل حول المناطق الحرة ونظرية تقسيم العمل الدولى سنقوم بعرض وتحليل نظرية تقسيم العمل الدولى وأهميتها فى دراسة المناطق الحرة، وأهمية نظرية هيكشر-أوهلين فى نسب عناصر الانتاج، ونظرية الفجوة التكنولوجية، ثم نظرية لورنس النظرية الديناميكية فى تقسيم العمل الدولى.

أولا: نظرية تقسيم العمل الدولى وأهميتها فى دراسة المناطق الحرة

يعتبر اتساع نشاط الشركات الأجنبية فى مشروعات التصدير فى الدول النامية، سواء داخل المناطق الحرة أو خارجها، من أهم سمات تقسيم العمل الدولى فى الوقت الحاضر، ومن المنتظر تزايد هذا النشاط فى المستقبل. وتحاول نظرية التجارة الدولية بفرضياتها المختلفة أن تشرح هيكل واتجاه التجارة الدولية، حتى يمكن توجيه النصح والمشورة لكل بلد حول أى المنتجات يفضل أن تنتجها أو تستوردها. وتوجد بعض الفرضيات التى يمكن أن تشتق منها مبادىء التخصص وتقسيم العمل، وتساهم فى فهم عملية تغير هيكل الانتاج والتجارة فى المستقبل. وبناء على ذلك نجد أن سياسة التوجه التصديرى بعكس سياسة احلال الواردات تدعو الى الاستفادة من المزايا النسبية، والتوجه التصديرى يجبر على رفع القدرة التنافسية. والموضوع الجدير بالدراسة فى هذا

المقام هو ما اذا كان الانتاج والتصدير بالمناطق الحرة يخضع لنظرية تقسيم العمل الدولي، وما هي الوسائل المتاحة للاستفادة من انشاء المناطق الحرة في تعظيم المزايا النسبية. وتستعين بالنظريات الحديثة في تقسيم العمل الدولي في دراسة هذا الموضوع، وهي نظرية هيكشر-أوهلين في نسب عناصر الانتاج، ونظرية الفجوة التكنولوجية، ثم أخيرا النظرية الديناميكية لتقسيم العمل الدولي.

ثانيا: نظرية هيكشر-أوهلين في نسب عناصر الانتاج

لفترة طويلة أستخدمت نظرية هيكشر-أوهلين حول نسب عناصر الانتاج كنموذج لتفسير هيكل واتجاه التجارة الدولية. حيث تقرر هذه النظرية أنه في ظل شروط معينة تقوم بلد ما بتصدير السلعة التي يتم انتاجها باستخدام عنصر الانتاج المتوفر لديها نسبيا بالمقارنة لبلد آخر. واختلاف نسب عناصر الانتاج يؤدي الى اختلاف تكلفة السلع المنتجة مما يؤدي الى اختلاف أثمان السلع المصدرة. وبناء على ذلك فان الدولة التي يتوفر عنصر العمل بوفرة نسبية سينتج سلع كثيفة العمل بتكلفة أقل، وتكون أثمان هذه السلع منافسة ولها ندرة نسبية أكثر من بلد يتوفر لديها عنصر رأس المال نسبيا أكثر من عنصر العمل. وهذا التخصص وتقسيم العمل يشترط توفر المنافسة الكاملة وتشابه هيكل الطلب في كلا البلدين واتباع حرية التجارة واهمال تكلفة النقل.[1]

[1] قارن في ذلك: مصطفى محمد المهدي محمود: أثر المناطق الحرة على التنمية الاقتصادية في البلدان النامية مع التطبيق على مصر، رسالة ماجستير غير منشورة، تحت اشراف أ. د./ محمد ناظم حنفي، كلية التجارة جامعة طنطا، ١٩٨١، ص ١٠ وبعدها.
أنور عبد الخالق: المناطق الحرة وأثرها على التجارة الخارجية، دراسة مقارنة، في: مؤتمر مشكلات التجارة الخارجية في مصر، بكلية التجارة جامعة عين شمس، ١٤ - ١٩٧٦/٣/١٧
وحول تقسيم العمل الدولي وعملية التراكم الرأسمالي راجع:
محمد دويدار: الاقتصاد الدولي، منشأة المعارف، الأسكندرية، ١٩٩٦، الفصل الثاني
صلاح زين الدين: الاقتصاد الدولي، دار النيل للطباعة والنشر. المنصورة ١٩٩٨

وقد قام ليونتيف باجراء دراسة لمعرفة مدى صحة هذه النظرية وانطباقها على الاقتصاد الأمريكى، وكانت النتيجة مفاجئة ومناقضة تماما للنظرية، حيث وجد أن الولايات المتحدة الأمريكية وهى دولة صناعية متقدمة يتوفر لديها رأس المال نسبيا، تقوم بتصدير سلع كثيفة العمل، وتستورد سلع كثيفة رأس المال، وقد سمى هذا فى الأدبيات الاقتصادية بلغز أوتناقض ليونتيف Leontief Paradox، وأجريت دراسة مشابهة لذلك فى ألمانيا وتوصلت الى نفس النتائج.[1]

وقد وجدت تفسيرات عديدة لتناقض ليونتيف، فيلاحظ أن احدى نقاط الضعف فى نظرية نسب عناصر الانتاج أنها لاتفسر التجارة بين دول ذات مستوى متقارب من التطور. وقد قام فلز Fels بدراسة لتطبيق نظرية هيكشر-أوهلين على الاقتصاد الألمانى، واستنتج أنها لاتفسر اتجاهات التجارة الخارجية لألمانيا، وبتعميم هذا الاستنتاج على بقية الدول الصناعية يمكن القول أن هذه النظرية لاتفسر اتجاهات نحو ثلثى حجم التجارة العالمية فى السلع. كما جرى انتقاد هذه النظرية فى أن دوال الانتاج معروفة ومتشابهة فى جميع الدول، وذلك يعنى أن انتاجية عنصر العمل على نفس المستوى فى جميع الدول، وأن استخدام التكنولوجيا الحديثة لايتطلب تكلفة اضافية، وهذا غير حقيقى.

---

[1] أنظر فى ذلك:
Leontief, W: Factor Proportions and the structure of American Trade: Further Theoretical and Empirical Analysis, in: Leontief, W: Input-Output Economics, New York 1966. Pp. 68.
Roskamp, K. W.: Factor Proportions and Foreign Trade: The Case of West Germany, in: Weltwirtschaftliches Archiv, Bd. 91, 1963. Pp319.
Todaro, M., P.: Economic Development, 5th Edition, Longman 1994, pp. 441.

والانتقادات السابقة الموجهة لنظرية هيكشر–أوهلين لاتؤثر على توطين الانتاج فى المناطق الحرة، بل تظل هذه النظرية صالحة للتطبيق على الانتاج فى المناطق الحرة، وذلك لأن التجارة فى السلع المنتجة فى المناطق الحرة تنطلق من فرضية مقارنة انتاجية عنصر العمل، وهذا يعنى ان النظرية تفسر لنا عملية توطن الانتاج فى المناطق الحرة ولكن لاتفسر أسباب قيام الصادرات التقليدية للدول النامية.

فى الواقع أن التجارة متكاملة بين الدول الصناعية والدول النامية، بينما تراها نظرية هيكشر–أوهلين تجارة فى سلع احلالية وليس فى سلع متكاملة، والنظرية النيوكلاسيكية ترى أن الدول تنتج السلع حسب توفر نسب عناصر الانتاج بها، وبذلك تكتسب مزيا نسبية فى انتاج سلع كثيفة العمل أو سلع كثيفة رأس المال. وتتأثر عملية التخصص وتقسيم العمل الدولى باختلاف التكلفة والأثمان، انها عملية اعادة تخصيص للموارد، بمعنى أن تحقيق فائض تصدير فى قطاع معين يستلزم تقييد قطاعات أخرى عن التصدير، فيجرى بذلك استكمال قصور العرض من خلال الاستيراد.[1]

وعندما ندرس الخصائص الهيكلية لكل من الدول النامية والدول الصناعية نجد أن تقسيم العمل الدولى لايقوم كما فى التجارة الاحلالية من خلال قرار للاختيار، وانما هو مفروض مسبقا، ذلك لأن الدول النامية ليست فى وضع يسمح لها انتاج سلع معينة، فالمشكلة تصبح اذن ليست اعادة تخصيص الموارد

---

[1] من أهم كتابات علماء الاقتصاد النيوكلاسيك فى هذا الموضوع نجد مؤلفات لورنس Lorenz أستاذ الاقتصاد الدولى بجامعة برلين الغربية FU Berlin ، وخاصة كتابه حول النظرية الديناميكية لتقسيم العمل الدولى، أنظر فى ذلك:
Lorenz, D.: Dynamische Theorie der internationalen Arbeitsteilung, Berlin 196, S. 28.

وانما تنمية هذه الموارد.[١] وبالنسبة للدول النامية ربما لاتلعب المزايا النسبية دورا جوهريا اذا كان الأمر يتعلق بانتاج سلع تكنولوجية حديثة لاتستطيع انتاجها، فقد أجبرها تقسيم العمل الدولى الموروث من القرن التاسع عشر على انتاج السلع كثيفة المواد الأولية التى لاتنتج فى الدول الصناعية.[٢]

يمكن القول بأن الكثير من السلع التى تنتجها وتصدرها المناطق الحرة تفسرها لنا مبادىء نظرية نسب عناصر الانتاج، ذلك لأن التبادل التجارى بين الدول الصناعية والدول النامية له خصائص احلالية، حيث أن الشركات العملاقة متعددة الجنسيات لها القدرة على انتاج السلع فى أماكن متعددة من العالم. وبمعنى آخر يمكن القول بأن مبدأ المزايا النسبية يكون صحيحا فى هذه الحالة، حيث يوجد بالمناطق الحرة عناصر انتاج أجنبية وهى التكنولوجيا ورأس المال والادارة الحديثة، وكلها عناصر متحركة على مستوى العالم وتتفاعل مع عنصر انتاج محلى غير متحرك عالميا، وهو عنصر العمل الماهر. وحسب فروض نظرية هيكشر أوهلين فى نسب عناصر الانتاج تكون مثل هذه الصناعة ضعيفة بلا ركائز قوية تنهض عليها ولا تمثل تخصيصا أفضل للموارد، حيث تستخدم وحدات اضافية من عنصر العمل المحلى ويقيد رأس المال المحلى، بدلا من اقامة صناعة كثيفة رأس المال فانه يتم استيراد الآلات ويدفع ثمنها بالعملات الأجنبية، التى سبق تحصيلها من بيع سلع كثيفة العمل مثل الملابس. ومعنى

---

[١] أنظر فى ذلك دراسة بلاسا حول نظرية التكامل الاقتصادى:
Balassa, B.: Toward a Theory of Economic Integration. Experiences and Prospects, New York/Washington/London 1966, pp. 30.

[٢] أنظر فى ذلك دراسة روزه Rose, K. حول نظرية هيكشر-أوهلين:
Rose, K.: Heckscher-Ohlinsches Theorem und technischer Fortschritt, in: Bombach, G. (Hrsg.): Beitraege zur Theorie der Aussenwirtschaft, Berlin 1970, S. 33f.

ذلك أنه توجد عملية احلال سلع كثيفة رأس المال بسلع كثيفة العمل. وبعبارة أخرى أن هذه الصناعة الهشة بلا ركائز فى دولة نامية مثل تايوان تعتمد على الواردات تعتبر بمنطق نظرية هسكشر-أوهلين محققة لأفضل تخصيص للموارد.

كما يمكن أن تفسر لنا نظرية هيكشر-أوهلين عملية الانتاج والتصدير فى المناطق الحرة على اعتبار أن منتجات المناطق الحرة فى الدول النامية جزء منها سلع كثيفة العمل، خاصة فى مراحل التجميع الأولى وحتى التجميع النهائى للسلع كثيفة رأس المال. وتنطبق هذه النظرية أكثر اذا أخذنا فى الاعتبار السلع الوسيطة، ففى المناطق الحرة تستورد سلع وسيطة كثيفة رأس المال، بينما تكون الكثافة الرأسمالية للصادرات قليلة نسبيا. ولاتنطبق مبادىء التخصص وتقسيم العمل التقليدية فى هذه الحالة، وذلك لكثافة عناصر الانتاج فى المنتج النهائى. واذا كان من المفيد انتاج هذه السلع فى الدول النامية، فيجب أولا توفير المعلومات عما اذا كانت أجزاء من العملية الانتاجية كثيفة العمل، ثم بعد ذلك ندرس قدرة الدولة النامية فى انجاز مرحلة انتاج كثيفة العمل. وقد تتوفر فى الدولة النامية خصائص الانتاج كثيف رأس المال اذا اعتبرنا أن عنصر رأس المال يشمل رأس المال البشرى، وبصفة خاصة عند ارتقاء مهاراته بالتعليم والتدريب يصبح لعنصر العمل خصوصية وميزة متفردة فى هذا المجال.

ويمكن تفسير تجارة السلع المنتجة بالمناطق الحرة بتوفر عنصر العمل غير الماهر والرخيص نسبيا فى الدول النامية، وأيضا توفر رأس المال البشرى متجسدا فى السلع الوسيطة ذات عمليات كثيفة رأس المال، وتوفر تكنولوجيا تناسب امكانيات الدولة النامية. وعندئذ لايمكن القول أنه يوجد تشابه فى عناصر

الانتاج المستخدمة فى انتاج السلعة وذلك لغزارة الانتاج فى اقتصاديات الحجم الكبير واختلاف تكنولوجيا الانتاج كسبب لقيام التجارة.

ثالثا: نظرية دورة المنتج ونظرية الفجوة التكنولوجية

لتفسير التجارة فى السلع الصناعية نستعين أيضا بنظريتان وهما نظرية دورة المنتج ونظرية الفجوة التكنولوجية. وفى حالة دورة المنتج يتم انتاج السلع الجديدة أو التكنولوجية فى دورة حياة تشبة حياة الكائن الحى، فتبدأ بالتحول من مجرد اختراع يخرج من معامل البحوث العلمية كسلعة جديدة ثم يمر بمرحلة النضج ثم مرحلة التنميط. أما الفجوة التكنولوجية فتفسر وجود المزايا النسبية بالتفوق التكنولوجى، وهذا تفسير كرافيز Kravis لوجود المزايا النسبية.[1] وتفسر هذه النظرية وجود المزايا النسبية فى الدول الصناعية بالتفوق التكنولوجى، ولكن لاتقدم النظرية تفسيرا لتوطن الانتاج فى المناطق الحرة بالدول النامية. ولعل تقسيم عملية الانتاج بواسطة الشركات متعددة الجنسيات وتوطين بعضها فى الدول النامية ليس الا طريقة مبتكرة للاقتباس الصناعى فى مرحلة تنميط السلعة.

ويمكن للدول النامية الاستفادة من نظرية الفجوة التكنولوجية، فان امتلاك الدول النامية لمزايا نسبية وتنافسية يرفع من قدرة شركاتها الوطنية على المنافسة. وتستطيع الدول النامية الاستفادة من مزايا انخفاض مستوى الأجور

---

[1] يعتبر كرافيز من رواد نظرية الفجوة التكنولوجية، قارن فى ذلك دراسة كرافيز التالية:
Kravis, I. B.: Availability and Other Influences on the Commodity Composition of Trade, in: Journal of Political Economy, Vol. 64, 1956, pp. 143.

بها، ويمكن لذلك توطين أجزاء من عملية انتاج السلع التكنولوجية في الدول النامية طبقا لمرحلة التنميط في منحنى دورة المنتج حيث يكون انتاج السلعة كثيف العمل في هذه المرحلة. وفي مرحلة النضج التي تسبق التنميط نجد أن تكنولوجيا انتاج السلعة تصبح مستقرة وطريقة انتاجها معروفة، وترتفع الكثافة الرأسمالية خاصة لرأس المال العيني. وفي هاتين المرحلتين يكون لانخفاض مستوى الأجور وتكلفة المواد الخام دور هام في توطين عملية الانتاج، والمثال التقليدي لذلك هو مانشاهدة من توطن الصناعة في بعض الدول النامية، حيث تستخدم تكنولوجيا مستقرة وأيضا سوقا لتصريف هذه المنتجات.[1] وفي هذا المجال تكون ميزة الموقع الذي تتمتع به الدولة النامية عامل جذب للاستثمارات الأجنبية. وحيث أن ذلك يتعلق بالفن الانتاجي فان الدول النامية يمكنها أن تجد أيضا مزايا نسبية في السلع كثيفة رأس المال، خاصة تلك التي يلزم لانتاجها نسبة قليلة من راس المال البشري. كما أنه يمكن تفسير وجود مزايا نسبية في المناطق الحرة بالاستعانة بفكرة منحنى دورة المنتج، فسرعة التغير التكنولوجي تجعل استخدام رأس المال العيني ليس له عائد كبير، ولرفع هذا العائد يجب استخدام أساليب انتاج كثيفة العمل في بعض فروع الصناعة.

ومن الممكن أن تنتج السلعة خصيصا لأسواق الدول الصناعية، وهذا لايعني أن العمليات الصناعية الأولى يجب نقلها من الدول الصناعية، وتتجه أنشطة البحث والتطوير لدى الشركات متعددة الجنسيات الى توطين سلع نهائية في

[1] حول نظرية دورة المنتج قارن في ذلك:
Hirsch, S.: Location of Industry and International Competetivness, Oxford 1967.
Wells, jr. L. T.: International Trade: The Product Life Cycle and International Trade, Boston 1972. Pp. 3

الدول النامية. ويتمتع المنتجون فى هذه الحالة بموقف احتكارى خاصة فى بداية انتاج السلعة الجديدة، ولكن عملية الاقتباس والتقليد تفقد الشركة صاحبة الاختراع هذه الميزة، ويمكن حينئذ وجود مزايا نسبية لانتاجها فى المناطق الحرة بالدول النامية.

رابعا: النظرية الديناميكية لتقسيم العمل الدولى (نظرية لورنس)

يمكن الاستعانة بنظرية لورنس Lorenz فى المزايا النسبية التنموية فى تفسير المزايا النسبية فى المناطق الحرة، فهى نظرية ديناميكية عامة لتقسيم العمل الدولى، حيث تفسر ديناميكية التجارة الخارجية بنظرية المنافسة. كما تفسر التجارة العالمية كتبادل للامكانيات المتاحة ولها خصائص احتكارية، والمزايا الناتجة عن ذلك معروفة للدول النامية. وفى مرحلة البداية تتميز بهيكل تبادلى متكامل وبعد ذلك يستقر هيكل انتاجى متوازن. ويرى لورنس أن النموذج التكاملى وليس الاحلالى للتجارة الدولية يفسر لنا ديناميكية التجارة العالمية.[1] ففى النموذج الاحلالى تمتلك الدولة سلعا كافية، وهذا ناتج عن التخصص فينتج بعد ذلك هيكل تبادل متكامل، وبمعنى آخر أن التجارة الخارجية الاحلالية هى السبب فى التحول الى هياكل تبادلية متكاملة. وعملية الاقتباس الصناعى وامتلاك قدرة على المنافسة تعمل على توافق هيكل التبادل التكاملى، وارتفاع القدرة التنافسية تدفع المنتجين للبحث عن فروع انتاجية أكثر ربحية وبذلك يتواصل هيكل تبادل متكامل. وبتطبيق هذه النظرية على الدول النامية يمكن القول بأن التقدم التكنولوجى الذى يوفر استخدام المواد الخام باحلالها بمواد

[1] راجع فى ذلك دراسة لورنس السابق ذكرها:
Lorenz, D.: Dynamische Theorie der internationalen Arbeitsteilung, Berlin 196, S. 28.

تخليقية يؤدى الى أن يصبح تصدير المواد الأولية بالنسبة للدول النامية أقل ربحية ويدفعها لمضاعفة جهودها لانتاج سلع صناعية نمطية تمتلك لها مزايا نسبية أفضل من الدول الصناعية. وينتج عن ذلك هيكل تكاملى جديد للتبادل التجارى اذا كانت الدول الصناعية فى هذه الحالة لديها فروع صناعة كثيفة العمل لاتتمتع بالمزايا النسبية أو الكفاءة الاقتصادية، فتقوم بالتركيز على فروع صناعة المنتجات التكنولوجية الجديدة والتى تحتاج الى رأس المال البشرى والبحث والتطوير المتوفر فى الدول الصناعية. وبقيام حركة التصنيع فى الدول النامية ينشأ مع مرور الوقت شروط مناسبة لقيام تبادل احلالى، والتجارة فى السلع الصناعية تعوض فى هذه الحالة الضعف الكامن في التجارة المتكاملة.

وصادرات السلع الصناعية فى المناطق الحرة تنهض بمساعدة الشركات الأجنبية خلال الاستثمارات المباشرة. وتوجد فوائد للتنمية بامتلاك احتكار زمنى، وهذا الاحتكار الزمنى هو تعبير عن المنافسة الديناميكية وتفقد مع مرور الوقت أهميتها وتصبح منتهية خلال عملية الاقتباس والتقليد. ويفرق لورنس بين المزايا النسبية التنموية على مستوى الاقتصاد الكلى ومستوى الاقتصاد الجزئى، والمزايا من النوع الأول تتحقق بانتاج السلع الجديدة وتطبيق عمليات انتاج جديدة واكتشاف موارد طبيعية جديدة وامتلاك عناصر احتكارية. وامتلاك القدرة على انتاج سلع تكنولوجية تتوفر غالبا فى الدول الصناعية، أما الدول النامية فتقوم بتصدير مواد خام لأنها تمتلك مناخ وظروف طبيعية وجغرافية مناسبة. والتجارة ذات صبغة تكاملية وتنشأ التجارة عند اكتشاف احتياطيات جديدة للمواد الخام أو تقدم تكنولوجى يوفر فى استخدام المادة الخام، أو اكتشاف مواد تخليقية.[1]

[1] راجع فى ذلك دراسة لورنس التالية:

ويعبر انخفاض مستوى الأجور فى الدول النامية عن انخفاض قدرات عنصر العمل، وذلك يعد ميزة نسبية بالدول النامية فى انتاج سلع كثيفة العمـــل. وتلـــك ميزة ترتبط بمرحلة معينة فى التنمية الاقتصادية، وتتلاشى تدريجيا بتقدم عمليـــة التصنيع ليحل محلها ميزة نسبية فى انتاج سلع كثيفـــة رأس المـــال. ويعتـــبر انخفاض مستوى الأجور ميزة نسبية وسبب رئيسى لجذب الشـــركات الأجنبيـــة للاستثمار فى المناطق الحرة وتوطين الانتاج بها. ويعتبر تايوان مثال واضـــح لذلك، فقد استنفذت مزاياها النسبية القائمة علـــى انخفـــاض مســـتوى الأجـــور، وعندما بلغت مستوى التشغيل الكامل وارتفع مستوى الأجور بها، ولم يعد العمل غير الماهر مصدرا للميزة النسبية، توجهت للاهتمام بالتعليم والتدريب فاكتسبت مزايا نسبية جديدة بفضل عنصر العمل الماهر. والمزايا النسبية فى المنـــاطق الحرة ناتجة عن انخفاض مستوى الأجور فى انتاج السلع الوسيطة، أمـــا انتـــاج السلع النهائية فلا تستطيع الدولة النامية انجازه بقدراتـــه الذاتيـــة فقـــط، وانمـــا بمساعدة الشركات متعددة الجنسيات.

وبالاضافة الى احتكار الشركات متعددة الجنسيات لطرق انتاج وتكنولوجيـــا متقدمة هناك ميزة أخرى تتمتع بها، وتتمثل فى تنوع واختلاف فروع الانتـــاج، وينتج ذلك عن تطبيق طرق الادارة الحديثة التى لاتركز على ظروف الانتـــاج العامة وانما على التغيير فى الفن الانتاجى على مســـتوى المشـــروع وتطبيـــق الادارة الحديثة والتسويق الدولى. وتعتبر هذه المزايا هى السبب فـــى التجـــارة الاحلالية. وبذلك يمكن تفسير المزايا النسبية فى المناطق الحرة بالدول الناميـــة

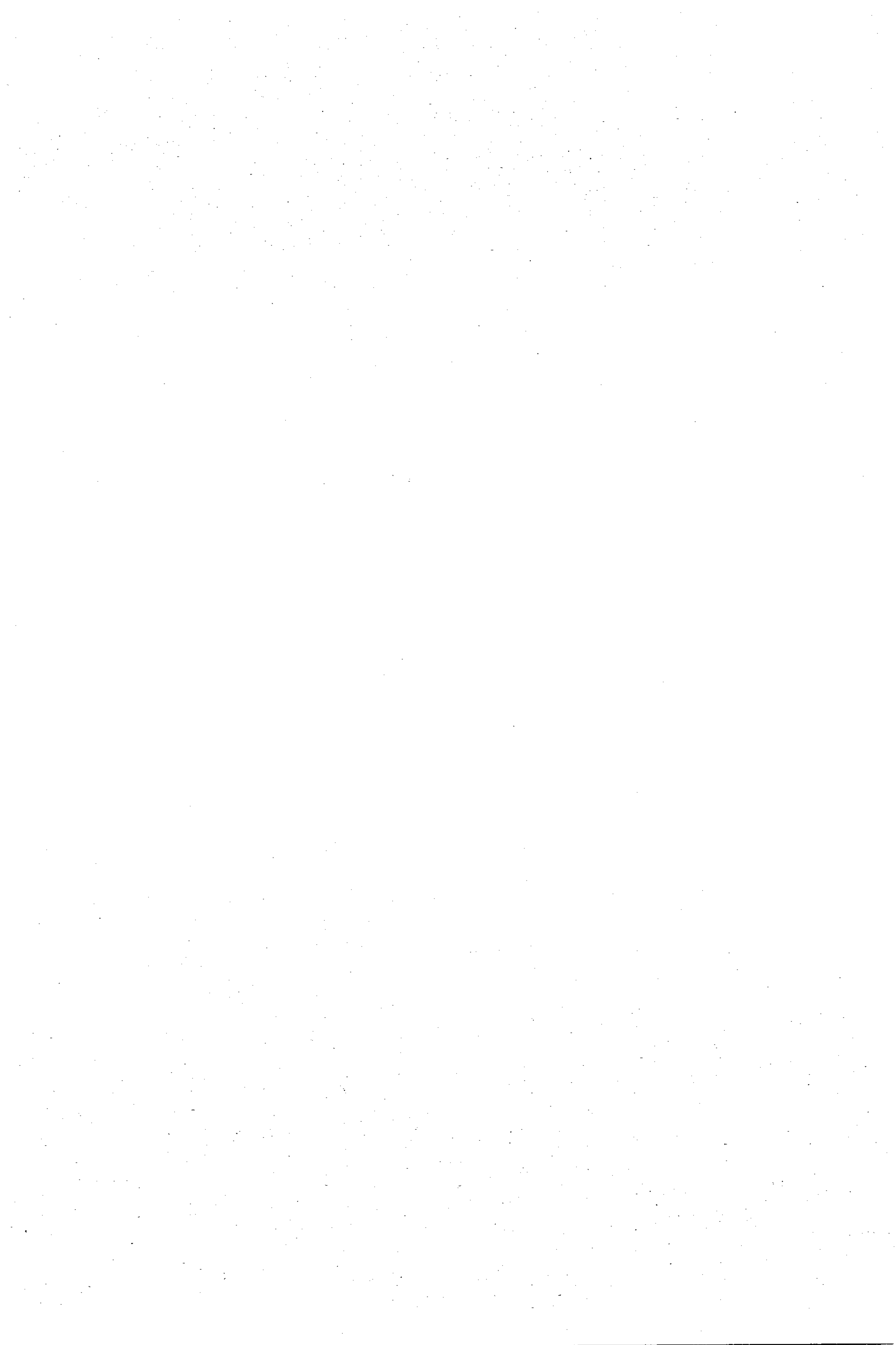
Lorenz, D.: Explanatory Hypotheses on Trade Flows between Industrial and Developing Countries, in: Giersch, H.(editor): The International Division of Labour, Problems and Perspectives. Tuebingen 1974, pp. 89.

بأنها تتمتع بتوليفة من عناصر احتكارية مثل احتكارها طرق انتـــاج وتســويق متميزة، وذلك يعنى أن الشركات التى تعمل بالمناطق الحـــرة لابـد أن تمتلـك ناصية التجديد والابتكار، وبمعنى آخر أنه من خلال توطين أجزاء من عمليــات انتاجية أو تجميع منتج نهائى بالمناطق الحرة، يمكنها امتلاك مزايا احتكارية فــى مواجهة الشركات الأخرى.[١]

ويلاحظ تلاشى جزء كبير من هذه المزايا النسبية بسبب الاقتبـــاس والتقليـد الصناعى، ذلك لأن جزء كبير من صناعة الألكترونيات العالمية لها مراكز انتاج بالدول النامية، وكانت مرغمة على اتخاذ هذه الخطـــوة لرفـــع قدرتـــها علـــى المنافسة. ولن تتلاشى هذه المزايا النسبية للدول النامية طالما وجــــدت مزايـــا انخفاض مستوى الأجور، سواء بتوفر عنصر العمل غـــير المـــاهر أو ارتفـــاع مستوى العام للتعليم والتأهيل المهنى. وقد استطاعت بعض الشـــركات متعـــددة الجنسيات مواجهة مشكلة فقدان المزايا النسبية بسبب الاقتباس الصناعى والتقليـد بأنها أقامت فى الدول النامية بعض مراحل العملية الانتاجية أو عمليات انتاجيـــة كاملة وحديثة. وبذلك أصبح فى استطاعة بعض الدول الناميـــة الاســـتفادة مـــن انخفاض مستوى الأجور بها. والمناطق الحرة لاتخلق بمفردها المزايا النســـبية، وانما تساعد من خلال تجهيزاتها الخاصة على الاستفادة من مزايا نسبية موجودة فعلا. وبمعنى آخر أن المناطق الحرة عامل مساعد فى تنفيـــذ سياســـة تشـــجيع الاستثمارات الأجنبية بازالة الحواجز والمعوقات التى تواجه المستثمرين، كمـــا

[١] راجع فى ذلك:
Wall, D.: Export Processing Zones, in: Journal of World Trade Law, Vol. 10. 1967. pp.478-489.

تهيىء مناخ جيد للاستثمار، وتشجع المستثمرين على الاقبـــال علـــى المزايـــا النسبية التى تتمتع بها الدولة.



الباب الثالث

المناطق الحرة كأداة للتنمية الاقتصادية

الفصل الأول: المناطق الحرة دعامة لاستراتيجية
التوجه التصديرى

الفصل الثانى: دور المناطق الحرة فى نقل التكنولوجيا

الفصل الثالث: آثار السناطق الحرة على التشغيل

الفصل الرابع: دراسة حالة المناطق الحرة بمصر وتأهيلها
لتقوم بدورها فى تشجيع الاستثمار
ونقل التكنولوجيا

الفصل الأول

المناطق الحرة دعامة لاستراتيجية

التوجه التصديرى

أولا: اهمية الصادرات فى التنمية الاقتصادية

ثانيا: استراتيجية التوجه التصديرى ونماذج

التنمية المنحازة للتصدير

ثالثا: اجراءات لرفع كفاءة صادرات المناطق الحرة

بالدول النامية

المناطق الحرة دعامة لاستراتيجية التوجه التصديرى

لعله من المفيد عند الحديث عن استراتيجية تشجيع الصادرات أن ندرس مدى فعالية المناطق الحرة ومساهمتها فى تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، خاصة فيما يتعلق بمستوى التشغيل ونقل التكنولوجيا وتنويع هيكل الانتاج. ويصبح من الضرورى عرض وتحليل كيفية تطبيق النظريات والآراء التى عرضناها فى المبحث السابق، والتى تفسر عمليات الانتاج والتصدير فى المناطق الحرة ودورها التنموى. لذلك سنتناول فى هذا المبحث دراسة المناطق الحرة كدعامة أساسية لاستراتيجية التوجه التصديرى، ودورها فى نقل التكنولوجيا، وآثارها على التشغيل، ثم نعرض دراسة حالة للمناطق الحرة فى مصر، وندرس كيفية تأهيلها لتقوم بدورها فى تشجيع الاستثمار ونقل التكنولوجيا وأهمية التشريعات المنظمة لذلك. وسنلاحظ فى هذه الدراسة أن كثيراً مما يقال حول استراتيجية تشجيع الصادرات ونظرية الاستثمارات المباشرة ينطبق ايضاً على المناطق الحرة.

وقد أسلفنا القول أن فكرة انشاء المناطق الحرة فى الدول النامية تقوم على تصور بعض الاقتصاديين النيوكلاسيك أنه من خلال استقدام الشركات الأجنبية للاستثمار فى المناطق الحرة بالدول النامية يمكن زيادة الصادرات، وأن ذلك سوف يدفع بعملية التصنيع والتنمية الاقتصادية. وقبل دراسة الآثار الاقتصادية للمناطق الحرة ينبغى أولاً ان ندرس العوامل التى تؤدى الى زيادة الصادرات والاستثمارات المباشرة، وذلك فى اطار استراتيجية تنمية تقوم على تشجيع الصادرات. ولا نهدف من ذلك أن نقدم تحليلا تفصيليا لنظريات التنمية الداعية

الى تشجيع الصادرات والاستثمارات المباشرة، وانما يهمنا توضيح ما إذا كانت الدول النامية باتباعها هذه النظريات تسير فى الطريق الصحيح.

أولا: أهمية الصادرات فى التنمية الاقتصادية

لايمكن الاعتماد على النماذج التقليدية لنظرية النمو Growth Theory كوسيلة لتفسير النمو الاقتصادى فى البلدان المتخلفة، لأنها ترتكز على محددات تنموية معينة مثل التشغيل ومعامل رأس المال ومعامل الادخار، ولاتعنى كثيرا بمكونات التجارة الخارجية وآثارها المتوقعة على التنمية.[١] ومنذ أوائل الستينات اشتد الاهتمام ولأول مرة بدور التجارة الخارجية وخاصة الصادرات فى التنمية، وجرت محاولة لربط نظرية التجارة الخارجية بنظرية النمو الاقتصادى، ودراسة دور الصادرات كعامل دافع للنمو الاقتصادى. وتوجد علاقة تأثير متبادل بين الصادرات والنمو، ومن هنا تبرز أهمية الصادرات كقطاع رائد للنمو الاقتصادى.[٢]

[١] راجع أيضا الفصل الثانى من الباب الأول من هذا الكتاب حول استراتيجية تشجيع الصادرات وأهميتها فى التنمية.

[٢] راجع فى ذلك: محمود عبد الحى: دور المناطق الحرة فى تنمية الصادرات، فى: سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ١٠٤، معهد التخطيط القومى، القاهرة، أكتوبر ١٩٩٦، ص ٢٤ ، وأيضا:

البنك الدولى: تقرير التنمية فى العالم لعام ١٩٩٦: من التخطيط الى اقتصاد السوق، القاهرة ١٩٩٧، ص ٢٢.

البنك الدولى: تقرير التنمية فى العالم لعام ١٩٩٤البنية الأساسية من أجل التنمية، القاهرة ١٩٩٥، ص ٢٢.

وبصفة عامة توجد أربعة افتراضات تفسر العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادى، ونقوم بتحليلها فيما يلى:

(أ) تناول قطاع التصدير كقطاع مستقل:

يقصد باستقلالية قطاع التصدير أن توسعه لا يتوقف على نمو قطاع آخر، وأنما يعود السبب الى نمو الطلب الخارجى على الصادرات بفضل الاكتشافات العلمية والمخترعات الجديدة، وهذا يعنى أن قطاع التصدير لا يتأثر بالقطاعات الاقتصادية الأخرى ولايؤثر فيها. وقطاع التصدير يمكنه كعامل مستقل أن يؤثر فى عملية التنمية، وذلك بأن يخلق ازدواجية فى الهيكل الاقتصادى، حيث يوجد قطاع تصدير متقدم ذو كثافة رأسمالية عالية ومتقدم عن بقية قطاعات الاقتصاد القومى، وبجواره قطاع الاكتفاء الذاتى Subsistence Sector أى قطاع الزراعة والحرف التقليدية، ويتميز بكثافة عمل مرتفعة وتخلف وسائل الانتاج فيه. هذا الازدواج فى الهيكل الاقتصادى قد ترتفع حدته نتيجة لنشاط الشركات الأجنبية التى تستنزف المواد الأولية خلال استثماراتها المكثفة فى قطاع المواد الأولية، أى المنتجات الزراعية والمعدنية. وينهض هذا القطاع بفضل الاستثمارات المكثفة فى البنية الأساسية أكثر من القطاعات الأخرى التى لا تستفيد كثيراً من توسع الانتاج وزيادة الصادرات من المواد الأولية. والسبب فى **ذلك هو أنه لا تتوفر فى الدول النامية شروط الربط الأمامى Forward linkage التى تعتبر ضرورية لكى يؤثر قطاع المواد الأولية فى دفع الاستثمارات نحو الصناعة. يضاف الى ذلك أن الدول النامية غالباً ما لاتستطيع بقدراتها الذاتية أن تحقق استقلالية لقطاع التصدير.**

(ب) تناول قطاع التصدير كقطاع متخلف:

يظل قطاع التصدير متخلفاً عن القطاعات الاقتصادية الأخرى، لأنه حسب تفسير ميردال Myrdal لايدفع النمو فى القطاعات الأخرى. كما ينخفض الطلب العالمى على صادرات الدول النامية، مما يعنى تدهور مستمر فى معدل التبادل التجارى للدول النامية Terms of Trade، وبالتالى انخفاض حجم تجارتها الخارجية.[1] ويرى البعض مثل نيركسه Nurkse أن أسباب تراجع معدل نمو صادرات الدول النامية تعود الى سياسة الحماية فى الدول الصناعية، وكذلك انخفاض مرونة الطلب على منتجات الدول النامية.[2] هذه الرؤية المتشائمة تركت آثارها فى الدول النامية، فعند تحليل أسباب انتكاس الصادرات يجب التأكيد على أهمية الطلب الخارجى على هذه الصادرات، وفى نهاية الأمر تصبح الصادرات عاملاً معوقاً للتنمية لأن فرص التصدير لايستفاد منها، وبذلك تتفاقم أوضاع الدول النامية. فطبقاً لهذا التحليل وحيث أن الصادرات لم تستطع المساهمة فى عملية التنمية، يجب البحث عن امكانيات أخرى مثل الاتجاه الى احلال الواردات أو الاستعانة بتدفقات رأسمالية خارجية. ولهذا فقد اتبعت معظم الدول

[1] انظر على سبيل المثال:
Myrdal, G.: Economic Theory and Underdeveloped Regions, London 1958.

[2] أنظر في ذلك:
Nurkse, R.: Patterns of Trade and Development, in: Haberler, G., Stern, R.M. (Eds.): Equilibrium and Growth in the World Economy, Cambridge Mass. 1961. P. 299.

النامية استراتيجية احلال الواردات Import Substitution لدفع عجلة التصنيع والتنمية فيها.[1]

(جـ) تناول قطاع التصدير كقطاع يقوم بدور متوازن:

فى هذا الافتراض يمكن للصادرات أن تقوم بعملية توازن بين الطلب المحلى والطلب الخارجى، الا أنه لايجب المغالاه أو التهوين من شأن هذه الوظيفة. ان حصيلة الصادرات تساهم فى تغطية النقص فى السلع الاستهلاكية الناتج عن اختلاف هياكل الانتاج والطلب وعدم قدرة الانتاج على تغطية احتياجات الطلب المحلى. اذن يمكن للصادرات أن تكون عاملا للتوازن بين القطاعات الاقتصادية، وبالتالى يمكن للصادرات أن تلعب دورا متوازنا فى معظم الدول النامية، خاصة عندما تعمل الصادرات على زيادة طاقة الاستيراد.

(د) تناول صناعات التصدير كقطاع رائد للنمو:

يرى أصحاب هذا الرأى أن زيادة الصادرات تعد وسيلة هامة لتدعيم التنمية الاقتصادية، ويشترطون لذلك ارتفاع معدل نمو الصادرات عن معدل نمو الناتج القومى. وفى حالة تفشى البطالة، يمكن أن يؤدى نمو الصادرات إلى رفع مستويات التشغيل والانتاج والدخل القومى.

[1] يهتم الاقتصاديون النيوكلاسيك بدور التصنيع فى عملية التحديث بالدول النامية، قارن فى ذلك:

Hesse, H.: Industrialisieruing der Entwicklungslaender und ihren Auswirkungen anf den internationalen Handel, in: Jahrbuch fuer sozialwissenschaft, Heft 3, Bd. 14 1963, S. 333 ff.

ثانيا: استراتيجية التوجه

التصديرى ونماذج التنمية المنحازة للتصدير

من الفوائد التى تعود على التنمية الاقتصادية من جراء زيادة نمو الصادرات، أنه من خلال تنمية الصادرات يمكن للدول النامية أن تزيد من طاقة الاستيراد لديها، وبذلك يمكنها تدبير المعدات الرأسمالية اللازمة لعملية التنمية. ويمكن للدول النامية الاستفادة من مزايا تقسيم العمل الدولى ورفع كفاءة صناعتها الوطنية وقدرتها على المنافسة فى السوق العالمية. كما ينتج عن تشجيع الصادرات الاستفادة من فرص الاستثمار فى القطاعات الاقتصادية الاكثر انتاجية، والتى تتمتع بمزايا نسبية. وبذلك يمكن أن يؤدى تشجيع الصادرات الى تدعيم التخصص والى زيادة الانتاجية. كما يعمل تشجيع الصادرات على فتح اسواق جديدة للمنتجات الوطنية مما يؤدى الى الاستفادة من وفورات الانتاج الكبير. ويمكن القول بأن زيادة الصادرات غالبا ماتتحقق تحت ضغط قوى للمنافسة، وبذلك تحاول صناعات التصدير استخدام طرق انتاج أكثر كفاءة، وتحسين نوعية انتاجها لتصمد فى مواجهة المنافسة فى السوق العالمية. ويؤدى التوسع فى التصدير الى تنشيط الاستهلاك المحلى، لأن ارتفاع دخول المستهلكين يزيد من طلبهم على السلع الأجنبية، وبذلك ينشط المنتجون بفعل أثر المحاكاه لتقليد المنتجات الأجنبية. وبالاضافة الى الآثار المباشرة الناتجة عن رفع الكفاءة الاقتصادية توجد أيضاً آثار غير مباشرة للاستثمار فى قطاع التصدير، وتتمثل هذه الآثار غير المباشرة فى تحقيق وفورات خارجية والاستفادة من نقل التكنولوجيا. وخلال نمو قطاع التصدير تظهر حوافز لاستثمارات جديدة محلية وأجنبية، كما تتاح الفرص لتوسيع نطاق الصناعات القائمة. وبالاضافة الى رفع

معدل الاستثمارات، يمكن لزيادة الصادرات ان تساهم بفعالية فى تحسين عملية نقل التكنولوجيا، سواء عن طريق جلب المعرفة الفنية Know how أو المعدات الرأسمالية.

وتتفاعل العوامل السابقة بقوة وتحفز على استثمارات اضافية، وتشجع على التصدير والاستهلاك أيضا مما يؤدى الى ارتفاع معدل الناتج القومى. وكلما زادت حصيلة الصادرات، كلما زاد تأثيرها أيضا على التنمية الاقتصادية. ويشترط لذلك توفر القدرة على دفع عجلة التنمية الاقتصادية، ذلك لأن وجود ما يسمى بالآثار الايجابية للتصدير يتوقف على حالة الاقتصاد القومى ودرجة نموه ونوعية سياسة التنمية المتبعة. ومن معوقات التنمية نقص المعرفة الفنية والكفاءة الادارية وخلل نسب عناصر الانتاج وفشل السياسة الاقتصادية فى تحقيق اهدافها. وعند ازالة معوقات التنمية هذه يمكن للصادرات أن تلعب دورا ايجابيا فى عملية التنمية، فهى تؤدى الى ارتفاع الدخل، فيرتفع بذلك الادخار والاستثمار.

وتوجد نماذج مختلفة للتنمية تتحيز أو تتميز بالاتجاه نحو التصدير Export led-growth، أى أنها تركز على أهمية الصادرات فى التنمية الاقتصادية. وقد قام الأستاذ امرى Emery بإعداد دراسة تطبيقية لتوضيح العلاقة بين الصادرات والتنمية فى خمسين بلدا فى الفترة من ١٩٥٣ الى ١٩٦٣، وخلص من هذه الدراسة بنتيجة مفادها أنه يوجد ارتباط بدرجة كبيرة بين زيادة الصادرات والتنمية الاقتصادية.[١] وطبقا لدراسة امرى وجد أن زيادة الصادرات بنسبة ٢,٥

[١] ظهر اصطلاح الدول الصناعية الجديدة فى بداية الثمانينيات ليطلق على بعض الدول النامية فى جنوب آسيا التى قطعا شوطا فى عملية التصنيع يصل بها الى مستوى الدول الصناعية التقيلدية فى بداية الخمسينيات، قارن فى ذلك:

% تؤثر فى زيادة الدخل الحقيقى بنحو ١%. وفى دراسة أخرى اجراها بلاسا B. Balassa حول العلاقة بين الصادرات والتنمية الاقتصادية فى نحو ١٢ دولة نامية استنتج أنه فى الفترة ١٩٦٠-١٩٧٣ كان معامل ارتباط سبيرمان Spearman Rank Correlation بين نمو الصادرات ونمو الناتج القومى يبلغ ٠,٦٧ لقطاع الزراعة، كما بلغ ٠.٧١ لقطاع الصناعة، وبلغ ٠,٨٩ للاقتصاد القومى ككل. وفى نفس الفترة بلغ معامل ارتباط الصادرات بالناتج الصافى للصادرات ٠,٧٤ فى حالة الصناعة، ٠,٧٧ للناتج القومى الكلى.[١] ومن المسلم به أن ذلك يعد انعكاساً للآثار غير المباشرة للصادرات.

ويتحمس بلاسا لاستراتيجية تشجيع الصادرات، ويرى أنها تفضل استراتيجية احلال الواردات في أنها تؤدى الى توزيع الموارد بطريقة أفضل، وذلك لاستنادها الى المزايا النسبية، كما أنها تعمل على ضمان تشغيل افضل للطاقات المتاحة، والاستفادة من وفورات الانتاج الكبير، وتحسين الطرق الفنية للانتاج بسبب المنافسة الدولية.

Balassa, B.: The Newly - Industializing Developing Countries after the Oil crises, in: Weltwirtsdraft Archiv, Bd. 117, 1981, Hefs 1, P. 145.

١ قارن فى ذلك:
Kindelberger, Ch. P.: International Economics, Home Wood/III 1963, P. 404

ثالثا: اجراءات لرفع كفاءة

صادرات المناطق الحرة بالدول النامية

كما سبق أن ذكرنا أنه من الأهمية بمكان ضرورة توفير البنية الأساسية عند انشاء المناطق الحرة فى الدول النامية، وذلك لجذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية أيضا. وادارة المنطقة الحرة لابد أن تتميز بالكفاءة والمرونة بحيث تنجز الخدمات للمستثمرين فى وقت قصير مع القيام بمهام الرقابة بلا عوائق. وذلك يتطلب وجود تخطيط جيد للمنطقة الحرة وتوفر قدرات ادارية وتفاوضية عالية. والمرونة مطلوبة هنا بدرجة كبيرة، لأن نوعية الانتاج الراقية لابد وأن تتمشى مع ارتقاء مستوى التعليم والتدريب والأجور.

وبصفة عامة لايمكن وضع شروط مثالية لانشاء المنطقة الحرة، فذلك يتوقف على ظروف كل بلد وكل عملية انتاجية. ولعله يكون من صالح الدولة النامية معرفة أسس اختيار الصناعات المناسبة للمناطق الحرة، وتحددها احدى دراسات منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) UNCTAD فيما يلى:[1]

١. اختيار عمليات انتاج كثيفة العمل تلائم الدول النامية منخفضة الدخل، وتشجيع صناعات تصدير القائمة فعلا مع رفع قدرتها التنافسية.

٢. اقامة صناعات تحصل على منتجاتها الأولية والوسيطة من موردين محليين، وتشجيع الصناعات التى تنفذ برامج تدريب للعاملين فيها.

---

[1] انظر فى ذلك:
UNCTAD: Export Policies in Developing Countries....pp. 2.

٣.الاهتمام بصناعات تتمتع بامكانية توسع أسواقها الخارجية مستقبلا.

وهناك أيضا خصائص يجب توفرها فى البلدان التى تقام بها المناطق الحرة، فعلى سبيل المثال بالنسبة للدول صغيرة الحجم وتفتقر الى المواد الخام مثل هونج كونج تلجأ الى انشاء صناعات كثيفة رأس المال العينى والبشرى، مع استخدام أقل قدر من المواد الخام. وعند اجراء تفاوض مع الشركات الأجنبية للاستثمار فى المناطق الحرة يمكن الاسترشاد بتوصيات قررتها احدى دراسات الأمم المتحدة، ونذكرها فى النقاط التالية:[١]

١.توضيح شروط ومدة الاعفاءات الضريبية والحجم الواجب توافره فى الاستثمارات الأجنبية.

٢.توضيح مدى امكانية تحويل الأرباح ورأس المال للخارج، ومدى امكانية مشاركة شركات محلية.

٣.امكانية توفير مديرين محليين، وتطبيق برامج تعليم وتدريب.

٤.تقدير تكاليف النقل، وتوضيح سياسة القروض والائتمان.

٥.توضيح امكانية تقويم الأصول، ومدى امكانية دعم أسعر الطاقة والمياه والكهرباء...الخ، وامكانية الاستعانة بسلع وسيطة وخامات محلية.

---

[١] اهتمت المنمات الاقتصادية التابعة للأمم المتحدة بدراسة أثر الشركات متعددة الجنسيات على الدول النامية، أنظر فى ذلك:
United Nations: The Impact of Multinational..., p. 38.

٦. توضيح الاختصاص القضائى عند حدوث نزاع قانونى، وتوضيح مدة العقد وامكانية التفاوض لمد أجله.

واذا نجحت السياسة الاقتصادية فى رفع القدرة التنافسية للاقتصاد القومى، فسوف تسود شروط أفضل لأداء الاقتصاد القومى ككل وفى كافة فروع الانتاج، وليس فقط فى المناطق الحرة. وبذلك تفقد المناطق الحرة أهميتها لتوطن الاستثمارات الأجنبية بها، ذلك لأن نجاح عملية التصنيع ستوفر بنية أساسية جيدة فى كل مكان خارج المنطقة الحرة، وهذا يتطلب تغييرات فعالة داخل وخارج المناطق الحرة. وكلما تلاشت عن المناطق الحرة صفة الجزر المنعزلة كلما أصبحت المناطق الحرة مناطق توطن صناعى عادية. ولعل التحدى الذى يواجه حكومات الدول النامية هو كيفية كسر التمييز بين المناطق الحرة وبقية فروع الاقتصاد القومى. وذلك يعنى أن انشاء المناطق الحرة وسيلة جيدة للتصنيع والتوجه التصدير، ومن خلال نجاح المناطق الحرة فى بلوغ أهدافها يمكن زيادة حصيلة العملة الأجنبية ورفع مستوى التشغيل ومستوى الأجور، خاصة اذا نظرنا اليها كعامل مساعد للتنمية الاقتصادية. وهذا الواجب يمكن تأديته بكفاءة اذا كان كلا من مناخ الاستثمار والسياسة الاقتصادية متوافقان مع الأهداف التى تنشأ من أجلها المناطق الحرة.

الفصل الثانى

دور المناطق الحرة فى نقل التكنولوجيا

أولا: نقل التكنولوجيا من أجل تطوير القدرات التكنولوجية

ثانيا: المشكلات التى يثيرها نقل التكنولوجيا

ثالثا: الأساليب والتشريعات المنظمة لنقل التكنولوجيا والرقابة عليها

دور المناطق الحرة فى نقل التكنولوجيا

أصبحت التكنولوجيا هى العنصر الحاسم فى تقسيم العمل الدولى وخلق المزايا النسبية والتنافسية، ومن هنا تأتى أهميتها كقاطرة لعملية التنمية. ولذلك سندرس فى هذا المطلب أهمية نقل التكنولوجيا فى تطوير القدرات التكنولوجية، والمشكلات التى تثار بشأن نقل التكنولوجيا، ثم ندرس الأساليب والتشريعات المنظمة لنقل التكنولوجيا والرقابة عليها.

أولا: نقل التكنولوجيا من أجل تطوير القدرات التكنولوجية

فى دراستنا لأهمية نقل التكنولوجيا فى تطوير القدرات التكنولوجية سنعرض بعض المفاهيم الأساسية عن نقل التكنولوجيا وتطويرها وهى تعريف التكنولوجيا والقدرات التكنولوجية والتكنولوجيا الملائمة، ثم صور نقل التكنولوجيا.

(أ) تعريف التكنولوجيا:

يمكن تعريف التكنولوجيا بأنها تطبيق المعرفة الفنية التى يمكن الاستفادة بها فى تضافر عناصر الانتاج، من اجل أنتاج كمية ونوعية محددة من السلع. وهى تشمل بذلك اعداد المنتج وعملية الانتاج، وأيضا تخطيط وتنظيم الانتاج. ومن وجهة النظر الاقتصادية فإن التقدم الفنى يؤثر فى تحسين الانتاج السلعى كميا ونوعيا، مع استخدام نفس كمية عناصر الانتاج، أو الحصول على نفس كمية الانتاج السلعى باستخدام كمية أقل من عناصر الانتاج.[1]

---

[1] انظر فى ذلك:

(ب) تطوير القدرات التكنولوجية:

يقصد بالقدرات التكنولوجية أن يكون المجتمع قادرا على امتلاك التكنولوجيا والتعامل معها وتطويرها، ويتم ذلك بنقل التكنولوجيا وتطويرها وذلك بإتباع سبيلين أولهما استيراد التكنولوجيا وتطويعها وثانيهما توليد التكنولوجيا وتطويرها بالجهود الذاتية وذلك بلا شك أفضل لأن التطور التكنولوجى المستمر شأنه مثل التنمية الشاملة لا يمكن أن تتحقق إلا بالاعتماد على النفس وبناء القدرة التكنولوجية الذاتية. وفى رأينا أن الدول النامية عليها أن تسلك السبيلين فيتم نقل التكنولوجيا رأسيا وأفقيا. والنقل الرأسى للتكنولوجيا فيه يتم تحويل المعارف والمعلومات التى تسفر عنها البحوث العلمية المبتكرة التى تقوم بها المؤسسات العلمية إلى سلع وخدمات وطرق إنتاج وخصائص تتجسد فى السلع الرأسمالية والوسيطة والاستهلاكية المنتجة بهذه الطرق المبتكرة. أما النقل الأفقى للتكنولوجيا فيتم ذلك على المستوى الدولى حيث يتم نقل التكنولوجيا من دول متقدمة استطاعت تحقيق النقل الرأسى فيها إلى دولة لم تنجح بعد فى إحداث النقل الرأسى للتكنولوجيا فيها، مثال ذلك نقل الطرق والأساليب التكنولوجية والخبرة الفنية من الدول المتقدمة إلى الدول النامية.

UNCTAD: Trends and Problems in World Trade and Development, Dok. TD 28/Supp.1, 1967, P. 8.

Cowan, L. G.: Privatization in the Developing World. Wstport, Conn.: Greenwood Press, 1990.

El-Erian, M., and Tareq, Sh.: Economic Reform in Arab Countries: A Review of Structural Issues, in: El- Naggar, S. (Ed.): Economic Development of Arab Countries, IMF, Washington, 1993. Pp. 26-50.

(جـ) اختيار التكنولوجيا الملائمة:

عند الحديث عن تطوير القدرات التكنولوجية للدول النامية تبرز أهمية مفهوم التكنولوجيا الملائمة. ويقصد بالتكنولوجيا الملائمة تلك التى تستجيب لاعتبارات الندرة النسبية لعوامل الإنتاج، والبيئة الطبيعية، واستراتيجية التنمية، والبيئة الحضارية. ويرى البعض خطأ أن التكنولوجيا الملائمة تعنى تكنولوجيا بسيطة أو متقادمة. وفى رأينا أن التكنولوجيا الراقية تكون أيضا ملائمة للدول النامية إذا توفرت لديها إمكانيات تطويعها وصيانتها. وعلى سبيل المثال نجد أن تكنولوجيا السولار الخاصة بتوليد الطاقة الشمسية هى تكنولوجيا متقدمة، وتحتاج إلى صيانة راقية وقطع غيار معقدة.

(د) صور نقل التكنولوجيا:

ان نقل التكنولوجيا بمعنى اعطاء المعرفة الفنية وتطبيق تكنولوجيا الانتاج، تأخذ صورا مختلفة من أهمها مايلى:

١. نقل معلومات فنية وهندسية بصفة عامة.

٢. تقديم معرفة فنية حول المنتجات، وخاصة الجديدة منها.

٣. تعليم وتدريب قوى عاملة فنية متخصصة.

٤. تبادل الخبراء الفنيين.

٥. استيراد الآلات والمعدات.

٦.براءات الاختراع وحقوق الانتاج.

٧.الاستثمارات المباشرة.

ان نقص المعرفة الفنية فى الدول النامية، وقصور الكفاءة فى استخدام وتقييم هذه المعرفة يمثل عقبة امام التنمية الاقتصادية، ولذلك تلجأ الدول النامية الى استيراد التكنولوجيا من اجل دفع عجلة التصنيع. وتبدو أهمية نقل التكنولوجيا اذا علمنا ان ارتفاع مستوى الدخل القومى فى الدول الصناعية خلال عقدى الخمسينات والستينات زاد بنسبة ٥٥% بسبب التقدم التكنولوجى، بينما لا تتعدى هذه النسبة فى الدول النامية ٩%.[١]

لسد ثغرة التكنولوجيا فى الدول النامية لا تكفى مجرد امتلاك المعرفة الفنية كيفما اتفق، فمن الواجب امتلاك التكنولوجيا الملائمة للأحوال الاقتصادية والاجتماعية والتى يمكن للمواطنين التعامل معها وتفيد فى تشغيل عدد كبير من القوى العاملة. ان هذه التكنولوجيا الملائمة يجب تطويرها محليا أولا لدرجة معينة فى الدول النامية، ثم تنعكس آثارها الايجابية على عملية التنمية. وبصفة عامة تمتلك الدول الصناعية القدرة على تطوير التكنولوجيا الملائمة وبذلك يصبح نقل التكنولوجيا معبرا عن وسيلة للتنمية.

---

[١] قارن فى ذلك:
Griffin, K.: The International Transmission of Inequality, in: World Development, Vol. 2, 1974, P.5

ثانيا: المشكلات التى يثيرها نقل التكنولوجيا

لعل نقل رأس المال البشرى أقل سهولة من نقل رأس المال العينى، ويثير نقل التكنولوجيا الى الدول النامية مشكلات من أهمها قصور فى نقـل التكنولوجيـا، ومشكلة نقص فى كفاية هذه التكنولوجيا.[1] وسوف نتناول هاتين المشكلتين فيمـا يلى:

(أ) مشكلة قصور نقل التكنولوجيا:

ان بعض انواع التكنولوجيا التى يتم نقلها من الدول الصناعية الـى الـدول النامية غالبا ما تكون غير ملائمة لعدم كفاءة طرق نقل هذه التكنولوجيا. لعـل السبب فى ذلك هو عدم وجود وعى كافى لدى الدول النامية بأهمية التكنولوجيـا الملائمة، وأيضا عدم توافر المعلومات الحديثة لديها بشكل متجـدد. ويصعـب تحديد سعر التكنولوجيا المقدمة خلال الاستثمارات المباشرة، وذلك لأنها تقـدم كحزمة تكنولوجية غير منفصلة من الآلات وخبراء ومنتجات ونظم انتاج....الخ. كما أن قدرة الدول النامية على استيعاب التكنولوجيا الحديثة محدودة، خاصة فيما يتعلق بضرورة توفر مهارات فنية معينة.

(ب) مشكلة نقص كفاية التكنولوجيا:

غالبا ما تكون منفعة التكنولوجيا للدول النامية أقل منها فى الدول الصناعيـة، حيث يتطلب التلاؤم مع الظروف المناخية تكاليفا اضافية. وتقوم الدول الصناعية

---

[1] قارن في ذلك:
Maddison, A.: Foreign Skills and Technical Assistance in Development. Development Center, OECD (Ed) Paris 1965. P. 11.

بتطوير تكنولوجيا وطرق انتاج توفر من استخدام المواد الخام، وهذا يفيد الدول النامية فقط فى حالة عدم توفر المواد الخام لديها. كما أن الاستثمارات المباشرة التى تتجه نحو احلال الواردات، تواجه خطر نقل طرق انتاج واسعة غير ذات كفاءة عندما يكون حجم السوق صغيرا، أو أن تكون قنوات التسويق سيئة، أو عدم توافر أيدى عاملة ماهرة وفنيين لأعمال الصيانة والاصلاحات. وهذا الخطر تواجهه ايضا مشروعات الانتاج للتصدير.

ويمكن أن نطبق هذه العوامل الى حد ما على الاستثمارات المباشرة التى تتجة نحو التصدير، وربما يكون ذلك أقل نسبيا بسبب حجم السوق المحدودة، والتى لا تساعد على تحقيق او انشاء اقتصاديات الحجم الكبير Economic Scales لأن هذا النوع من الاستثمارات يتحدد بصورة خاصة طبقا لحاجة الأسواق العالمية. وبالرغم من ذلك يجب التفكير فى نقل وسائل الانتاج الكبير الغير اقتصادية، فعلى سبيل المثال نجد أن التفكير فى توزيع المخاطر التى تواجهها الشركات الدولية متعددة الجنسيات قد أدى الى انشاء قاعدة انتاج فى أكثر من دولة نامية، والتى تتخصص فى انتاج سلع معينة للسوق العالمية.

وهناك آثار سلبية أخرى لنقل التكنولوجيا عندما تؤدى هذه الاستثمارات المباشرة الى انتاج السلع الأجنبية وتسويقها محليا، مما يعنى منافسة حادة لصادرات الشركات المحلية وربما ازاحتها من الاسواق. وتظهر خطورة هذه المشكلة بصفة خاصة عندما تكون تنتج الشركات الأجنبية بكثافة رأسمالية مرتفعة، بينما الشركات الوطنية تنتج بأساليب انتاج كثيفة العمل، وهذا يؤدى الى زيادة حدة مشكلة البطالة فى الدول النامية.

وعند انشاء المناطق الحرة بخصائصها المتميزة يمكـــن أن ترتفـــع القـــدرة التنافسية للصادرات، لأنه لن يسمح حينئذ للشركات الاجنبية بـــالحصول علـــى ترخيص لانتاج سلع تنافس الصادرات الوطنية. وحيـــث ان انتـــاج الشـــركات الأجنبية فى المناطق الحرة لا يتجه أساسا الى السوق المحلية، لذلـــك لا يمكـــن الاستفادة من انتاجها للسلع الكمالية، والتى لا تتوافـــق مـــع اشـــباع الحاجـــات الاساسية للسكان فى الدول المضيفة.

وتعتبر التكنولوجيا غير ملائمة ايضا اذا كانت تتضمن كثافة لعناصر الانتـــاج لا تلائم أبدا نسب عناصر الانتاج فى الدول النامية. ولعل الحجة الرئيسية فـــى ذلك هى أن الأساليب الانتاجية كثيفة رأس المال ستؤدى الى آثار قليلة نسبيا فـــى الدخل القومى نتيجة لاستخدامها أيدى عاملة قليلة. ان كثافة عنـــاصر الانتـــاج تعبر عن مطالب الدولة الأصلية صاحبة التكنولوجيا والتى تتجه أساســـا نحـــو توفير الايدى العاملة، وهذا لا يلائم أوضاع الدول النامية التى لديها فائض فـــى عنصر العمل. ومما يتسبب فى نقص كفاية التكنولوجيا المنقولة أن الاستثمارات المباشرة من الشركات الخاصة غالبا ما تعمل على نقل التكنولوجيا التى لا تلائم ظروف وحاجات الدول النامية. وبالاضافة الى ذلك فان الدول النامية ترغب فى جلب أحدث وأرقى تكنولوجيا عصرية ربما بسبب حب التظاهر أو عدم توفـــر معرفة كافية بحقائق الأمور. فمن ناحية تطلب الدول النامية بشكل واضح دائمـــا تكنولوجيا متقدمة Advanced Technology ومن ناحية أخـــرى تريـــد الـــدول الصناعية نقل التكنولوجيا التى لا توجد لدى الدول النامية خاصـــة التكنولوجيـــا الوسيطة Intermediate Technology. ويرى شنايدر **Schneider** أنه مـــن قبيـــل

الخطأ اعتبار هذا الوضع مفيدا لكلا الطرفين، خاصـــة عندمـا تكـون الـدول الصناعية غير قادرة على تقديم ما لا تريده الدول النامية.[١]

ان الأسس الاقتصادية لتقويم مدى كفاءة التكنولوجيا للدول النامية تعتبر مـــن حيث تطبيقها قليلة نسبيا، لأن الوفورات الكبيرة التى ترتبط بنقـل التكنولوجيـا يصعب تحديدها ووضعها فى صورة كمية او عددية. ولا توجد قوانين أو قواعـد عامة يتم الاسترشاد بها عند تقويم الأساليب الفنية للانتاج، وانما توجد خطــوط واتجاهات عامة تساعدنا على ذلك. ويفترض فى هذا المجال أن الآثار السـلبية الخارجية سوف تكون قليلة، اذا كانت التكنولوجيا المنقولة سـوف تـؤدى الـى الاستفادة من نسب عناصر الانتاج القائمة فعلا. وهذا يعنى أن أسسا اقتصاديـــة اضافية، مثل وجود علاقة دائمة بين النفقة والمنفعة، لا يجب اهمالـها أبـدا لأن التكلفة المرتفعة للتنمية الاقتصادية، والناتجة عن التكنولوجيـا غـير الملائمـة، سوف تجعل استخدام هذه التكنولوجيا غير مثمرة للدول النامية.

وبالنسبة الى استخدام عناصر الانتاج بطريقة أفضل، تعتبر اشكال التكنولوجيا التالية مناسبة للدول النامية:

١. ما زالت توجد فى الدول الصناعية أساليب انتاج كثيفـة العمـل والتـى بالرغم من حداثتها وتطويرها فهى مازالت تعتبر كثيفة العمل. من هـذه علـى سبيل المثال صناعة الملابس الجاهزة و صناعات الأخشاب. وتتمـيز أسـاليب الانتاج فى هذة الصناعات بأنه توجد بعض أجزاء من عمليـة الانتـاج لاتتـم

---

[١] أنظر فى ذلك:
Ritter, J.: The Development of Labour-Intensive Ttechnologies for Developing Countries, in: Giersch, H. (Ed.): The International Division of Labour. pp. 456.

بصورة آلية كاملة، وبذلك فانه يمكن انجازها بقوى عاملة غير ماهرة. وبالنسبة الى مستوى مهارة القوى العاملة فى الدول النامية تعد هذة التكنولوجيا ملائمـــة. ويمكن نقلها بتكلفة قليلة، ومن المؤكد أن هذه التكنولوجيا لا تقدم لنا فى المستقبل فرصة كبيرة لتحسين مستوى المهارة أو ظهور آثار خارجية ايجابية.

٢. توجد بعض المنتجات التى يمكن انتاجها بأساليب انتاج كثيفة العمـــل أو رأس المال، ويضرب المثال على ذلك انتاج الموتورات الكهربائية فهى تقدم عند صناعة الآلات أو تركيبها امكانية لاستخدام أساليب الانتاج كثيفة العمل او كثيفـة رأس المال.[١]

٣. توجد أساليب انتاج كثيفة العمل والتى لم تطبق على المستوى الدولى حتى الآن وتتمثل المشكلة فى هذا الصدد فى ضرورة تطوير هذه التكنولوجيا الخاصة لتلائم ظروف الدول النامية. وتعتبر هذة التكنولوجيا ملائمة بصفة خاصة للـدول الصناعية والتى تستحوذ على امكانيات فنية افضل.

(جـ) مشكلة التعامل مع التكنولوجيا المنقولة:

فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا يلاحظ أن جزءا كبيرا من المعرفة الفنيـــة فـــى الثلاثين سنة الماضية تم نقلها عن طريق الشركات العملاقه متعددة الجنســيات، وذلك يرجع الى انخفاض تكلفة هذا النوع من نقل التكنولوجيا. وبالاضافة الــــى زيادة التشغيل فإن الدول النامية تأمل فى التقدم الفنى خلال صناعات التصديــر،

[١] انظر فى ذلك:
Leizenger, K. M.: Arbeitslosigkeit, Direktinvestitionen und angepasste Technologie, Bern und Stuttgart 1975. Pp 184.

ويؤثر ذلك على التعجيل بالتقدم لتحسين نوعية عنصر العمل فى باقى القطاعات الاقتصادية. ان المستثمر يتخذ قراره تجاه تفضيل تكنولوجيا معينة حسب وجهة نظر الانتاجية المرتفعة وليس باعتبار قدرتها على امتصاص أكبر قدر من القوى العاملة. وغالبا ما تتصف التكنولوجيا المنقولة بأنها مرتفعة الثمن، كما أن انتاجيتها العالية لا تتحقق الا فى الكميات الضخمة جدا من الانتاج.

والاستثمارات المباشرة التى تتجة نحو احلال الواردات وتطوير السوق المحلية على العكس من ذلك تهتم كثيرا بانتشار التكنولوجيا الحديثة، كما هو الحال بالنسبة لصناعة الدواء فى مصر. وحيث أن الانتاج فى المناطق الحرة يكون من أجل السوق العالمية فانه من الأصلح أن يكون أساسا فى انتاج كبير الحجم. وانخفاض تكاليف عناصر الانتاج هو السبب الرئيسى لنقل الانتاج وتوطينه فى مناطق اخرى. وفيما يتعلق بالمناطق الحرة، فان هذا التحليل ينطبق عليها سواء اذا ما كان المنتج كثيف العمل وكثيف رأس المال، فذلك لا يلعب هنا دورا هاما فى الغالب، لأنه غالبا ما تنقل الى المناطق الحرة أجزاء من عملية الانتاج، والتى تتميز بأنها كثيفة العمل وتحتاج لانجازها الى عمل غير ماهر. وعلى سبيل المثال فان عمليات التجميع غالبا من المناسب أن تنقل الى المناطق الحرة، وماعدا ذلك فمن وجهة نظر الشركات المنتجة لمنتجات التصدير ليس من المهم اذا كانت السلعة تنتج فى الدولة النامية بطريقة انتاج كثيفة العمل نسبيا، والتى تعتبر بالمقارنة الى المنتجات الأخرى فى الدول الصناعية كثيفة العمل، لأن هذه المنتجات تصمم لأشباع حاجات الدول الصناعية، كما أنها تنقل كجزء من عملية انتاجها الى الدول النامية حيث يتوافر بها عنصر العمل الرخيص نسبيا، وذلك بالقياس الى عنصر العمل النادر والمرتفع الثمن فى الدول

الصناعية. ولعل السبب فى أن المنتجات التى تنقل عمليات انتاجها الى الدول النامية غالبا ما تكون كثيفة العمل نسبيا هو أن الانتاج الآلى لها يعتبر مرتفع الثمن أو غير ممكن أحيانا.

وبصفة خاصة فإن الشركات متعددة الجنسيات تقوم بعملية ملاءمة مع عنصر التكلفة فى الدول النامية، لأن نقل التكنولوجيا ليس فقط قضية تمس كثافة عناصر الانتاج فقط وانما أيضا تنويع الانتاج نفسه، كما يمكن القول انه غالبا ما تنقل العمليات الانتاجية كثيفة العمل الى الدول النامية. ولكن اذا ما كانت الفوارق بين مستويات الأجور فى الدول الصناعية أكثر منها فى الدول النامية، وستستمر وتتطور عن ذلك فإنه يمكن افتراض أن أساليب الانتاج كثيفة العمل التى تتبعها الشركات متعددة الجنسيات تتطور أيضا لأن التكاليف الثابتة المرتفعة، مع تكاليف متغيرة ضئيله أو قليله سوف يؤدى الى تلاؤم أكثر لعمليات الانتاج الكبير مع مستوى الأجور المنخفض.[١]

(د) تكاليف نقل التكنولوجيا:

ان التكاليف المباشرة التى تتحملها الدول الناميه عند نقل التكنولوجيا اليها من الدول الصناعية تتمثل فى دفع اثمان حقوق الاختراع وتصاريح الانتاج والعلامات التجارية والخدمات الادارية والفنية. وقد أوضحت دراسة قام بها فايتسوس Vaitsos أن الاستثمارات المباشرة غالبا ما ترتبط بهذه التكاليف.[٢]

[١] أنظر فى ذلك:
Vaitsos, C.V. : Strategy Choices in the Commercialization of Technology: The Point of View of Developing Countries, in: International Social Science Journal, Vol. 25. N. 3. Pp. 373.

[٢] أنظر فى ذلك:

وفى الفترة ١٩٦٤- ١٩٦٨ لوحظ فى شيلى أن تكاليف نقل التكنولوجيا ترتفـــع باستمرار كلما زادت الاستثمارات المباشرة بها. ويمكن لنا أن نتصور مدى تكلفة نقل التكنولوجيا عندما ننظر الى ما تشير اليه الأرقام أن ٣٦% مـــن التدفقـــات الصافية لرأس المال سنويا خلال الاستثمارات المباشرة للشركات الامريكية فـــى الدول النامية كانت فى الفترة من ١٩٧٠ - ١٩٨٢ من أجل دفع تكـــاليف نقـــل التكنولوجيا، واذا استثنينا من ذلك قطاع البترول فإن النسبه تصل الى ٥٤,٣%.[١]

أجريت دراسة تطبيقية حول نقل التكنولوجيا الى الفلبيين وأوضحت أنة مـــن بين ٢٥٦ عقد لتصاريح الانتاج اشتملت على ١٢٦ شرطا جزائيا. وفى الـــهند كانت هناك ١٣٩٢ اتفاقيه لنقل التكنولوجيا تحتوى على ٦٩٨ شـــرطا جزائيـــا، ومنها ٦١٦ شرطا لحظر التصدير.[٢] وقد استمر حظر التصدير حتى بعد انشـــاء الناطق الحرة فى الهند، وهذا يدل على ان الاستثمارات المباشرة لها تـــأثيرات سلبيه. بيد انه توجد ايضا تكاليف غير مباشره فى المناطق الحره، حيث تتعـــهد الشركات، على سبيل المثال، فى اتفاقيتها لقيام مشروعات مشتركة بأن تحصـــل على منتجات وسيطة معينة بكمية وبسعر محدد بدلا من شـــرائها مـــن جـــهات

Behtke, V., Koopman, G.: Multinationale Unternehmen und Entwicklungslaender... pp. 109.
El-Rifai, Gh.: Investment Policies and Major Determinants of Capital Flows to Arab Countries, in: El- Naggar, S. (Ed.): Economic Development of Arab Countries, IMF, Washington, 1993. Pp. 56-93.

[١] أنظر فى أثر الشركات متعددة الجنسيات على الدول النامية أيضا الدراسة التالية:
Behtke, V., Koopman, G.: Multinationale Unternehmen und Entwicklungslaender... pp. 111.

[٢] أنظر في ذلك:
Behrman, J. N.: Wallender, H. W.: Transfers of Manufacturing Technology within Multinational Enterprises, Cambridge Mass., 1976. Pp3.

أخرى. وبالقدر الذى تكون فية هذة المنتجات أغلى من قريناتها، تنشأ من ذلـــك تكاليف غير مباشرة تتحملها الدولة الناميه.

ومن المزايا الكبيرة للاستثمارات المباشرة اكتســاب معرفــة كبــيرة بحالــة الأسواق العالمية والاتصال بها، وهذا لا يمكن اكتسابه فقــط بحــق الاخــتراع. فيمكن للدول النامية اذن انتاج بعض المنتجات، غير أنها تواجه صعوبات كبــيرة ومشكلات عند تسويقها وبيعها. أما عن التكاليف التى تتحملها كلا الطرفين فلا يوجد معيار ثابت لذلك. وقد أجرى رويبر Reuber دراسة ميدانية توصل فيــها الى أنه من ضمن الاستثمارات المباشرة المتجهة نحو التصدير فى ٤٤ مشــروعا ضمن ٥٣ مشروعا لا توجد رسوم خاصة فرضت على نقل التكنولوجيا، وفــى بعض الحالات الخاصة فرضت رسوم فى المتوسط ٢% من المبيعــات والتــى تعتبر اقل من رسوم تصاريح الانتاج.[١]

ثالثا: الأساليب والتشريعات

المنظمة لنقل التكنولوجيا والرقابة عليها

اعتبرت المنظمات الاقتصادية التابعة للأمم المتحدة ان نقل التكنولوجيا يعــد من أهم قضايا التعاون الدولى. ومن الضرورى أن تســتوضح الــدول الناميــة المستوردة للتكنولوجيا إيجابيات ومحاذير نقل التكنولوجيا. ومن ثــم يجــب أن تكتسب هذه الدول القدرة على اتخاذ قرارات سليمة فيما يتعلق بنقل التكنولوجيــا

١ حول دور الاستثمار الأجنبي الخاص، أنظر:
Reuber, G.L: Private Foreign Investment in Development, Oxford 1973. Pp. 193.

وتطويعها. وبالنسبة للمنظمات الدولية المعنية بالتعاون الفنى، وتقديم المعونة الفنية إلى الدول النامية فإنها تقتصر فى التعاون الفني بتقديم الاحتياجات الأساسية للدول النامية.

(أ) التفاوض لصدور قانون دولى لادارة نقل التكنولوجيا

على الدول النامية إذا أرادت الاستفادة من التقدم التكنولوجى أن تعمل على تغيير هياكلها الإنتاجية حتى يمكنها التلاؤم مع التحول التكنولوجى واستيعاب التكنولوجيا وتطويرها. ولاشك فى أن تشجيع التحول التكنولوجى سيكون فى صالح كافة الدول فى منظومة الاقتصاد العالمى المعاصر. وإذا سلمنا بأن انتشار التكنولوجيا الجديدة إلى الدول النامية والإسراع بمعدل نموها يعد خطوة أساسية وهامة، فانه يصبح من الضرورى تقديم معونات تكنولوجية إلى الدول النامية لتلحق ببقية دول العالم أو على الأقل تقليل الفجوة فيما بينها. ولذلك يعد تطوير القدرات الذاتية التكنولوجية فى الدول النامية عامل هام جدا.

وقد أجريت خلال السبعينات مفاوضات فى الأونكتاد من أجل صدور قانون دولى لإدارة نقل التكنولوجيا International Code of Conduct on the Transfer Technology، وفى أوائل الثمانينات ومع الطفرات المذهلة للتقدم التكنولوجى، رحبت الدول الصناعية بالتفاوض فى إطار منظمة الجات أثناء دورة أورجواى، وطالبت بضرورة وجود قوانين قومية ومعاهدات دولية لحماية الأصول المعنوية. وفى دورة أورجواى بحثت بعض مظاهر حقوق الملكية المعنوية المتعلقة بالتجارة، وأقرتها لضمان نظام دولى صارم لحماية حقوق الملكية المعنوية. وهذا يلزم الدول النامية بإعادة صياغة قوانينها الوطنية لتبنى

مصالح وحاجات الدول الصناعية. بذلك تسعى الدول الصناعيــة إلــى تدعيــم وتأمين حقوق احتكارية لبائعى التكنولوجيــا وتحطيــم حريــة التجــارة فــى التكنولوجيا، وهى تنادى فى نفس الوقت بحرية أكبر للتجارة وإزالة القيود أمــام حركة السلع والخدمات. إن ذلك كله سيؤثر بلا شك على قدرة الدول النامية على استيعاب التطورات التكنولوجية والاستفادة منها فى التنمية الاقتصادية.

(ب) التزامات طرفى عقد نقل التكنولوجيا

ينشئ عقد نقل التكنولوجيا التزامات فى ذمة طرفيه. وهذه الالتزامات أما أن تكون التزامات مشتركة بين مورد التكنولوجيا ومتلقيها، وإما التزامات خاصــة بكل من طرفى عقد نقل التكنولوجيا. ويمكن تصنيف هـــذه الالتزامــات فــى المجموعات الثلاث التالية:

أ - الالتزامات المشتركة بينهما تتضمن أن كل منهما ملــزم خــلال كافــة مراحل التعاقد بمراعاة العوامل والأهداف الاقتصادية والاجتماعيــة لبلديــهما . كما يلزم كل منهما بمراعاة مبدأ حسن النية ومبدأ الإخــلاص وحســن شــرف التعامل فى كل مراحل التعاقد .

ب - التزامات الطرف المتلقى للتكنولوجيا تؤدى جميعها إلى تسهيل التعــاقد وتحقيق الهدف المرجو منه . وتتمثل فى الآتى :

(١) الالتزامات بتقديم كافة المعلومات فى الوقت المناســب والخاصــة بالشروط الفنية والأهداف الأساسية للتقدم الصناعى والتشريعى والتــى لــها علاقة مباشرة باستغلال التكنولوجيا محل العقد.

(٢) الالتزامات بمراعاة جودة المنتج المتفق على صناعته بواسطة التكنولوجيا المنقولة خاصة إذا كان له حق وضع علامة المورد أو اسمه التجارى . وعليه أيضا مراعاة عدم الإساءة إلى أى من هذه العلامات أو الأسماء التجارية أو ما يضر بسمعة مورد التكنولوجيا.

(٣) التزامات متلقى التكنولوجيا بدفع ثمنها بالطريقة المتفق عليها وفى الموعد المحدد، ومراعاة السرية في استخدام التكنولوجيا وعدم إفشائها وإلا تعرض للمسئولية.

جـ - التزامات الطرف المورد للتكنولوجيا تؤدى إلى المساعدة فى استخدام التكنولوجيا المنقولة افضل استخدام . وتتمثل فى الآتى:

١.الالتزام بإعلام الطرف متلقى التكنولوجيا بكافة الظروف والأهداف للتكنولوجيا محل العقد وفى الوقت المناسب.

٢.يلتزم المورد بمراعاة أقلمة التكنولوجيا لظروف وأجواء بلد المتلقى ومدى اتفاقها وأمن الدولة المستوردة سواء كان أمنا صحيا أو اجتماعيا أو صناعيا. ومراعاة هذه الالتزامات من شأنه تفادى الكثير من المشكلات التى تنجم عن عدم ملائمة التكنولوجيا محل العقد للبيئة التى ستنقل إليها.

٣.الالتزامات بإعلان الطرف المتلقى للتكنولوجيا بكافة القيود والحقوق المتعلقة بالتكنولوجيا محل العقد مثل الدعاوى والدفوع المرتبطة بها، وإذا ما كانت هذه التكنولوجيا محل نزاع رسمى بين مالكها والغير مما يترتب عليها عدم صلاحيتها أو سلب ملكيتها.

٤ .الالتزام بمراعاة مطالب الطرف المتلقى للتكنولوجيا والخاص بقطع الغيار وأى منتجات صناعية تكون مكملة أو لازمة لاستخدام التكنولوجيا محل العقد، وكذلك ما يتوصل إليه من تحسينات أو إضافات تزيد من استخدام التكنولوجيا محل العقد.

والشروط المجحفة أو المقيدة فى عقود نقل التكنولوجيا هى تلك التى يفرضها الطرف المصدر للتكنولوجيا على الطرف المتلقى لها عند التعاقد. ومن هذه الشروط شرط تعيين أو استخدام العمالة من الطرف المصدر للتكنولوجيا ومنع الطرف المتلقى من أقلمتها وفق احتياجاته المحلية. وعند تقييم عقد نقل التكنولوجيا من الناحية الفنية والتكنولوجية يؤخذ فى الاعتبار ضرورة معرفة مدى ما يؤديه المحتوى التكنولوجى لتنمية القدرات الذاتية التكنولوجية، ومعرفة تفاصيل المحتويات التكنولوجية، ودراسة مدى كفاية الضمانات والالتزامات من قبل مصدرى التكنولوجيا.

(جـ) أساليب الرقابة والإشراف على نقل التكنولوجيا

من أهم الأسباب التى توجب الرقابة والإشراف على نقل التكنولوجيا تزايد أعباء وثمن نقل التكنولوجيا مما يؤثر مباشرة على ميزان المدفوعات. ويتم ذلك بإتباع أسلوبين: الأسلوب الأول يتمثل فى إصدار تشريعات خاصة بتحديد الأحكام التقليدية التى لا يجوز تضمينها بالعقود الخاصة باستخدام التكنولوجيا، وأيضا إصدار تشريعات تناقض الاحتكار وتهدف إلى حماية قواعد المنافسة. والأسلوب الثانى يتمثل فى اشتراط الحصول على موافقة الحكومة على عقود

نقل التكنولوجيا بغرض فحصها وإقرارها. ومن الدول التي اتبعت هذا الأسـلوب اليابان.

الفصل الثالث

آثار المناطق الحرة على التشغيل

أولا: مشكلة البطالة فى الدول النامية

ثانيا: اثر الانتاج للتصدير على مستوى التشغيل

ثالثا: التنازع بين هدفى النمو والتشغيل

آثار المناطق الحرة على التشغيل

فى تناولنا لآثار المناطق الحرة فى الدول النامية على رفع مستوى التشغيل سنعرض مشكلة البطالة وأنواعها فى الدول النامية، وآثار الانتاج للتصدير على رفع مستوى التشغيل، ثم نعرض لنقطة هامة نظريا وعمليا وهى التنازع بين هدفى النمو والتشغيل.

أولا: مشكلة البطالة فى الدول النامية

طبقا لتقديرات منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) UNCTAD بلغ عدد المشتغلين فى الدول النامية نحو مليار منهم نحو ٢٨٣ مليون يعانون من البطالة. وبمقارنة امكانية التشغيل بمعدل نحو نمو السكان يصبح من الواضح أن مشكلة البطالة تسوء للغاية بصفة مطلقة أو نسبية. وقد تطور السكان فى سن العمل فى الفترة من ١٩٥٠-١٩٧٠ بمتوسط ٢,٢% وقد تضاعف بسرعة مثل الدول الصناعية. وكانت التنبؤات للفترة ١٩٧٠-١٩٨٥ ترى معدلات للنمو تصل الى ٢,٦% بالنسبة للدول النامية، ١% بالنسبة للدول الصناعية.[١] ومثل هذا المعدل للنمو يوجب خلق نحو ١٠٠

[١] قد يؤدى رفع مستوى التدريب الى زيادة فرص العمل فى المراكز الحضرية مما يزيد من تفاقم مشكلة الهجرة الداخلية، أنظر فى ذلك:
Wander, H.: Die Beziehung zwischen Bevoelkerung und Industrialisierung, in: Die Weltwirtschaft, 1971, Heft 1. Pp. 159.
Institute of National Planing: Human Development Report, Cairo, 1997.

مليون فرصة عمل جديدة حتى منتصف التسعينيات لمواجهة النمو السكانى. وتتركز البطالة فى جزء كبير منها فى المدن، والتى تتفاقم بسبب الهجرة اليها من المناطق الريفية. وطبقا لأحدى الدراسات فى هذا الشأن فإن الدوافع الى الهجرة الداخلية يرجع اساسا الى ارتفاع مستوى الاجر الحقيقى فى المدن، واحتمال تواجد فرصة عمل بها، كما أن العاملين مرتبطان ببعضهما. وهذا يعنى انه بالرغم من نسبة البطالة الكبيرة الناتجة عن الفجوة فى مستوى الاجور فإن البطالة ستتزايد على المستوى الاقليمى. ونسبة العاملين فى سن ١٥-٢٤ سنة تصل الى ضعف نسبة البطالة على مستوى مجموع السكان الكلى. أما البطالة فى المناطق الريفية فانه يصعب تحديدها بدقة، لانه تنتشر بها البطالة المرتفعة. ويغلب على العمل فى المناطق الريفية الطابع الموسمى، كما ان اسلوب العمل الزراعى لا يعطى معلومات واضحة حول البطالة المقنعة فيه. اما البطالة بين الشباب فتعتبر اعلى من نسبة التشغيل على مستوى القوى العاملة من السكان، حيث توجد ايضا نسبة عالية من البطالة من المتعلمين. ومن الصعب أيضا تحديد مقياس للتشغيل غير الكامل لأن نظامه اكبر بكثير من البطالة الصريحة. على سبيل المثال يصل معدل البطالة الصريحة فى ليما عاصمة بيرو ٤,٢% واذا اضفنا الى ذلك العمال الذين يتناولون اجورا اقل من الحد الأدنى القانونى للاجور، سترتفع النسبة الى ٢٩,٨%.[١] وبصفة عامة يمكن القول ان التحقق والتأكد من حجم البطالة فى الدول النامية قد فشلت تماما.

[١] انظر فى ذلك:
Watanabe, S.: Exports and Employment: The Case of the Republic of Corea, in: International Labor Review, Vol. 105, 1972. Pp. 495-526.

ثانيا: اثر الانتاج للتصدير على مستوى التشغيل

ان آثار التشغيل التى يمكن ان تظهر خلال الاستثمارات المباشرة المتجهة نحو التصدير فى الدول النامية تتضمن أبعادا كمية ونوعية، بمعنى تحسين كمية ونوعية عنصر العمل، ونفصل الحديث عنها فيما يلى:

(أ) زيادة التشغيل:

ان زيادة التشغيل خلال الصادرات تنتج عن طريق التشغيل المباشر فى مجال الانتاج للتصدير، والاشتغال فى قطاع المال والخدمات والنقل والمواصلات. كما توجد آثار لمصادر الدخل الناتجة عن زيادة القوة الشرائية، وزيادة العملات الاجنبية وبالتالى زيادة كافة الاستيراد. ولاشك فى أن المناطق الحرة تهتم فى اطار اهدافها العامة بزيادة التشغيل، الا أن صادرات السلع الصناعية فى المناطق الحرة يمكن أن تؤثر على الدولة النامية كعنصر عدم استقرار، وليس للدولة النامية سيطرة عليها، لأن اتخاذ القرار الاقتصادى يتم فى الشركات متعددة القوميات غالبا وليس فى البلد نفسها. ويتميز هيكل التشغيل فى المناطق الحرة بوجود نسبة مرتفعة جدا من الفتيات غير المتعلمات، ويمكن بهذه الطريقة تشغيل كثير من الشباب والمساهمة فى حل مشكلة البطالة بينهم، وهى حادة فى الدول النامية كما سبق ذكره. غير أن زيادة عدد النساء العاملات فى المناطق الحرة يسبب بعض المشكلات مثل الانقطاع عن العمل أو تقييده وعدم الاستقرار فيه، وذلك بسبب بعدهن عن أداء دورهن التقليدى فى الاسرة.[1]

[1] أنظر فى ذلك:
Cohen, B. I.: Multinational Firms and Asian Exports, New Haven, London 1975. Pp. 101.

(ب) رفع مستوى التدريب:

أهم آثار الاستثمارات المباشرة فى المناطق الحرة، وربما أكثر من زيادة التشغيل، تتمل فى رفع مستوى التدريب والتعليم فى مجال الانتاج، مما يؤدى الى تحسين نوعية وانتاجية عنصر العمل وتحقيق وفورات خارجية تستفيد منها الشركات الوطنية ايضا. وتعتمد هذه الفكرة على نظرية التعليم خلال العمل Learning by doing والقدرة على احداث التغيير التكنولوجى لا تتحقق الا بعملية التعلم اثناء الانتاج. والخبرات التى تتم جمعها تشكل أساسا للتغيرات وتحسينات للمنتجات وعمليات الانتاج. كما يمكن خلال عملية التعليم هذه ان تقوم الدول النامية بإيجاد فرص جديدة لصادراتها ورفع قدراتها التنافسية فى السوق العالمية.

وبالاضافة الى تحسين جودة الانتاج فإن الشركات الاجنبية يمكنها أن تساهم فى تطوير أساليب التنظيم والادارة فى الشركات المحلية. ولعل من الآثار السلبية للشركات الاجنبية ما يمكن تسميته "استنزاف العقول داخليا" بمعنى أن المناصب الادارية العليا التى تحتاج لمؤهلات علمية وخبرات عالية فى فروع الشركات الاجنبية تتولاها خبرات محلية تستنزف من الشركات المحلية. وفى دراسة تطبيقية حول هذه الظاهرة فى تايوان وجد أن ٥٠% من العاملين فى المواقع الادارية العليا سبق لها العمل فى مواقع انتاجية محلية. كما وجد أن الأجانب الذين يعملون فى الشركات المحلية قليلى الخبرة.[1]

[1] أنظر فى ذلك:
Vernon, R.: Souvereignity at Bay. New York 1971. Pp. 149.

وبصفة عامة يمكن القول أن الشركات متعددة الجنسيات مـــن مصلحتـــها أن تقوم بتأهيل واعداد خبرات ادارية ماهرة ذات كفاءة عالية، خاصة فـــى الادارة العليا والمراكز الرقابية، لأن القوى العاملة اللازمة لـــهذه المراكـــز لا يتوافـــر وجودها فى الدول النامية دائما، كما أن تشغيل خبراء اجانب فى هـــذه المواقـــع يعتبر مكلفا جدا. وقد اثبتت احدى الدراسات أن تشغيل خبيرا يتكلف اجرا يصـــل الى نحو ثمانية اضعاف أجر الخبير المحلى. وفى كثير من الحالات يتم تشـــغيل اجانب فى البداية ثم يستعان بعد ذلك بخبرات محليـــة مدربـــة. ويتـــم تدريـــب الخبرات المحلية فى الشركات الاجنبية اما فى مواقع العمل نفسها، أو بأرســـالهم للتدريب فترة زمنية فى الخارج تتراوح مابين ثلاثة الى ستة اشهر. وتعتبر زيادة التشغيل لخبرات الادراة المحلية خاصة فى الادراة الوسطى، من اهـــم العوامـــل التى تؤدى الى الاستفادة من آثار التعلم فى الدول النامية. فقد لوحـــظ انـــه فـــى البرازيل فى الفترة من ١٩٥٠ الى ١٩٧٠ وجد تزايدا فـــى نســـبة المشـــتغلين الوطنيين فى الادراة الوسطى. وفى عام ١٩٧٠ حوالى ٦٤% مـــن المنـــاصب الادارية، وعددها ٤٥٠، يشغلها خبرات وطنية.[١]

ثالثا: التنازع بين هدفى النمو و التشغيل

يؤدى استخدام أساليب انتاج كثيفة العمل الى التنازع بين هدفى النمـــو والتشغيل، وذلك خلافا لما هو معروف من أن تشغيل عدد اضافى مـــن القـــوى العاملة فى ظل معدات رأسمالية معينة تؤدى الى زيادة مرتفعة فـــى الانتـــاج. ومن المحتمل ان المفاضلة بين مشروعات استثمارية بديلة يكون صعبا بســـبب هذا التنازع. وحتى يمكن تنظيم عملية الانتاج يجب أن تستخدم الموارد النـــادرة

[١] لم تتوفر أرقام أحدث من تلك.

بكفاءة عالية. وفى النظرية النيوكلاسيكية نجد أن دالة الانتاج تتميز بعناصر انتاج متجانسة وأيضا منتجات أو مخرجات متجانسة. وفى ظل هذه الشروط لا يمكن أن يوجد أى تنازع بين هدفى التشغيل والنمو، لأن التشغيل الاضافى لعنصر العمل سيؤدى الى زيادة انتاجية رأس المال وبالتالى زيادة الانتاج أو المخرجات. كما أن دفع الانتاج وزيادته خلال زيادة فى قوة العمل الاضافية يرتبط بعدة عوامل لعل أهمها مستوى الاجور. غير أن هذه الشروط لا تتحقق فى الدول النامية، لأن دوال الانتاج بها محدودة، كما أن اضافة قوة عاملة جديدة يؤدى الى زيادة الانتاج بنسبة محدودة. وذلك يتضمن مشكلة أو نزاع بين هدفى التشغيل والنمو.[١] ويمكن زيادة التشغيل عن طريق استخدام اساليب تكنولوجية أخرى للانتاج أو عن طريق تنويع المنتجات، ويمكن القول أن تقسيم العمل الدولى يتيح فرصة للاستفادة من البديل الأخير.

ويشهد الاقتصاد المعاصر تنازعا بين زيادة الانتاج وزيادة التشغيل، فإذا كان الإختيار هو بين اساليب الانتاج كثيفة رأس المال وذات كفاءة عالية، وتؤدى الى عدم الاستفاده من جميع امكانيات التشغيل واحداث بطالة جزئية، وبين طرق انتاج كثيفة العمل ليست لها كفاءة انتاجية عالية، فإنه يمكن تفضيل أساليب الانتاج كثيفة العمل هذه اذا كان هناك خشية من انفجار الاوضاع السياسية والاجتماعية المصاحبة لأزمة البطالة. وبإيجاز يمكن القول انه بصفة عامة لا يمكن اصدار حكم مطلق على مدى منفعة اساليب الانتاج كثيفة العمل وكثيفة رأس المال. وكمخرج من هذه الأزمة قدمت الدول النامية الناجحة فى هذا المجال طرقا فعالة للتعامل مع عناصر الانتاج وتنويع هياكل الانتاج.

---

[١] لعل التنازع بين هدفى التشغيل والنمو فى الدول النامية يرجع الى النقص الملحوظ فى رأس المال البشرى وذلك بسبب ضعف نظم التعليم والتدريب والبحوث.

الفصل الرابع

دراسة حالة المناطق الحرة بمصر وتأهيلها لتقوم بدورها فى تشجيع الاستثمار ونقل التكنولوجيا

أولا: دراسة حالة المشروعات الاستثمارية فى المناطق الحرة

ثانيا: دور التشريعات والاعفاءات الضريبية فى تشجيع الاستثمار فى المناطق الحرة

ثالثا: التنمية التكنولوجية وتهيئة المناطق الحرة لنقل التكنولوجيا

دراسة حالة المناطق الحرة فى مصر

وتأهيلها لتقوم بدورها

فى تشجيع الاستثمار ونقل التكنولوجيا

بعد أن تناولنا فى الأجزاء السابقة نظريات الاقتصاد الدولى المفسرة لمكانة المناطق الحرة فى تقسيم العمل الدولى، ثم تحليل دورها كأداة للتنمية الاقتصادية فى ظل تطور النظام ارأسمالى العالمى، سنقوم باستكمال النواحي التطبيقية فى هذا البحث وندرس حالة المناطق الحرة فى مصر، وتأهيلها لتقوم بدورها فى تشجيع الاستثمار ونقل التكنولوجيا.

أولا: دراسة حالة مشروعات الاستثمار بالمناطق الحرة

(١) أداء الاقتصاد المصرى

والتنظيم القانونى والاقتصادى للمناطق الحرة

شهد الاقتصاد المصرى منذ بداية السبعينيات تحولات جذرية أملتها ظروف محلية وإقليمية وعالمية. تمثلت فى التحول من اقتصاد يعتمد على التخطيط وتدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى إلي نظام اقتصادى يتجه نحو المنافسة واقتصاد السوق وتشجيع المبادرات الفردية. وفى هذا الصدد صدرت تشريعات

اقتصادية منذ بداية السبعينيات لتعبر عن تحول الاقتصاد المصرى تجاه اقتصـــاد السوق.

فقد صدر القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ بشأن تشجيع اســـتثمار رأس المـــال العربى والأجنبي والمناطق الحرة، وعدل بصدور القانون رقم ٤٣ لســنة ١٩٧٤ وألحقت به تعديلات أخرى، لعل أهمها القانون الاستثمار رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ وقانون ضمان وتشجيع الاستثمار رقم ٨ لســـنة ١٩٩٧ ليحــل محــل قوانيــن الاستثمار السابقه. لقد بذلت منذ بداية السبعينيات جهود كثيرة على المســـتويين التشريعى والمؤسسي من أجل تحقيق انطلاقة كبيره للتنمية الاقتصادية فى ظـــل آليات السوق، إلا أنه لم تتحقق النتائج المرجوة، فقد تفاقمت مشكلات هيكلية فى الاقتصاد المصرى حيث ارتفع معدل التضخم حتى وصل إلى نحو ٢٠% فـــى أواخر الثمانينيات، وتزايد حجم البطالة حتى تجاوزت المليون فرد بمعدل بلـــغ حوالي ٧%، وتزايد العجز فى ميزان المدفوعات حتى بلغ حوالي ٤مليارجنيـــه، كما ارتفع العجز في الموازنة العامة للدولة حتى بلغت نسبته حوالي ١٥% مـــن الناتج المحلي الإجمالي. وقد حتمت هذه الأزمة المتفاقمة البحـــث عــن عـــلاج واصلاح شامل، فتبنت الحكومة المصرية فى بداية التسعينيات برنامجا للإصلاح الاقتصادى بمساندة صندوق النقد الدولى والبنـــك الدولـــى وبمســـاعدات مـــن الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربى، يستهدف تحقيق الاصلاح المـــالى والنقدى، ثم التكييف الهيكلى ورفع القدرات الذاتية للاقتصاد المصرى وقد تحققت خطوات ناجحة في هذا المضمار. ومنذ بداية التسعينيات أعطيت دفعـــه كبـــيرة لبرنامج الاصلاح الاقتصادى، وشهدت المؤسسات الاقتصادية الدوليـــة بنجـــاح التجربة المصرية فى الاصلاح الاقتصادى.

وبدراسة الأداء الاقتصادي خلال الفترة من ١٩٩١ الى ١٩٩٧ نجد أن برنامج الاصلاح الاقتصادى المنفذ خلال هذه الفترة قد نجح فى تحقيق التثبيت الاقتصادى، حيث انخفض عجز الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي من حوالى ١٥% سنة ١٩٩١/٩٠ الى حوالى ١,٣% فى سنة ١٩٩٦/٩٥. وقد وصل هذا العجز الي اقل من ١% عام ١٩٩٧/٩٦، وطرأ تحسن واضح على ميزان المدفوعات وارتفع حجم الاحتياطي من النقد الاجنبي. كما انخفض معدل التضخم من حوالى١٥% عام ١٩٩١/٩٠الي حوالي ٨% عام ١٩٩٦/٩٥ ثم ٧% عام١٩٩٧/٩٦. وانخفض إجمالي الدين الخارجى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي من حوالي ٧٠%عام ١٩٩١/٩٠الي حوالي٤٧% عام ٩٧/٩٦ بينما انخفض إجمالي الدين المحلى، كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي من ٦٤ % سنة ١٩٩١/٩٠ إلى ٥٤ % سنة ١٩٩٧/٩٦. وقد تحقق هذا الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلى بعد تنفيذ عدة إجراءات للإصلاح الهيكلى فى القطاع المالى والتجارة الخارجية، ولعل أهم هذه الإجراءات مايلى:

١.تحرير سعر الفائدة وإصدار أذون الخزانة لامتصاص السيولة الفائضة وتمويل عجز الموازنة العامة للدولة بموارد حقيقية.

٢.تقوية المراكز المالية لوحدات الجهاز المصرفى لتتمشى مع التحول الاقتصادى وتؤدى دورها فى الاصلاح الاقتصادى.

٣.توحيد سعر الصرف عام ١٩٩١ وتركه يتحدد طبقا لقوى السوق ليتمشى مع سياسة التحرر الاقتصادى.

كما امتد الإصلاح الهيكلى الى الموازنة العامة للدولة حيث أدخلت الضريبة العامة على المبيعات والضريبة العامة على الدخل، كما جرى تخفيض الدعم الحكومى لكثير من السلع مع ترشيد الإنفاق العام. وفى دراسة حديثة لصندوق النقد الدولى صدرت فى يوليو ١٩٩٧حول تقييم برنامج التثبيت الاقتصادى المصرى إشارة إلى تحسن مستوى أداء الاقتصاد المصرى وارتفاع معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الإجمالي من ١,٢% سنة ١٩٩١/٩٠ إلى ٣,٢% سنة ١٩٩٥/٩٤ ثم إلى ٥% فى سنة ١٩٩٧/٩٦.[١]

والتنظيم القانونى والاقتصادى للمناطق الحرة فى مصر نجده فى قوانين الاستثمار المتعاقبة منذ صدور قانون نظام استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ وحتى أحدث تعديل له بصدور قانون حوافز الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ بشأن حوافز الاستثمار. وقد تضمنت هذه القوانين أحكاما تبغى تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى إطار السياسة العامة لدولة وخططها القومية. ونظرا لأهمية تنظيم المناطق الحرة وتسييرها بما يحقق الأهداف الاقتصادية للمجتمع، فقد انشأ القانون الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة واختصها بتنفيذ أحكامه سواء ما كان يتعلق بالاستثمار العربى والأجنبى داخل البلاد أم بالاستثمار داخل المناطق الحرة المنشأة بها.

---

[١] أنظر فى ذلك: وزارة الاقتصاد: النشرة الاقتصادية، العدد الثانى، يولية ١٩٩٨.

Adam, Ch., Cavendish, W., and Ministry, P. S.: Adjusting Privatization: Case Studies from Developing Countries, London, James Churry Ltd., 1992.

Bell, S. W.: Privatization through Broad-Based Ownership Strategies, in: Discussion Paper No. 258, The World Bank, Washington, D. C., 1995.

وفقا للقانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ فإن المنطقة الحرة يمكن أن تأخذ شكلا من الأشكال التالية:

١.منطقة حرة عامة: وينشئها مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بعد موافقة مجلس الوزراء. وتقام بها مختلف المشروعات التى يرخص بها وفقا لأحكام هذا القانون وتحقق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مع منح أولوية خاصة للمشروعات التى تهدف إلى التصدير، أو تؤدى إلى الحد من استيراد السلع الأساسية أو التى تحتاج إلى خبرات متقدمة ويكون لكل منطقة حرة عامة شخصية اعتبارية.

٢.منطقة حرة خاصة: وهذه يجوز أن تنشأ بقرار من مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة وغالبا ما تقتصر على إقامة مشروع واحد، ويجب أن يتضمن قرار الإنشاء بيانا بموقع المنطقة الحرة الخاصة وحدودها ويتولى مجلس إدارة الهيئة الإشراف على تلك المناطق وله أن يقرر تبعية أى منها لإحدى المناطق الحرة العامة. ويكون للمرخص له حق التمتع بالمزايا التى ينص عليه القانون وفى نطاق الأعراض المسببة لترخيصها .

٣.منطقة حرة تشمل مدينة بأكملها: يكون إنشاء المنطقة الحرة التى تشمل مدينة بأكملها بقانون، ويجب أن يتضمن هذا القانون موقع وحدود هذه المنطقة وكيفية إدارتها وكافة شئونها. وقد صدر القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٦ فى شأن تحويل مدينة بورسعيد إلى منطقة حرة. ونص فى مادته الأولى على أن يتم تحويل مدينة بورسعيد بأكملها إلى منطقة حرة وتتخذ الإجراءات اللازمة لهذا التحويل اعتبارا من أول يناير عام ١٩٧٦ ثم صدر

القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٧ بإصدار نظام المنطقة الحرة لمدينة بورسعيد وعمل به اعتبارا من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية.

وفقا لنص المادة ٣٥ من القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ يجوز الترخيص في المناطق الحرة بما يأتي:

أ) تخزين البضائع العابرة وكذلك البضائع الوطنية الخالصة الضريبة المعدة للتصدير إلى الخارج والبضائع الأجنبية الواردة بغير رسم الوارد وذلك مع عدم الإخلال بالقوانين واللوائح المعمول بها في جمهورية مصر العربية، في شأن البضائع الممنوع تداولها.

ب) عمليات الفرز والتنظيف والخلط والمزج ولو لبضائع محلية وإعادة التعبئة وما شابهها من عمليات تغير حالة البضائع المودعة في المناطق الحرة حسب مقتضيات حركة التجارة وتهيئتها بالشكل الذى تتطلبه الأسواق.

جـ) أية صناعة أو عمليات تجميع أو تركيب أو تجهيز أو تجديد أو غير ذلك مما يحتاج إلى مزايا المنطقة الحرة للإفادة من مركز البلاد الجغرافي.

د) مزاولة مهنة يحتاج إليها النشاط أو الخدمات التى يحتاجها العاملون داخل المنطقة.

(٢) تطور مشروعات الاستثمار في المناطق الحرة

يمكن القول بأن تطبيق أسلوب المناطق الحرة في مصر مؤهل لأن يؤدى غرضه كاملا من أجل جذب الاستثمارات العربية والأجنبية نحو القطاعات

المرغوبة لتحقيق أهداف خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ذلك لأن التطور الكبير فى عدد المشروعات وحجم الاستثمارات فى المناطق الحرة بمصر منذ بداية التسعينيات ملفت للنظر، ويدل على أنها فى طريقها لتؤدى دورا تنمويا كبيرا.

والبيانات الواردة فى الجدول رقم (٦) توضح لنا تطور مشروعات الاستثمار الموافق عليها للعمل فى المناطق الحرة العامة والخاصة خلال الفترة من ١٩٨٤ الى ١٩٩٦/٩٥. وبدراسة البيانات الواردة فى هذا الجدول يتضح لنا أن عدد المناطق الحرة فى عام ١٩٨٤ بلغ مشروعان فقط فى المناطق الحرة العامة، رأسمالها ٤,٥ مليون جنيه، وبتكلفة استثمارية قدرها ٦,٥ مليون جنيه وفى نهاية الفترة سنة ١٩٩٦/٩٥ يصل الاجمال العام للمشروعات الاستثمارية فى المناطق الحرة الى ٤٢٧٩ مشروعا برأس مال قدره ٤٤٠٥٦ مليون جنيه، وتكلفة استثمارية قدرها ٨١٨١٢ مليون جنيه. وخلال فترة الدراسة تمثل سنة ١٩٩٠ انعطافة هامة فى تطور سريع للمشروعات الاستثمارية فى المناطق الحرة، حيث ارتفع عدد المشروعات من ١١ مشروعا فى سنة ١٩٨٩ برأس مال قدره ١٦,٩ مليون جنيه، وتكلفة استثمارية قدرها ٢٢ مليون جنيه، الى ٢٦٤ مشروعا فى سنة ١٩٩٠، برأس مال قدره ١٢٦٩,١ مليون جنيه، وتكلفة استثمارية قدرها ١٨٤٦,٨ مليون جنيه. ويتضاعف الاجمالى العام لمشروعات الاستثمار فى المناطق الحرة ليصل عددها فى سنة ١٩٩٦/٩٥ الى ٤٢٧٩ مشروعا برأس مال قدره ٤٤٠٥٦ مليون جنيه، وتكلفة استثمارية قدرها ٨١٨١٢ مليون جنيه كما سبق ذكره.

كما تضاعفت الاستثمارات فى المناطق الحرة العامـــة والخاصـــة، ولكـــن بدرجة أكبر فى المناطق الحرة العامة، حيث كان عدد المشروعات الاســـتثمارية بها عام ١٩٨٩ نحو ١٠ مشروعات برأس مال قدره ١٤,٣ مليون جنيه، وتكلفة استثمارية قدرها ١٩,٥ مليون جنيه وتضاعفت فى سنة ١٩٩٦/٩٥ الـــى ٣٦٢٩ مشروعا برأس مال قدره ٣٨٨٤٤ مليون جنيـــه، وتكلفـــة اســـتثمارية قدرهـــا ٦٧٩٩٦ مليون جنيه.

جدول رقم (٦): تطور مشروعات الاستثمار الموافق عليها للعمل بالمناطق الحرة

السنة	المناطق الحرة العامة			المناطق الحرة الخاصة			الاجمالى العام		
	عدد	رأس المال	تكاليف استثمارية	عدد	رأس المال	تكاليف استثمارية	عدد	رأس المال	تكاليف استثمارية
١٩٨٤	٢	٤,٥	٦,٢	#	#	#	٢	٤,٥	٦,٢
١٩٨٥	٢	٢	٢,٧	١	١,٧	٥,١	٣	٣,٧	٧,٨
١٩٨٦	٣	١٣,٣	١٣,٩	١	٠,٨	١,٧	٤	١٤,١	١٥,٦
١٩٨٧	٨	١٣,٦	٢٤,٢	١	#	#	٩	١٣,٦	٢٤,٢
١٩٨٨	١١	٢١	٣٣,١	٢	٢٨,٦	٣٥,٢	١٣	٤٩,٦	٦٨,٣
١٩٨٩	١٠	١٤,٣	١٩,٥	١	٢,٦	٢,٥	١١	١٦,٩	٢٢
١٩٩٠(+)	٢٢١	٥٢٧	٩٠٦,٧	٤٣	٧٦٩,١	٩٤١,١	٢٦٤	١٢٩٦,١	١٨٤٦.٨
١٩٩٢/٩١	١٣٤٠	١٧٧٤٨	٣٠٥٨٥	٢٨٦	١٦٣٠	٢٥٢٥	١٦٢٦	١٩٣٧٨	٣٣١١٠
١٩٩٣/٩٢	١٤٢٦	٢١٨٣٩	٣٥٤٩٩	٣٥٥	١٨٦١	٢٩٦٣	١٧٨١	٢٣٧٠٠	٣٨٤٦٢
١٩٩٤/٩٣	١٦٣٥	٢٣٦٠٠	٣٨٣٥٧	٤١٢	٢١٠٢	٤٦٢٨	٢٠٤٧	٢٥٧٠٢	٤٢٩٨٥
١٩٩٥/٩٤	٣٢١٤	٢٨٩٠٤	٤٨٥٢٠	٤٧٦	٢٤٣٣	٥٢٧٤	٢٧٩٠	٣١٣٣٧	٥٣٧٩٤
١٩٩٦/٩٥	٣٦٢٩	٣٨٨٤٤	٦٧٩٩٦	٦٥٠	٥٢١٢	١٣٨١٦	٤٢٧٩	٤٤٠٥٦	٨١٨١٢

(القيمة بالمليون جنيه)، الرمز: (+) حتى يونيو ١٩٩٠ ، # بيانات غير متوفرة

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة

أما تطور الاستثمار فى المناطق الحرة الخاصة فقد تطور من مشروع واحد سنة ١٩٨٩ برأس مال قدره ٢,٦ مليون جنيه، وتكلفة استثمارية قدرها ٢,٥ مليون جنيه الى نحو ٦٥٠ مشروعا سنة ١٩٩٦/٩٥ برأس مال قدره ٥٢١٢ مليون جنيه، وتكلفة استثمارية قدرها ١٣٨١٦ مليون جنيه.

والسبب فى هذا التطور الملحوظ منذ بداية التسعينيات يرجع الى فعالية قوانين الاستثمار خاصة القانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩، وأيضا نجاح النتائج المبدئية لبرنامج الاصلاح الاقتصادى فى تشجيع الاستثمار المحلى والأجنبى. وكانت مساهمات الاستثمارات المحلية كبيرة نسبيا، ويعد ذلك مؤشرا طيبا، فحسب احصاءات الهيئة العامة للاستثمار حول مساهمات الدول فى رؤوس الأموال المصدرة للمشروعات الاستثمارية الموافق عليها حتى ٣١ ديسمبر ١٩٩٧، نجد أن مساهمة المستثمرين المصريين فى رؤوس أموال المشروعات بالمناطق الحرة بلغت نحو ٦٠%، والمستثمرين العرب ١٩%، والمستثمرين الأجانب ٢١%.[1] ويتضح ذلك أيضا باستعراض موقف مشروعات الاستثمار الموافق عليها للعمل داخل البلاد وفى المناطق الحرة فى ظل تشريعات الاستثمار المتعاقبة، فتبين إحصاءات الهيئة العامة للاستثمار أن إجمالى عدد المشروعات الاستثمارية الموافق عليها حتى ١٩٩٧/١٢/٣١ بلغت ٦٧١٠

[1] حول تطور المؤشرات الاقتصادية الكلية وانجازات برنامج الاصلاح الاقتصادى فى مصر، راجع: الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، ادارة الاحصاء، وأيضا:
World Bank: Arab Republic of Egypt, Country Economic Memorandum, Report No. 16207-EGT, March 15, 1997, pp. 19.
Supramanian, Arvind: The Egyptian Stabilization Experience, an Analytical Retrospective, June 1997 (Unpublished). Pp. 9.

مشروعا منها ٥٧٨٨ مشروعا تعمل داخل البلاد ، إجمالى رؤوس أموالها نحو ٦٤ بليون جنيه وتكاليفها الاستثمارية نحو ١١٤ بليون جنيه، وتتيح ٦٦٤٢٤٩ فرصة عمل، وعدد ٩٣٢ مشروعا تعمل فى المناطق الحرة، برأس مال قدره ٤٨٢١ مليون جنيه وبتكلفة قدرها نحو ١١ بليون جنيه، وتتيح نحو ٩٤٩٦٥ فرصة عمل. وقد بلغ عدد المشروعات الموافق عليها للعمل داخل المناطق الحرة العامة والخاصة حتى ١٩٩٧/١٢/٣١ نحو ٢٦٨ مشروعا ، تقدر جملة رؤوس أموالها بنحو ٤٨٢١ مليون جنيه وتكاليفها الاستثمارية بنحو ١٠٨٤٧ مليون جنيه، وتوفر فرص عمالة لحوالى ٩٤٩٦٥ عامل. وبالنسبة للتوزيع القطاعى لتلك المشروعات فقد تركز معظمها ٦٣,١% من العدد فى قطاع التخزين، ثم فى قطاع المشروعات الصناعية بواقع ٢٥% يليها قطاع الخدمات ١٠,١% وأخيرا قطاع التجارة والمال ١,٨%.[١]

والجدول التالى يبين توزيع المشروعات التى بدأت العمل فعلا بالمناطق الحرة العامة والخاصة حتى ١٩٩٧/١٢/٣١ وتوزيعها على مستوى الجمهورية.

[١] قارن فى ذلك: الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، ادارة الاحصاء.
Ministry of Economy: Egypt, Economic Profile, Cairo 1996, pp.15.
وحول شهادات المنظمات الاقتصادية الدولية عن الاصلاح الاقتصادى فى مصر، راجع:
التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩٧، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة ١٩٩٨، ص ٣١٨.

جدول رقم (٧)

المشروعات الاستثمارية التى بدأت النشاط بالمناطق الحرة حتى ١٩٩٧/١٢/٣١ (القيمة بالمليون جنيه)

البيان	العدد	رأس المال المصدر	تكلفة استثمارية	فرص العمالة
القاهرة	٨٧	٨٩٩	١٨٠٧	٢٤٩٧١
الاسكندرية	١٩٩	١٥٦٠	٣٦٠٩	١٢٠١١
بورسعيد	١٠٠	٥١٧	١٠٢٢	١١٥٥٣
السويس	٤١	١٢٣	١٥٥	٦٩٦
الاسماعيلية	٨	١٥	١٢٨	٢١٧٦
دمياط	٢	٦	٩	١٩١
الاجمالى	٤٣٧	٣١٢٠	٦٧٣٠	٥١٥٩٨

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة

وقد بلغ عدد المشروعات التى بدأت العمل فعلا بالمناطق الحرة العامة والخاصة حتى ١٩٩٧/١٢/٣١ نحو ٤٣٧ مشروعا، تقدر جملة رؤوس أموالها بنحو ٣١٢٠ مليون جنيه وتكاليفها الاستثمارية بنحو ٦٧٣٠ مليون جنيه، وتوفر نحو ٥١٥٩٨ فرصة عمل. وتستأثر المنطقة الحرة بالاسكندرية بأكبر عدد من المشروعات وبها نحو ١٩٩ مشروعا، رؤوس أموالها المصدرة ١٥٦٠ مليون جنيه، والتكلفة الاستثمارية ٣٦٠٩ مليون جنيه، وتوفر نحو ١٢٠١١ فرصة عمل، ويليها المنطقة الحرة بمدينة بورسعيد، وبها نحو ١٠٠ مشروعا، رؤوس أموالها المصدرة ٥١٧ مليون جنيه، والتكلفة الاستثمارية ١٠٢٢ مليون جنيه، وتوفر نحو ١١٥٥٣ فرصة عمل، ويليها المنطقة الحرة بمدينة نصر بالقاهرة، وبها نحو ٨٧ مشروعا، رؤوس أموالها المصدرة ٨٩٩ مليون جنيه، والتكلفة الاستثمارية ١٨٠٧ مليون جنيه، وتوفر نحو ٢٤٩٧١ فرصة عمل.

ولعل اجراء مقارنة بين المشروعات الاستثمارية التى بدأت النشاط فعلا بالمناطق الحرة بالمشروعات الاستثمارية التى بدأت النشاط داخل البلاد حتى ١٩٩٧/١٢/٣١، توضح لنا الطفرة الكبيرة التى شهدها التوسع فى أنشطة المشروعات الاستثمارية بالمناطق الحرة خلال العقدين الماضيين، فبعد أن كانت سنة ١٩٨٩ تمثل نسبة متواضعة جدا بالمقارنة بالمشروعات المنفذة داخل البلاد.

جدول رقم (٨): مقارنة المشروعات الاستثمارية

التى بدأت النشاط بالمناطق الحرة بالمشروعات الاستثمارية

التى بدأت النشاط داخل البلاد حتى ١٩٩٧/١٢/٣١ (القيمة بالمليون جنيه)

البيان	مشروعات بالمناطق الحرة (١)	مشروعات داخل البلاد (٢)	نسبة مئوية % (١)/(٢)
عدد المشروعات	٤٣٧	١٥٥٦	٢٨
رؤوس الأموال المصدرة	٣١٢٠	٢٥٥٢٠	١٢
التكاليف الاستثمارية	٦٧٣٠	٣٨٥٢٦	١٧
فرص العمالة	٥١٥٩٨	٢٤٣٠٠٤	٢١

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، ادارة الاحصاء، وحسابات خاصة

ويوضح لنا الجدول السابق أهمية المشروعات الاستثمارية المنفذة فى المناطق الحرة بالمقارنة بالمشروعات الاستثمارية التى بدأت النشاط داخل البلاد حتى ١٩٩٧/١٢/٣١ قد ارتفعت بدرجة ملحوظة، حيث بلع عددها نسبة ٢٨% من عدد المشروعات الاستثمارية التى بدأت النشاط داخل البلاد، وبلغت رؤوس الأموال المصدرة نحو ١٢%، والتكاليف الاستثمارية بلغت نحو ١٧%،

وماتتيحه من فرص العمالة يعادل نحو ٢١% مما تتيحه المشروعات الاستثمارية التى بدأت النشاط داخل البلاد. وتلك نسب جيدة بلا شك.

ثانيا: دور التشريعات الاقتصادية

فى تشجيع الاستثمار فى المناطق الحرة

تهدف حوافز الاستثمار ومن أهمها الإعفاءات الضريبية إلى التأثير على قرار الاستثمار عن طريق زيادة العائد المحلى للاستثمار وتخفيض المخاطر المحيطة به، وأيضا جذب رؤوس الأموال إلى إقليم الدولة وتوجيه استثمارها إلى مناطق وقطاعات اقتصادية معينة. وأهم حوافز الاستثمار فى مصر تتمثل فى رخص عوامل الإنتاج مثل المواد الأولية والأرض والعمالة، وتوفر الاستقرار السياسى والأمان، ووجود سوق استهلاكى كبير وقادر على استيعاب معظم الإنتاج، وموقع مصر المتميز فى مركز متوسط من العالم. وليست المزايا الضريبية هى العامل الوحيد المؤثر فى جذب رؤوس الأموال العربية والأجنبية إلى مصر، فمثلا لم تكن الإعفاءات والمزايا الضريبية الممنوحة للمستثمرين العرب هى العامل الأساسى فى جذب رؤوس الأموال العربية، وإنما توجد ظروف موضوعية ذات أثر كبير فى تشجيع رؤوس الأموال العرب منها توافر الأمن والثقة والضمان ضد المصادرة أو التأميم وفرض الحراسة. ويمكن القول بأن المزايا والضمانات والإعفاءات المكفولة للاستثمارات فى مصر تشكل عنصرا هاما من العناصر المكونة للمناخ الاستثمارى. والمستثمر يدخل فى اعتباره عند اتخاذ قراره المتعلق بمكان الاستثمار عوامل مالية تتمثل فى أمرين، وهما العائد المتوقع الحصول عليه من الاستثمار، والوقت اللازم لاستعادة رأس

المال المستثمر. والمستثمر يفضل الاستثمار فى بلد معين إذا كان هذا الاستثمار يتيح له الحصول على معدلات للأرباح أعلى من تلك التى يمكن أن يحققها فى بلده أو فى بلد آخر، لذلك فان المستثمر يدرس العوامل المؤثرة فى مستوى الأرباح في الأماكن المحتملة للاستثمار، ومن بين هذه العوامل المزايا والضمانات والإعفاءات المقررة فى هذه الأماكن والتى تؤثر على تكلفة الإنتاج وبالتالى على صافى عوائد المشروع الاستثمارى.

غير أن تحديد القدر من المزايا والتسهيلات التى تقدم إلى المستثمرين من الأجانب تعتبر عملية معقدة ترتبط بمدى الحاجة إلى الاستثمارات الأجنبية فى مرحلة معينة، وبمدى المزايا التى تحظى بها هذه الاستثمارات فى الأسواق البديلة والأوضاع السياسية والاقتصادية للدولة والاتجاهات الأيديولوجيه السائدة فيها. ونجد فى مصر حاجة ملحة إلى جذب الاستثمارات الأجنبية، إلا أن الجهود المبذولة فى هذا المجال على الأقل منذ بداية السبعينيات غير كافية لتحقيق النجاح الذى حققته دول نامية أخرى فى هذا المجال، مثل دول فى جنوب شرق آسيا أو فى أمريكا اللاتينية. ولكن بالرغم من ذلك يمكن القول بأن مناخ الاستثمار فى مصر حاليا أفضل بكثير منه فى بعض الدول العربية المجاورة. وعلى الرغم من التوسع فى الحوافز الضريبية لجذب الاستثمار الأجنبى، الا أن معظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى مصر لم تتجه نحو الاستثمار فى أصول رأسمالية، والتى تعد من أهم ما تحتاج إليه عملية التنمية الاقتصادية. وهذا أمر بالغ الأهمية لأن الحوافز الضريبية بصفة عامة تعد بمثابة إنفاقا حكوميا غير مباشر من خلال الاعفاءات الضريبية، وعدم الاستخدام

الأمثل لها يترتب عليه تبديدا لجزء من موارد الدولة، بالإضافة إلى آثار سلبية أخرى.

وفى تحليلنا للإعفاءات والامتيازات المتاحة للمستثمر فى ظل التشريعات الاقتصادية المعمول بها حاليا فى مصر سنتناول تحليل المزايا والإعفاءات التى تقرها التشريعات المعمول بها حاليا للاستثمار بالمناطق الحرة، ثم نقوم بمحاولة لتقدير لبعض الإعفاءات الضريبية الممنوحة لمشروعات الاستثمار بالمناطق الحرة، ومدى فعاليتها جذب الاستثمارات.

(١) تحليل المزايا والإعفاءات التى تقرها التشريعات المعمول بها حاليا للاستثمار بالمناطق الحرة

بصفة عامة يمكن القول بأن البضائع التى يتم استيرادها إلى المنطقة الحرة لا تخضع للإجراءات الجمركية العادية الخاصة بالواردات، كما لا تخضع للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم، وذلك فيما عدا ما ورد بشأنه نص فى القانون. كذلك تتمتع بالإعفاء من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم جميع الأدوات والمهمات والآلات ووسائل النقل الضرورية التى تستورد لأعمال المنشآت المرخص بإقامتها فى المناطق الحرة. أما البضائع التى يتم سحبها من المنطقة الحرة للاستهلاك المحلى فان الضرائب والرسوم الجمركية تؤدى عليها كما لو كانت مستوردة من الخارج وطبقا لحالتها بعد التصنيع. كما تحصل ضريبة الصادرات وغيرها من الضرائب والرسوم بالنسبة للبضائع من المواد المحلية لدى دخولها إلى المنطقة الحرة وذلك بعد

استبعاد كافة إجراءات التصدير، هذا فضلا عن أن البضائع التى تدخل المنطقة الحرة لا تخضع لأى قيد من حيث مدة بقائها فيها كما لا تخضع وارداتها وصادراتها لقيود الاستيراد والتصدير. وتعفى المشروعات التى تقام داخل المنطقة الحرة وكذلك الأرباح التى توزعها من أحكام قوانين الضرائب والرسوم المصرية. كما تعفى الأموال العربية والأجنبية المستثمرة فى المنطقة الحرة من ضريبة التركات ورسم الأيلولة وكذلك تعفى من الضريبة العامة على الإيراد المبالغ الخاضعة لضريبة كسب العمل من أجور ومرتبات ومكافآت وما فى حكمها التى تؤديها المشروعات المقامة فى المناطق الحرة للعاملين بها من الأجانب. هذا فضلا عن انه لا يجوز تأميم المشروعات التى تعمل داخل المنطقة الحرة أو مصادرتها كما لا يجوز الحجز على أموال هذه المشروعات أو تجميدها أو مصادرتها أو فرض الحراسة عليها عن غير الطريق القانون. كما لا تخضع العمليات التى تتم داخل المناطق الحرة فيما بينها وبين الدول الأخرى لأحكام قوانين الرقابة على النقد. وقد انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة فى الفتوى رقم ١٦٦٥ بتاريخ ١٩٨٥/٦/٩ إلى تمتع المشروعات المقامة بنظام المناطق الحرة بالإعفاء من كافة الضرائب النوعية طوال حياة المشروع. ومن ثم فان مصر تكاد تكون هى الدولة الوحيدة التى تعفى مشروعات المناطق الحرة وأرباحها من الضرائب مدى الحياة.[1] وقد تضمن قانون الاستثمار رقم ١٩٨٩/٢٣٠ معظم المزايا

[1] راجع في ذلك: الأهرام الاقتصادى، العدد ٧٣٦ بتاريخ ٢١ فبراير ١٩٨٣، وأيضا أنظر: .
Kenen, P., B.: The International Economy, 3rd Edition, Cambridge University Press, 1995, pp. 13 .
Weiss, D.: Zur Transformation von Gessellschaftssystemen. Institutionelle Aspekte der Selbstblockierung von Reform: Fallstudie

والإعفاءات التى تقررت فى القانون السابق رقم ١٩٧٤/٤٣ والمعدل بالقانون رقم ١٩٧٧/٣٢، فيما عدا الاهتمام بتوفير التكنولوجيا الراقية فى مشروعات الاستثمار. فقد كانت المادة الثالثة من القانون رقم ١٩٧٤/٤٣ تنص على منح أولوية خاصة للمشروعات التى تحتاج إلى خبرات فنية متقدمة أو إلى الاستفادة من براءات الاختراع أو علامات تجارية ذات شهرة خاصة. وجاء القانون رقم ١٩٨٩/٢٣٠ خلوا من هذا النص.

ونتناول فيما يلى تحليل المزايا والإعفاءات لمشروعات المناطق الحرة فى قانون الاستثمار رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩:

(أ) المزايا غير الضريبية:

ويمكن إيجاز المزايا غير الضريبية فيما يلى :

١.تقرر المادة ٣١ من القانون عدم خضوع البضائع التى تصدرها مشروعات المنطقة الحرة إلى خارج البلاد أو تستوردها من خارج البلاد لصالحها للقواعد الخاصة بالاستيراد والتصدير وللإجراءات الجمركية الخاصة بالصادرات والواردات.

٢.تقرر المادة ٣٦ من القانون إعفاء مشروعات النقل البحرى التى تنشأ فى المناطق الحرة من الشروط الخاصة بجنسية مالك السفينة والعاملين عليها المنصوص عليها فى قانون التجارة البحرى وفي القانون رقم ١٩٤٩/٨٤

Agypten. Diskussionspapiere des Fachgebiets VW. des Vorderen Orients, FH Berlin, Nr. 13, Berlin 1991.

بشأن تسجيل السفن التجارية ، كما تستثنى السفن المملوكة لهذه المشروعات من أحكام القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء المؤسسة المصرية العامة للنقل البحرى.

٣.وفقا للمادة ٣٨ من القانون لا تخضع العمليات التى تتم فى المناطق الحرة وفيما بينها وبين الدول الأخرى لأحكام قوانين الرقابة على النقد.

٤.تقرر المادة ٣٩ من القانون عدم خضوع الشركات التى تمارس نشاطها فى المناطق الحرة للأحكام المنصوص عليها فى القانون رقم ١٩٨١/١٥٩ بإصدار قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم وشركات ذات المسئولية المحدودة والقانون رقم ١٩٧٣/٧٣ بشأن تحديد شروط وإجراءات انتخاب ممثلى العمال فى مجلس إدارة وحدات القطاع العام والشركات المساهمة والجمعيات والمؤسسات الخاصة.

٥.تقرر المادة ٤٠ من القانون عدم سريان أحكام القانون رقم ١٩٧٣/٧٣ باشتراط الحصول على إذن قبل العمل بالهيئات الأجنبية من السلطة المختصة على العاملين المصريين فى المشروعات القائمة بالمناطق الحرة ، وكذلك عدم خضوع المشروعات المذكورة لأحكام القانون رقم ١٩٥٨/١١٣ فى شأن التعيين فى وظائف شركات المساهمة العامة ولأحكام المادة ٣٤ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٩٨١/١٣٧ والفصل الخامس من الباب الثالث من القانون ذاته.

(ب) المزايا والإعفاءات الضريبية:

تتمتع المشروعات المقامة فى المناطق الحرة بمزايا وإعفاءات ضريبية تتمثل فى الإعفاء من الضرائب الجمركية وضرائب الاستهلاك، والإعفاء من ضرائب الدخل، وسنتناول تحليل كل منهما على حدة فيما يلى:

(جـ) الإعفاء من الضرائب الجمركية وضرائب الاستهلاك:

ويمكن ايجازها فيما يلى:

١.طبقا للمادة ٣١ من القانون ١٩٨٩/٢٣٠ لا تخضع البضائع التى تصدرها مشروعات المنطقة الحرة إلى خارج البلاد أو تستوردها من خارج البلاد لصالحها للضرائب الجمركية وضرائب الاستهلاك وغيرها من الضرائب والرسوم. كما تعفى من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم جميع الأدوات والمهمات والآلات ووسائل النقل الضرورية اللازمة لمزاولة النشاط المرخص به للمنشآت داخل المنطقة الحرة عدا سيارات الركوب. وحددت المادة ٨٨ من اللائحة التنفيذية للقانون هذا الإعفاء بالنسبة لجميع ما يرد لمشروعات المناطق الحرة من أصول ثابتة وسلع وبضائع ومستلزمات إنتاج متى كانت لازمة ومتفقة مع الأغراض خارج النطاق المكانى للمنطقة الحرة مثل وسائل النقل «السفن»، والسيارات المجهزة لاستخدام المشروع وكذلك للحاسبات وغيرها من المعدات، ولا يسرى هذا الإعفاء على سيارات الركوب.

٢.أجازت المادة ٣١ من القانون لرئيس الجهاز التنفيذى للهيئة العامة للاستثمار السماح بإدخال البضائع والمواد والأجزاء والخامات المحلية والأجنبية

المملوكة للمشروع أو للغير من داخل البلاد إلى المنطقة الحرة بصفة مؤقتة لإصلاحها أو لإجراء عمليات صناعية عليها وإعادتها لداخل البلاد دون خضوعها لقواعد الاستيراد المطبقة ويتم تحصيل الضريبة الجمركية على قيمة الإصلاح فقط وفقا لأحكام قوانين الجمارك.

٣.طبقا للمادة ٣٢ من القانون تؤدى الضرائب الجمركية عن البضائع التى تستورد من المنطقة الحرة للسوق المحلى كما لو كانت مستوردة من الخارج، أما المنتجات المستوردة من مشروعات المناطق الحرة والتى تشتمل على مكونات محلية وأخرى أجنبية فيكون وعاء الضريبة الجمركية بالنسبة لها هو قيمة المكونات الأجنبية بالسعر السائد وقت خروجها من المنطقة الحرة إلى داخل البلاد. ويكون الاستيراد من المنطقة الحرة إلى داخل البلاد طبقا للقواعد العامة للاستيراد من الخارج.

(د) الإعفاء من ضرائب الدخل وغيرها من الضرائب والرسوم الأخرى:

طبقا للمادة ٣٧ من القانون لا تخضع المشروعات التى تقام فى المناطق الحرة والأرباح التى توزعها لأحكام قوانين الضرائب والرسوم السارية فى مصر كما لا تخضع الأموال المستثمرة فيها لضريبة الأيلولة وبالتالى فلا تخضع تلك المشروعات لأحكام قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٩٨١/١٥٧ بالنسبة لجميع أنواع الضرائب على الدخل التى تضمنها هذا القانون ولا بالنسبة لأحكام الخصم والإضافة والتحصيل لحساب الضريبة التى نص عليها نفس القانون. وكذلك الحال بالنسبة لأحكام ضرائب الدخل الواردة بقوانين أخرى، كما لا تخضع الأموال المستثمرة فى تلك المشروعات لأحكام

القانون رقم ١٩٨٩/٢٢٨ بإصدار قانون ضريبة الأيلولة. ومع ذلك فقد أخضعت المادة المشار إليها هذه المشروعات لرسم سنوى بمقدار ١% من قيمـة السلع الداخلة إليها أو الخارجة منها، وتعفى من الرسم المشار إليـه تجـارة البضـائع العابرة «الترانزيت» المحددة الوجهة. وتخضع المشـروعات التـى لا يقتضـى نشاطها الرئيسى إدخال أو إخراج سلع لرسم سنوى مقداره ١% مـن إجمـالى الإيرادات التى يحققها المشروع وذلك من واقع الحسابات المعتمـدة مـن أحـد المحاسبين القانونيين. وفى جميع الأحوال تلتزم المشروعات بأداء مقابل الخدمات الذى تحدده اللائحة التنفيذية لقانون الاستثمار.

(هـ) مزايا قانون حوافز الاستثمار الجديد رقم ٨ لسنة ١٩٩٧:

تضمن قانون حوافز الاستثمار الجديد رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ عددا مـن المزايـا لعل من أهمها توسيع مجالات الاستثمار لتشمل الخدمات وعدم جـواز التـأميم والحراسه والتدخل فى التسعير والحجز الادارى. واشتراك العاملين وممثليهم فى مجالس الاداره تركه القانون لنظام كل شركه، واستثناء مشاريع الاستثمار مـن قانون العمل ١٣٧ لسنة ١٩٨٠، والاعفاء من الضريبه على ايـرادات النشـاط التجارى والصناعى او الضريبه على أرباح شركات الامـوال، وذلـك لمـدة ٥ سنوات ويكون الاعفاء لمدة ١٠ سنوات بالنسبه للشركات والمنشآت التى تقـام داخل المناطق الصناعيه الجديده والمجتمعات العمرانيه و المناطق النائيـه التـى يصدر بتحديدها قرار من رئيس مجلس الوزراء وكذلك بالنسـبه للمشـروعات الممولة من االصندوق الاجتماعى للتنميه وأعفاء ارباح الشركات التـى تـزاول نشاطها خارج الوادى القديم من الضريبة على الأرباح التجاريه والصناعيه والقيم المنقوله لمدة عشرين عاما تبدأ من اول سنه ماليه تاليه لبداية الانتاج ويصـدر

قرار من رئيس مجلس الوزراء بتحديد هذه المناطق، وتحصيل ضريبه ٥% من القيمه على جميع الواردات من مستلزمات الانتاج أما قضايا الاعفاء الضريبي فتكون من اختصاص مجلس الدوله (منازعات اداريه). كما وافقت الدوله على انشاء مناطق حره جديده بالاضافه الى المناطق الخمسه القائمه، وذلك على النحو التالى: المنطقه الحره العامه الصناعيه بعتاقه بشمال خليج السويس، المنطقه الحره العامه بشرق التفريعه ببور سعيد ، المنطقه الحره العامه التخزينيه بمحافظة دمياط. مع جواز إنشاء مناطق حره خاصه تقتصر كل منها على مشروع واحد، كما يجوز تحويل احد المشروعات المقامه داخل البلاد الى منطقه حره خاصه.

تقدير لبعض الإعفاءات الضريبية

الممنوحة لمشروعات الاستثمار بالمناطق الحرة

لا يمكن الاعتماد على الحسابات الختامية وميزانيات المشروعات الاستثمارية فى مصر لتحديد حجم الإعفاءات الضريبية الممنوحة لها، وذلك لسرية التعامل فى ملفات الممولين فى مصلحة الضرائب، كما لا يمثل الربح المحاسبى من وجهة نظر المشروع بالضرورة الربح الضريبى من وجهة نظر مصلحة الضرائب، التى تجرى تعديل عليه لتحديد الوعاء الضريبى. وقد أجرينا محاولة لتحديد حجم الإعفاءات الضريبية الممنوحة للمشروعات الاستثمارية بالمناطق الحرة المتمثل فى قيمة الضرائب المستحقة على الأرباح

التجارية والصناعية على أرباح شركات الأموال للمشروعات الاستثمارية العاملة في المناطق الحرة حتى ١٩٩٧/١٢/٣١ وقدرت بنحو ٢٤٩٦ مليون جنيه.[1]

لقد أجرينا هذا التقدير لقيمة الضرائب المستحقة على الأرباح التجارية والصناعية على أرباح شركات الأموال للمشروعات الاستثمارية العاملة في المناطق الحرة وفقا لما يلي:

أولا : قصر التقدير على تحديد حجم الإعفاءات الضريبية الممنوحة للمشروعات الاستثمارية الخاضعة لأحكام قوانين الاستثمار حتى ١٩٩٧/١٢/٣١. وبلغ إجمالي التكاليف الاستثمارية للمشروعات التي بدأت النشاط في المناطق الحرة حتى ١٩٩٧/١٢/٣١ مبلغ ٦٧٣٠ مليون جنيه، وهذا يمثل إجمالي رأس المال المستثمر، الثابت والمتداول.

ثانيا : تم تقدير حجم الإعفاءات الضريبية على أساس أن إجمالي رأس المال المصدر للمشروعات التي بدأت النشاط في المناطق الحرة حتى ١٩٩٧/١٢/٣١ مبلغ ٣١٢٠ مليون جنيه مصري، وأن معدل دوران رأس المال في المتوسط دورتين في السنة، وعليه يكون إجمالي رأس المال المستثمر حتى ١٩٩٧/١٢/٣١ مبلغ ٦٢٤٠ مليون جنيه مصري.

[1] حول الطرق المتبعة في تقدير مدى فعالية سياسة الاعفاء الضريبي في تشجيع الاستثمار، راجع في ذلك: د./ محمد محمد سرور : سياسة الإعفاء في ضرائب الدخل في التشريع المصري، دراسة مقارنة . القاهرة ، ١٩٩٢ - رسالة دكتوراه، بكلية الحقوق جامعة القاهرة، يناير ١٩٩٣ ، ص ٣٧٥ .

ثالثا: جرى تحديد الوعاء الضريبى على أساس متوسط سعر الفائدة (٩%) والمحدد للودائع فى البنوك والمعلن من قبل البنك المركزى خلال فترة العمل بتشريعات الاستثمار.

فيكون الوعاء الضريبى = ٦٢٤٠ مليون جنيه × ٩% = ٥٦٢ مليون جنيه.

وهذا يمثل الحد الأدنى لصافى الربح الضريبى حتى ١٩٩٧/١٢/٣١.

رابعا: تحديد سعر الضريبة الواجب تطبيقه ٤٠% بالنسبة للمشروعات الاستثمارية، وتم تحديد صافى الربح الخاضع للضريبة على أساس نسبة صافى ربح قدرها ٩% (متوسط سعر الفائدة على الودائع بالبنوك) من إجمالى رأس المال المستثمر والبالغ ٦٢٤٠ مليون جنيه كما يلى:

(أ) ٦٢٤٠ مليون جنيه إجمالى رأس المال المستثمر حتى ١٩٩٧/١٢/٣١.

(ب) ٥٦٢٠ مليون جنيه صافى الربح الضريبى (٦٢٤٠ × ٩%).

خامسا: بعد تحديد وعاء الضريبة يمكن تحديد الضرائب التى تم التنازل عنها فى صورة إعفاءات ضريبية فيما يخص قيمة الضرائب المستحقة على الأرباح التجارية والصناعية على أرباح شركات الأموال للمشروعات الاستثمارية فى المناطق الحرة حتى ١٩٩٧/١٢/٣١ فنجد أنها بلغت نحو ٢٤٩٦ مليون جنيه (٦٢٤٠ × ٤٠%).

ورغم عدم دقة هذا التقدير إلا أنه يعد مؤشر تقريبى لمعرفة حجم الإعفاءات الضريبية الممنوحة للمشروعات الاستثمارية بالمناطق الحرة. ولتقييم سياسة الإعفاءات الضريبية الممنوحة للمشروعات الاستثمارية فى المناطق الحرة يمكننا مما سبق استخلاص أن الإعفاءات الضريبية الممنوحة للاستثمار فى المناطق الحرة اعتبارا من ١٩٧٢/٦/٣٠ تاريخ العمل بالقانون رقم ١٩٧١/٦٥ وحتى ١٩٩٧/١٢/٣١ ، قد بلغت ٢٤٩٦ مليون جنيه وذلك بمتوسط سنوى قدره ٩٩,٨ مليون جنيه سنويا خلال الفترة المذكورة. وإذا علمنا أن التراكمات الرأسمالية للاستثمارات فى مشروعات المناطق الحرة خلال الفترة المذكورة تقدر بنحو ٦٧٣٠ مليون جنيه، لوجدنا أنها تمثل ستة أضعاف الإعفاءات الضريبية (ضريبة الأرباح التجارية والصناعية فى هذا المثال) الممنوحة للاستثمار فى المناطق الحرة الفترة المذكورة. مما يعنى أيضا نجاح سياسة تشجيع الاستثمار فى المناطق الحرة بمنح إعفاءات ضريبية فى زيادة التراكم الرأسمالى وهو يمثل إضافة للأصول الثابتة والمتداولة المنتجة فى الاقتصاد المصرى. يضاف إلى ذلك التأثير الإيجابى لسياسة الإعفاءات الضريبية لتشجيع الاستثمار بصفة عامة على العمالة والأجور والادخار وزيادة الصادرات الصناعية، كما يتضح ذلك مما يلى:

١.بلغ إجمالى العمالة المستهدفة فى المشروعات الاستثمارية فى المناطق الحرة حتى ١٩٩٧/١٢/٣١ نحو ٩٤٩٦٥ فرصة عمل. كما أن متوسط معدل الزيادة فى الأجور على المستوى القومى قد ارتفع من ٦% إلى ١٢% فى إطار العمل بتشريعات الاستثمار.

اللازمة لتطويرها.[1] ويبدأ هذا الدور من خلال إشراكها فى الفك المبكر للحزمة التكنولوجية بغية تحديد الإسهامات الوطنية وتدبير المكونات المتاحة محليا. ويجب أن تتوافر الضمانات التى تتيح للتكنولوجيا المكتسبة أو المنقولة الانتشار بين قطاعات الاقتصاد الوطنى دون عوائق أو قيود.[2] وتلعب أكاديمية البحث العلمى كمؤسسة قومية دورا هاما فى تنمية التكنولوجيا، واصدر رئيس الأكاديمية القرار رقم ١٤ لسنة ١٩٨١ بإنشاء جهاز نقل وتطوير التكنولوجيا. وتشير المجهودات الحكومية فى مصر إلى اعتزام بناء صناعة متقدمة للإلكترونيات فى مصر وتطوير البرامج والتدريب والاستثمارات فى هذا المجال، وإنشاء ما يسمى « بوادى الأهرام المصرية للتكنولوجيا المتقدمة ». كما تحدد مشروع إنشاء هيئة عامة تسمى «الشبكة القومية للتنمية التكنولوجية» وتتبع رئيس أكاديمية البحث العلمى، وتتلخص أهدافها فى تعبئة الجهود لتطوير السياسة القومية للتنمية التكنولوجية ومتابعة تنفيذها فى كافة القطاعات، والعمل على إنشاء وتنسيق ودعم الجهود للمراكز القطاعية بالتعاون مع الجهات المعنية، والمساعدة فى إنشاء مراكز قطاعية على مستوى كل وزارة أو قطاع رئيسى، وذلك بالتعاون والتنسيق مع الوزارات والقطاعات المعنية، وترجمة أهداف السياسة التكنولوجية القومية إلى محتويات محددة فى مشاريع وبرامج خطة التنمية ومتابعة وتقييم

[1] أنظر فى ذلك: محمد شريف دلاور: تنافسية مصر فى اطار النظام التكنولوجى الجديد: فى: محمد السيد السعيد: التنمية التكنولوجية ومسارات مصر للقرن ٢١، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية ومؤسسة فريدريش ايبرت الألمانية، القاهرة ١٩٩٦، ص ٧٣.

[2] أنظر فى ذلك:
محمد قدرى اسماعيل: مشاكل نقل التكنولوجيا من البلاد المتقدمة الى البلاد النامية، فى: المؤتمر العلمى الأول للاقتصاديين المصريين " التنمية والعلاقات الاقتصادية الدولية" الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع، القاهرة ٢٥-٢٧ مارس ١٩٧٦، ص ٢٩٧.
وعن النية الأساسية للتكنولوجيا فى مصر راجع التقرير التالى: وزارة الاقتصاد، قطاع البحوث والمعلومات الاقتصادية، ومشروع اصلاح السياسات الاقتصادية والتنمية: مصر: آفاق التنافسية الدولية للاقتصاد المصرى، التقرير الأول، القاهرة ١٩٩٨، ص ١١.

تنفيذها، وأيضا دراسة واقتراح البرامج والتنظيمات اللازمة لتغطية الاحتياجات الخاصة فى مجال التنمية التكنولوجية.

(١) أهم مؤسسات التنمية التكنولوجية فى مصر

فى نهاية السبعينيات بدأت مصر متأخرة عن بعض الدول النامية فى انتهاج سياسة مدروسة علميا لنقل وتطوير التكنولوجيا. واستعانت الحكومة المصرية فى ذلك الحين بخبرات بعض الدول الصناعية مثل ألمانيا الغربية التى أرسلت بعثة موللر وزير المالية لكتابة تقرير عن وضع الاقتصاد المصرى، كما أرسل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) UNCTAD بعثة من الخبراء الاستشاريين بناء على طلب أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا، بغرض مساعدة الأكاديمية فى تقييم لتجربة المصرية فى نقل التكنولوجيا وتأسيس مركز لنقل التكنولوجيا. وقد لاحظ خبراء الاونكتاد فى نهاية السبعينيات انه لا يوجد بمصر نظام لتسجيل التكنولوجيا وان الهيئة العامة للتصنيع لم تكن لديها ترتيبات مؤسسية لاستيراد التكنولوجيا الملائمة وتقييمها والرقابة عليها وتقرير إذا ما كان اقتناء التكنولوجيا من الخارج افضل من المصادر المحلية.

(٢) دور التشريع فى التنمية التكنولوجية

يلاحظ أن الدول النامية التى اهتمت بسن تشريعات تتعلق بنقل التكنولوجيا قد نجحت فى تحقيق خطوات سريعة فى مجال التنمية الاقتصادية. ويتمثل دور التشريع فى المجتمع فى كونه إرادة منفذة للأفكار والمبادئ والتوجيهات التى تستهدفها سياساته. ويتحدد دور التشريع فى هذا المقام باعتباره الأداة التى تتولى ترجمة السياسة التكنولوجية إلى قواعد عامة ملزمة تحدد الإطار التشريعى

وتحدد التوجهات والأهداف. وإذا كان المشرع المصرى لم ينظم حتى الآن السياسة التكنولوجية فى تشريع متكامل فانه قد عالج بعض جوانبها فى تشويعات متفرقة.

هناك تشريعات تتصل بالتنمية التكنولوجية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

مثال التشريعات المتعلقة بالتنمية التكنولوجية بطريقة مباشرة مايلى:

١.قانون العلاقات والبيانات التجارية رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩:

يعتبر هذا القانون من أول التشريعات المصرية التى أشارت إلى براءات الاختراع وحقوق الملكية الصناعية بوجه عام ، حيث نصت المادة ٢٦ من هذا القانون على أن « يعتبر بيانا تجاريا أى إيضاح يتعلق بصفة مباشرة أو غير مباشرة بوجود براءات اختراع أو غيرها من حقوق الملكية الصناعية أو أية امتيازات أو جوائز أو مميزات تجارية أو صناعية ».

٢.قانون براءات الاختراع رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩:

تضمن هذا القانون عدة أحكام خاصة بحماية مالك البراءة ، كما حرص فى نفس الوقت على حماية المرخص له باستعمال البراءة ومنحه الحق فى الحصول على ترخيص إجبارى طبقا لنص المادة ٣٠ من هذا القانون.

٣.قانون تنظيم الصناعة رقم ١٢ لسنة ١٩٥٨:

اهتم هذا القانون بتحسين المستوى الإنتاجي والتدريب المهنى وتشجيع البحث العلمى فى الصناعة.

٤.قانون تنظيم التعامل بالنقد الأجنبى رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦:

تنص المادة الأولى من هذا القانون على أنه يكون لمورد التكنولوجيا الحق فى تحويل قيمة الإتاوة إلى الخارج مقابل تقديم خبرة فنية أو منح علاوة تجارية للشركات المصرية.

٥.قوانين الاستثمار:

تعتبر قوانين الاستثمار من أكثر التشريعات اتصالا بموضوع التكنولوجيا بدءا بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ بشأن استثمار المال العربى والمناطق الحرة والمعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ ثم القانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩، المعدل بقانون حوافز الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧حيث تهتم كلها بنقل التكنولوجيا من خلال مشروعات التصدير وتحديد المكون المحلى فى المنتج.

وأمثلة تشريعات متصلة بالتكنولوجيا بشكل غير مباشر:

١.قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣:

من الواجب تعديل هذا القانون بما يجعله أحد الوسائل التى تشجع تطوير التكنولوجيا وذلك عن طريق زيادة الضرائب الجمركية على بعض الآلات

والمعدات التى ينتج مثلها محليا، وتخفيضها أو الإعفاء منها بالنسبة للتكنولوجيا الراقية اللازمة للتنمية التكنولوجية.

٢.قانون الاستيراد والتصدير رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥:

يمكن الاستفادة من هذا القانون برسم سياسة خاصة بالاستيراد والتصدير تستهدف خلق وتنمية القدرات الذاتية المصرية فى المجال التكنولوجى.

٣.قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة والعاملين بالقطاع العام رقمى ٤٧ لسنة ١٩٧٨، ٤٨ لسنة ١٩٧٨:

وفيهما تقرير مكافآت تشجيعية للعاملين الذين يقدمون أعمالا تساعد على تحسين طرق العمل أو رفع كفاءة الأداء. وتقرير أن الاختراعات التى يبتكرها العامل أثناء تأدية وظيفته أو بسببها تكون ملكا للدولة فى بعض الحالات مع حفظ حق العامل فى الحصول على تعويض عادل.

٤.قانون الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحددة رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١:

من الملائم إضافة نصوص إلى أحكام هذا القانون تقضى بأن تخصص الشركات الإنتاجية جزءا من رأسمالها أو نسبة من أرباحها بغرض القيام بأبحاث تطبيقية وبإنشاء المعامل لخدمة الإنتاج للشركة سواء فى القطاع الخاص أو العام

٥.قانون التعليم رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١:

تضمن هذا القانون أحكاما للتعليم الفنى بهدف إعداد الكوادر الفنية فى مجالات الصناعية والزراعة والتجارة والإدارة والخدمات وتنمية القدرات الفنيـــة لـــدى الدارسين. ومن المفضل أن تتضمن المناهج التعليمية إعطاء الدارســين فكــرة عامة عن التكنولوجيا وتطورها وأهميتها والمبادئ الأساسية التى تقـــوم عليـــها وكيفية تنميتها.

٦.قانون الجامعات رقم ١٤٩ لسنة ١٩٧٢ وتعديلاته:

من الممكن أن توضع أحكام هذا القانون بما يساعد على نشر الوعـــى بيـــن طلبة الجامعات بأهمية التكنولوجيا ودورها فى التنمية. فمثلا كليات الحقـــوق لا تتضمن الدراسة بها حتى الآن أى مواد تتعلق بالتكنولوجيا سواء بنقلها وتنظيـــم ذلك فى عقود لنقل التكنولوجيا أو بخلقها والوسائل القانونية الكفيلة بذلك. ومـــن الواجب إلا تتخلف كليات الحقوق عن متطلبات العصر بأن تضع فى مناهجـــــها دراسة عن عقود نقل التكنولوجيا كأحد العقود الأساسية أسوة بباقى العقود المدنية والتجارية.

٧.قانون الضرائب رقم ٥٧ لسنة ١٩٨١:

يمكن الاستفادة من هذا القانون بتقرير إعفاءات ضريبية للنشاط النـــاتج عـــن اختراعات واكتشافات جديدة، وتطوير وتحسين التكنولوجيا سواء مســـتوردة أو محلية.

٨.قانون الوكالات التجارية رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٢ وقانون سجل الموردين رقم ١٢١ لسنة ١٩٨٢:

يمكن الاستفادة من هذين القانونين والقرارات الجمهورية المنفذة لهما، والتى تحدد شروط وضوابط القيد فى سجلات الوكلاء التجاريين، كأن يشترط فى طالب القيد توافر حد أدنى من الدراسة الفنية المتعلقة بالتكنولوجيا التى يرغب الوكيل التجارى فى استيرادها.

٩.قانون السجل التجارى رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٦:

يشترط هذا القانون إجراء القيد فى السجل التجارى لجميع البيانات التى تتعلق بتجارة التاجر أو بنشاط الشركة أيا كان الغرض منها. ومن الضرورى أن تقيد بهذه السجلات نوعية التكنولوجيا التى يتضمنها المشروع.

١٠.قانون السجل الصناعى رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٧:

وهذا القانون يلزم وزارة الصناعة بإعداد سجل صناعى تقيد به المنشآت الصناعية والحرفية. ومن المناسب أن تتضمن بيانات القيد نوعية التكنولوجيا التى يقوم عليها المشروع الصناعى كما هو الحال بالنسبة للسجلات التجارية.

١١. قانون التجارة رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩:

لم يصدر قانون مستقل لنقل التكنولوجيا، وانما نجد أن الفصل الأول فى الباب الثانى من قانون التجارة رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ بعنوان نقل التكنولوجيا، ويشمل المواد من ٧٢ الى المادة ٨٧. وفيه أحكام خاصة بشروط عقد نقل التكنولوجيا

والتزامات طرفى العقد المورد والمستورد للتكنولوجيا، وأحكام تسوية المنازعات التى تنشأ عن عقود نقل التكنولوجيا.[1]

[1] فى عام ١٩٧٩ قامت لجنة موسعة بغرض إعداد مشروع قانون لتنظيم عقود نقل التكنولوجيا وأسفرت مجهودات هذه اللجنة عن إعداد تقارير تتضمن المبادئ التى تحكم هذا القانون وأحيل مشروع القانون إلى أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا التى شكلت لجنة فنية لوضع الصياغة القانونية لهذا التشريع. وتم وضع مشروع القانون ومذكراته الإيضاحية بعد دراسات مستفيضة استغرقت ما يقر من ستة أعوام مع الاسترشاد بتجارب الدول النامية التى سبقتنا إلى إصدار تشريعات مماثلة ومنها المكسيك والبرازيل والأرجنتين ويوغوسلافيا وكوريا الجنوبية ، فضلا عن الاسترشاد بجهود منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) والتى أسفرت عن وضع مشروع قانون لادارة نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية . وفى عام ١٩٨٦ ابدى قسم التشريع بعض الملاحظات حول هذا المشروع أهمها أن المشروع يتضمن نوعين من المصادرة الكلية أو الجزئية للملكية الخاصة ، وان الأكاديمية تعد هيئة بحثية علمية وليس لها اختصاص فى مجال تنفيذ هذا القانون، كما أن بعض النصوص تحتاج إلى تفسير وتوضيح . ثم شكلت لجنة متخصصة فى برامج التنمية التكنولوجية بهدف دراسة مشروع القانون فى ضوء تعديل بعض المواد والغيت الجزاءات وجرى استطلاع رأى الوزارات فى القانون. ومشروع قانون تنظيم نقل التكنولوجيا تضمن القانون ١٨ مادة تحتويها سبعة فصول، إلا أنه لم يصدر مستقل لنقل التكنولوجيا، وانما نجد أن الفصل الأول فى الباب الثانى من قانون التجارة رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ يتحدث عن نقل التكنولوجيا، ويشمل المواد من ٧٢ الى المادة ٨٧.

الباب الرابع

تقييم دور المناطق الحرة فى التنمية

الفصل الأول: الى أى مدى تحقق المناطق الحرة أهدافها ؟

الفصل الثانى: المناطق الحرة وزيادة التبعية للشركات متعددة الجنسيات

الفصل الثالث: حدود فعالية المناطق الحرة



الفصل الأول

الى أى مدى تحقق المناطق الحرة أهدافها ؟

أولا: استخدام أسلوب النفقة والمنفعة لتقييم دور المناطق الحرة

ثانيا: قدرة المناطق الحرة على تحقيق أهدافها



ونتناول فى هذا الجزء تحليل ثلاث نقاط هامة وهى: أولا دراسة لأى مدى تحقق المناطق الحرة أهدافها من حيث جذب الاستثمار الأجنبى وزيادة الصادرات ورفع مستوى التشغيل ونقل التكنولوجيا، وثانيا دراسة لأى مدى يؤدى الارتباط بالسوق العالمية الى التبعية للشركات متعددة الجنسيات والتى ينظر اليها من الناحية القانونية والسياسية على أنها تحقق تنمية تابعة فى جزر اقتصادية معزولة عن بقية قطاعات الاقتصاد القومى، فكيف تستطيع الدول النامية اذن رفع قدرتها التفاوضية مع الشركات متعددة الجنسية، وثالثا حدود فعالية المناطق الحرة، فذلك يتوقف على الاطار التشريعى والسياسة الاقتصادية المتبعة ودور الدولة فى رفع كفاءة المناطق الحرة.

ثانيا: قدرة المناطق الحرة على تحقيق أهدافها

من التحليل السابق اتضح لنا أن الفكرة الأساسية التى تقوم عليها انشاء المناطق الحرة فى الدول النامية تتمثل فى تهيئة مناخ الاستثمار وجذب الاستثمارات الأجنبية، وانتقال بعض الصناعات من الدول المتقدمة للتوطن فى الدول النامية. وتأمل الدول النامية من وراء ذلك زيادة حصيلة العملات الأجنبية وعلاج مشكلة اختلال ميزان المدفوعات، ورفع مستوى التشغيل ونقل التكنولوجيا وتطويرها. وقد كان انشاء المناطق الحرة فى الدول النامية أسلوبا ناجحا لجذب الاستثمارات الأجنبية اليها. ولعل اخفاق بعض المنطق الحرة فى الدول النامية فى تحقيق أهدافها يرجع الى ضعف البنية الأساسية وعدم توافر الكوادر الادارية، وتوافر هذين العاملين يؤدى الى تميز للوحدات الانتاجية

والخدمية داخل المنطقة الحرة، لعل ضعف البنية الأساسية وعدم توافر الكوادر الادارية أهم أسباب تعثر المناطق الحرة فى مصر.

أما عن أثر المناطق الحرة فى زيادة الصادرات فيتجلى فى الصناعات المتجهة للتصدير. ولكن يشترط لكى يؤثر قطاع التصدير على الدخل القومى أن يرتفع حجم الصادرات بطريقة ملحوظة. ويرى البعض أن المناطق الحرة فى الدول النامية لايمكنها أن تصبح عاملا محفزا للنشاط التصديرى، الا أن الوضع يختلف تماما فى الدول التى تنشىء وتدير المناطق الحرة بكفاءة، لتكون أحد أدوات التوجه التصديرى، ضمن أدوات أخرى، وينعكس ذلك على الاقتصاد القومى. وتنجح المناطق الحرة فى هذه الدول مثل الامارات وهونج كونج وتايوان. وهذا دليل على أهمية أن تكون سياسة انشاء المناطق الحرة جزء من سياسة أشمل للتنمية الاقتصادية. ويلعب حجم الدولة دورا حاسما فى ذلك، حيث يلاحظ أن الانتاج للتصدير فى الدول الصغيرة الحجم غالبا ماينمو بسرعة ويحتل نصيبا أوفر فى الناتج المحلى الاجمالى. الا أن النجاح الذى حققته دولة الامارات العربية وهونج كونج وتايوان فى مجال المناطق الحرة لايمكن تعميمه، ذلك لأن الدول صغيرة الحجم تستفيد من تقسيم العمل الدولى حيث يوجد طلب كبير المرونة على صادراتها فى الأسواق الخارجية، ويمكنها أيضا تحقيق حصيلة أكبر من العملات الأجنبية بزيادة الصادرات بمعدل أكبر من زيادة الواردات، ذلك لأن الواردات من السلع الوسيطة والسلع الرأسمالية يحتاج الى عملة أجنبية.

ومن خصائص المناطق الحرة زيادة نصيبها من واردات السلع الوسيطة التى تتمتع باعفاءات جمركية. وربما يكون ارتفاع مستوى الأجور وزيادة نصيب

الأجور فى القيمة المضافة هى الميزة المؤكدة للمناطق الحرة، وعليه فانه كلما زاد اندماج الدول النامية الصناعية فى تقسيم العمل الدولى كلما زاد نصيب الصناعة فى القيمة المضافة على المستوى القومى، وبالتالى ترتفع حصيلة العملة الأجنبية.

أما عن اثر المناطق الحرة بالدول النامية فى تحقيق هدف رفع مستوى التشغيل، فقد كان متواضعا لدرجة كبيرة، ذلك لأن البطالة لايمكن علاجها فقط من خلال التوجه التصديرى. الا أن هدف التشغيل من خلال سياسة التوجه التصديري قد أمكن تحقيقه فى الدول صغيرة الحجم مثل تايوان والامارات وسنغافورة...الخ. ومن الصعب اجراء عملية تقويم لمدى تأثير المناطق الحرة فى هيكل التشغيل واستقرار حجم التشغيل وظروف العمل، فقد أثبتت بعض الدراسات أن هيكل التشغيل فى المناطق الحرة فى الدول النامية يغلب عليه تشغيل النساء مما يخلق بعض المشكلات الاجتماعية.[١] وفى حالة عدم تنوع تشكيلة الصادرات فان حجم التشغيل فى قطاع التصدير يتأثر بالتغير فى الطلب العالمى وحالة الدورة الاقتصادية فى الدول المتقدمة. ويضاف الى ذلك أن قوانين بعض الدول تحظر أو تقيد نشاط النقابات العمالية فى داخل المناطق الحرة.

واستفادة الدول النامية ضئيلة من نقل التكنولوجيا عبر الشركات الأجنبية، لأن هذه الشركات غالبا ما تحبذ الاستثمار فى مجالات انتاجية كثيفة العمالة. وتقوم الشركات الأجنبية فى المناطق الحرة بنقل التكنولوجيا من خلال تدريب العمال

---

[١] قارن فى ذلك:
Morawetz, D.: Employment Implications of Industrialization in Developing Countries. A survey. in: Economic Journal, Vol. 84, 1974, p. 511.

الوطنيين على وسائل تحسين وضبط جودة الانتاج. وتستفيد المناطق الحرة فى عملية التدريب والتعليم للفنيين والمهندسين، حيث تضطر الشركات الأجنبية الى ضغط التكاليف، وأن تضع فى مستويات الادارة المختلفة عمالة وطنية متخصصة بعد تأهيلها ببرامج تدريبية متقدمة. كما أن من أهداف انشاء المناطق الحرة فى الدول النامية تنويع هيكل الانتاج وتعمير المناطق النائية وتحقيق التنمية الاقليمية، وذلك يشترط وجود بنية أساسية جيدة، الا أن انشاء معظم المناطق الحرة بالقرب من المراكز الصناعية التقليدية، كما فى مصر المناطق الحرة فى العامرية ومدينة نصر، لايعمل على تحقيق تنمية اقليمية سليمة.[1]

ويمكن ايجاز القول بأنه توجد للمناطق الحرة آثار ايجابية تتمثل فى رفع مستوى التشغيل، سواء بطريق مباشر أو غير مباشر، وزيادة الصادرات وبالتالى حصيلة العملة الأجنبية، وتحسين البنية الأساسية، واتاحة فرص للتعليم والتدريب الراقى للفنيين. كما تزيد منافع المناطق الحرة فى الدول النامية، خاصة فى المراحل الأولى للتصنيع، حيث يكون الانتاج للتصدير مستقلا عن سياسة الحماية. ولذلك تكون المناطق الحرة بمثابة جزر منعزلة تستخدم كأداة لسياسة التنمية الاقتصادية، وأحد أدوات السياسة الاقتصادية المتحررة. وعندئذ تصبح المناطق الحرة جزرا انتاجية للسلع الكمالية التى لا تستهلك محليا. ولاتوجد مخاطر فى البداية لصناعة التصدير المحلية، ذلك لأن التصريح باقامة مشروعات استثمارية يخضع لقواعد اختيار مشددة. ومع التوسع فى عملية

---

[1] راجع فى ذلك:
فاروق شقوير: دراسة مزايا المناطق الحرة فى مصر والخارج، قطاع المناطق الحرة بالهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، ١٩٨٧، ص ١١.
جمال السحراوى: أساليب ادارة ونظم المناطق الحرة فى مصر والعالم (دراسة مقارنة)، الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، القاهرة ١٩٧٩، ص ٢.

التصنيع تكتسب الصناعة الوطنية خبرة وقدرة علـــى المنافســـة مـــع منتجـــات المناطق الحرة فيها. وبذلك تصبح المناطق الحرة بوصفها جزر انتـــاج منعزلـــة بمثابة أداة جيدة لاستراتيجية التوجه التصديرى، خاصة فى الدول التى قطعـــت شوطا فى تطبيق استراتيجية احلال الـــواردات. وفـــى نفـــس الوقـــت تجـــد الاستثمارات الأجنبية المباشرة مناخا ملائما لايوفره استراتيجية احلال الـــواردات والانتاج فى ظل سياسة الحماية.

الفصل الثانى

المناطق الحرة وزيادة التبعية

للشركات متعددة الجنسيات

أولا: نشاط الشركات دولية النشاط بين التأييد والمعارضة

ثانيا: الشركات دولية النشاط كوسيلة لجذب

الاستثمار المباشر



المناطق الحرة وزيادة التبعية للشركات دولية النشاط

أولا: نشاط الشركات دولية النشاط بين التأييد والمعارضة

بصفة عامة تلعب الشركات متعددة الجنسيات دورا كبيرا فى رفع كفاء قطاع التصدير فى الدول النامية. وهناك دوافع لدى هذه الشركات العملاقة لنقل وتوطين بعض الصناعات فى الدول النامية، ولعل من أهمها الانخفاض النسبى فى تكلفة النقل واختصار الوقت اللازم للنقل. وترجع أهمية ذلك الى أن تكلفة النقل تمثل نسبة عالية من تكلفة المنتج النهائى فى الدول الصناعية. وتلقى الشركات متعددة الجنسية قبولا متزايدا فى الدول النامية خاصة تلك التى تتبنى استراتيجية التوجه التصديرى. والمنافع المتحققة للدول النامية من جراء ذلك تتمثل فى تقليل تكلفة حصولها على التكنولوجيا الحديثة والتدريب عليها، وفتح أسواق الدول الصناعية لمنتجات الصناعات التى تقيمها الشركات متعددة الجنسية فى الدول النامية. وهناك منتجات لايمكن انتاجها فى الدول النامية بدون نشاط الشركات متعددة الجنسية، وقيامها أيضا بتسويق هذه المنتجات عالميا. والاستثمار الأجنبى فى صورة نشاط الشركات متعددة الجنسية يشمل فضلا عن الانتاج والتسويق أيضا التمويل على المستوى الدولى. والمشكلة الرئيسة لدى الدول النامية فى تعاملها مع الشركات متعددة الجنسية تتمثل فى كيفية الاستفادة من النواحى الايجابية لنشاطها دون الوقوع فى شرك التبعية. ان علاقات التبعية المتشابكة تنشأ من خلال الشركات متعددة الجنسية وأسلوب الانتاج للتصدير. ولعل قوة المركز التفاوضى لهذه الشركات العملاقة يرجع الى كبر حجمها وسيطرتها على الأسواق العالمية، وارتقاء قدراتها الادارية والتكنولوجية،

بالاضافة الى تمتعها بحماية دولها، وقدرتها على توزيع الاستثمارات على أرجاء العالم، مما يعد وسيلة ضغط على الدول النامية للاذعان لشـــروطها. وعلـــى سبيل المثال تعرضت ساحل العاج لتهديد من شركة رينـــو الفرنســـية لصناعـــة السيارات بنقل نشاطها الى دول أخرى اذا لـــم تســـتمر المزايـــا والاعفـــاءات الضريبية التى تحصل عليها.[1]

ويهتم أنصار مدرسة التخلف والتبعية فى أمريكا اللاتينيـــة بدراســـة التبعيـــة الهيكلية للدول النامية للشركات متعددة الجنسيات، وتســـتند تحليلاتـــهم الـــى أن الانتاج فى المناطق الحرة لايندمج فى الاقتصاد القومى الا من خــــلال العمالـــة الوطنية والخدمات المقدمة، ماعدا ذلك من عناصر داخـــل الشـــركات متعـــددة الجنسيات فانها تتكامل رأسيا مع السوق العالمية. لذلك يضعـــف تـــأثير الـــدول النامية على عملية وطرق الانتاج. كما أن عملية الانتاج فى المناطق الحرة تعتمد على سلع وسيطة، وغالبا لايترتب على هذا الانتاج قيام تشـــابك صنـــاعى فـــى الاقتصاد القومى بروابط خلفي وأمامية كما هو منتظر، والسبب ربما يرجع الـــى تفضيل الشركات متعددة الجنسيات الى استيراد السلع الوسيطة من موردين فـــى دول أخرى يتمتعون بانخفاض التكلفة والثقة فى التعـــامل ومواعيـــد التوريـــد. ويضيف أنصار مدرسة التخلف والتبعية فى نقدهم لنشـــاط الشـــركات متعـــددة الجنسية فى الدول النامية أن الاستفادة من نقل التكنولوجيا الراقية غالبا مـــاتكون مقيدة ومحدودة. وتوجد تبعية للأسواق الخارجية، حيـــث تصمـــم وتنتـــج فـــى المناطق الحرة منتجات أساسا لاشباع الطلب الخـــارجى فـــى أســـواق الـــدول

[1] راجع فى ذلك:
Behtke,: Multinationale Unternehmen und Entwicklunslaender…,pp. 196.

الصناعية المتقدمة، ورقابة الشركات متعددة الجنسية علـــى الأســـواق العالميـــة لاتتيح فرصا لمنافسة السلع الوطنية. ومن جهة أخرى، فان التصنيـــع المتجـــه للتصدير والارتباط بالسوق العالمية، كما هو الحال فى المناطق الحرة، يمكـــن النظر اليه من الناحية القانونية والسياسية على أنه يحقق تنمية تابعة، ذلـــك لأن تلك المناطق الحرة تعتبر فعليا جزر انتاج معزولة، وحسب تعبير بـــوده Bode فان انشاء وتقوية هيكل اقتصادى منفصل عن الاقتصاد القومى يؤدى الى نمـــو غير متوازن على المستويين الاقتصادى والاجتماعى، مما يؤدى الى زيادة حـدة التخلف.[١]

وغالبا ما لا تطبق التشريعات الوطنية على المديرين الأجانب بالمناطق الحرة بنفس قوة تطبيقها على الشركات الوطنية، وفى حالة نشوب نزاع قانونى غالبـــا ماتتدخل الحكومات الأجنبية لمساندة شـــركاتها. ويـــرى بـــول ســـتريتين Paul Streeten أن الشركات متعددة الجنسيات تستمد قوتها التفاوضية من قدرتها علـــى توجيه حركة رأس المال والتكنولوجيا والتسويق على مستوى السوق العالميـــة، وهى نفسها خصائص الاستثمار الأجنبى المباشر.[٢] ومن جهة أخرى هناك مـــن الدراسات الاقتصادية مايشكك فى صحة أن الاستثمار الأجنبى المباشـــر يســـبب تبعية للدول النامية، وتزيد من حدتها بحجة أنه يوجد فى معظم الـــدول الناميـــة

[١] أنظر فى ذلك:
Bode, Th., Mueller, Debus, Th., E.: Die Auswirkungen von Direktinvestitionen auf das wirtschaftliche Wachstum und die Zahlungsbilanz von Malysia 1962-1971, Regensburg 1975. Pp. 14.

[٢] أنظر فى ذلك:
Streeten, P.: The Multinational Enterprise and Theory of Development Policy, in: World Development, Vol. 1, 1973. Pp. 1-14.

طاقة استيعابية معينة للصادرات.الصناعية قبل أن تنشأ مشكلات التبعية، ذلك لأن قاعدتها الانتاجية ضعيفة ومحدودة.[1]

ثانيا: الشركات دولية

النشاط كوسيلة لجذب الاستثمار المباشر

الدول النامية فى سعيها لجذب الاستثمارات الأجنبية أمامها عدة اختيارات حسب نوع الصناعة والنشاط الاقتصادى، ويمثل ذلك أداة للتأثير فى عملية التفاوض مع الشركات متعددة الجنسية بشأن الاستثمار فى المناطق الحرة. والشركات متعددة الجنسيات كقوة اقتصادية هائلة تسعى الى تحقيق الربح فى كافة أنحاء الكرة الأرضية، ولاتبحث عن امتلاك قوة سياسية، لذلك فهى تبحث عن أفضل مناخ للاستثمار، ويمكن القول بأن انشاء منطقة حرة للانتاج والتصدير يجب أن تكتسب أولوية فى هذا المجال. وتستطيع الدول النامية أن تحوز فى تفاوضها مع الشركات متعددة الجنسيات نفس قوة التأثير اذا ما كانت تهيىء للاستثمار الأجنبى مناخ جيد للاستثمار، وذلك بتوفير البنية الأساسية ونظم حديثة للاتصالات والمواصلات. ان القوة التفاوضية للدول النامية تكون بتوفير اطار تشريعى ومؤسسى جيد وادارة حديثة. وارتفاع درجة تطور علاقات السوق فى الدول النامية يلعب دورا فى رفع القدرة التنافسية للصناعة المحلية. والمناطق الحرة تعتبر أداة فعالة فى هذا المجال. وامكانيات الاختيار توقف على

[1] أنظر فى ذلك على سبيل المثال:
Helleiner, G., K.: Manufacturing for Export, Multinational Firms and Economic Development, in: World Development, Vol. 1, 1973. Pp. 13-21.

نوع الاستثمار ونوع النشاط الاقتصادى والدولة المصدرة لرأس المال والاستثمارات. ويمكن تقديم حزافز واعفاءات ضريبية للاستثمار فى مجالات معينة، ولعل طبيعة المنطقة الحرة كجزيرة اقتصادية معزولة يتيح للدولة النامية امكانية الرقابة عليها بسهولة.

وهناك نقطة خلاف يجب اثارتها فى هذا المجال، وهى الى أى مدى ترحب الشركات متعددة الجنسيات بمشاركة الشركات الوطنية لها فى عمليات الانتاج والتصدير بالمناطق الحرة. فمن جهة يرى البعض أن هذه المشاركة ترفع من درجة رقابة الدولة النامية على نشاط الشركات متعددة الجنسيات، ومن جهة أخرى يرى البعض أن هذه الرقابة مكلفة ولاضرورة لها.[1] كما أن قيام الشركات متعددة الجنسيات بنقل التكنولوجيا يكون أكثر فعالية فى حالة مشاركة الشركات الوطنية لها فى الملكية.

[1] أنظر فى ذلك:
Penrose, E.: Ownership and Control, Multinational Firms in Less Developed Countries, in: Helleiner, G. K., A World Divided…pp. 154.

الفصل الثالث

حدود فعالية المناطق الحرة

أولا: دور الدولة فى رفع كفاءة المناطق الحرة

ثانيا: القدرة التنافسية للمناطق الحرة

ثالثا: عوائق تواجه تسويق منتجات المناطق الحرة بالدول النامية

حدود فعالية المناطق الحرة

ان المنافع التى تحققها الدولة من اقامة المناطق الحرة بها يتوقف من ناحيـة على الاطار التشريعى والسياسة الاقتصادية المتبعة، ومن ناحية أخرى يتوقـف ذلك على كيفية مواجهة التحديات الخارجية والداخلية، ونشرح ذلك فيما يلى:

أولا: دور الدولة فى رفع كفاءة المناطق الحرة

سبق أن ذكرنا أن كفاءة وفعالية المناطق الحرة فى أداء دورها يتوقف علـى نظام الحوافز وتنفيذ اجراءات لرفع القيمة المضافة. وعند تقييم نظـام الحوافـز والاعفاءات المقدمة للاستثمارات الأجنبية يقاس الى أى مدى ينجح هذا النظـام فى جذب الاستثمار الأجنبى ويحقق منافع للدول النامية. أما بالنسـبة لمسـاهمة المناطق الحرة فى رفع القيمة المضافة فذلك يتوقف على امكانيات الدولة الناميـة لرفع القيمة المضافة من خلال انشاء المناطق الحرة.

ونشرح فيما يلى نظام الحوافز فى المنطقة الحرة ومساهمته فى رفع القيمـة المضافة.

(١) نظام الحوافز فى المنطقة الحرة

من أهم مقومات انشاء المناطق الحرة، كما سبق ذكره، تشجيع المسـتثمرين على اقامة مصانع ذات كفاءة عالية، واتاحة ايجار مناسب لـلأرض وقـروض ميسرة منخفض الفائدة، وتقديم اعفاءات جمركية علـى الـواردات مـن الآلات والسلع الرأسمالية والسلع الوسيطة، ومنح اعفاءات وتخفيضات جمركية. وتعتـبر

الاعفاءات الجمركية فى المناطق الحرة شىء أساسى ولاتستطيع الدول النامية الغاؤه، وفى نفس الوقت تمثل هذه الاعفاءات خسارة لخزينة الدولة النامية. ولايجب أن تكون هذه الاعفاءات الجمركية كبيرة بدرجة تفوق المنافع التى تعود من اقامة المناطق الحرة، كما أن اقامة مصانع نمطية فى المناطق الحرة يسهل عملية توطن الانتاج فيها.

وقد تقدمت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO بمقترحات عدة لتهيئة الدول النامية لنقل وتوطن بعض الصناعات بها، من ذلك مثلا أن تقدم الدول النامية اعفاءات ومزايا ضريبية، واتاحة تسهيلات ائتمانية وقروض ميسرة لاستيراد السلع الرأسمالية والتكنولوجية، والنهوض بمستوى التعليم الفنى والتدريب.[1] الا أن منح مثل هذه الاعفاءات والمزايا للمشروعات المقامة فى المناطق الحرة لايخلو من انتقاد، لذلك تنص تشريعات بعض الدول على سحب هذه المزايا من المشروعات غير الجادة والتى لا تقام خلال عشرة سنوات من تاريخ التصريح باقامتها. أما التسهيلات الائتمانية والقروض منخفضة التكلفة فيجب منحها فقط للمشروعات التى يتفق نشاطها مع أهداف التنمية الاقتصادية، مثل رفع مستوى التشغيل، أو رفع مستوى مهارة وانتاجية العاملين أو زيادة اندماج الصناعة الوطنية فى السوق العالمية أو تقدي مساعدات فنية للمشروعات الوطنية....الخ وفى هذه الحالة يكون منح القروض والتسهيلات الائتمانية ذو نفع عظيم للدول النامية، وذلك لارتباط منحها بالمساهمة فى تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية. ولاشك فى أن منح مثل هذه القروض والتسهيلات الائتمانية دون

[1] أنظر فى ذلك:
Lo, J. P. C.: Country Paper on Study on Free Zone Industrial Estates, UNIDO, ID/WG 112/27, New York 1972. Pp. 49

اشتراط مساهمتها في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية يكـــون بمثابـــة تبديـــد للموارد، خاصة عند ندرة عنصر رأس المال وهى الحالة الغالبـــة فـــى الـــدول النامية.

ولكن الى أى مدى تكون الاعفاءات الضريبية وسيلة جيدة لتشجيع الاستثمار، فذلك يتوقف على مدى فعاليتها فى توطن الصناعة فى الدول الناميـــة وجـــذب الاستثمارات الأجنبية، خاصة فى المراحل الأولى لقدوم الشركات الأجنبية يكـون للاعفاءات الضريبية دورا كبيرا فى تشجيعها حتى تحقق أرباحا وعائدا مناســـبا على استثماراتها. وبصفة عامة يمكن القول بأن الدول النامية عندما تتيح مناخـــا جيدا وملائما للاستثمار، وتشجع المستثمرين على اقامة مشـــروعات بالمنـــاطق الحرة، فانها تظهر بذلك قدرا كبيرا من المرونة، كما تتيح التفاوض من جديد مع الاستثمارات الأجنبية بعد انقضاء فترة الاعفاءات.

وينبغى منذ البداية مراعاة الى أى مدى يؤثر قيام المناطق الحرة فى زيـــادة حجم الصادرات ورفع مستوى التشغيل والتدريب. ان اقامة مناطق حـــرة فـــى الدول النامية مع منح تسهيلات واعفاءات بلا حدود سيقلل بلا شك من منافعـــها ويربط الدول النامية بعلاقات تبعية للشركات متعددة الجنسيات. ذلك لأن تطبيـــق استراتيجية التوجه التصديرى على اطلاقها بلا ضوابط سيؤدى الى نفس الفشـــل الذى وقعت فيـــه اســـتراتيجية احـــلال الـــواردات. وكمـــا يعـــبر ســـبرامنيان Suprahmanian عن ذلك فى دراسة له حول المناطق الحرة والشركات متعـــددة

الجنسيات بأن فشل حوافز الاستثمار في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية ينطبق أيضا على استراتيجية التوجه التصديرى اذا لم تراجع وتقيم باستمرار.[1]

(٢) أثر المناطق الحرة فى زيادة القيمة المضافة

عند اقامة المناطق الحرة وادراتها بكفاءة فانه من الممكن ارتفاع القيمة المضافة عن طريق زيادة حصيلة النقد الأجنبى وارتفاع مستوى الأجور، وزيادة توريد خامات ومستلزمات انتاج من داخل البلد المضيف للاستثمار الأجنبى، وارتفاع حصيلة الخزينة العامة من الرسوم والايجارات فى المناطق الحرة. ان حجم الأجور كأحد مكونات القيمة المضافة يمكن زيادته اما عن طريق زيادة حجم التشغيل أو عن طريق ارتفاع مستوى الأجور. ان ارتفاع حجم التشغيل يمكن أن يكون ضئيلا نسبيا، ذلك لأن المناطق الحرة تعتبر مناطق محدودة المساحة ومنعزلة. كما أن امكانية زيادة القيمة المضافة عن طريق رفع مستوى الأجور غالبا مايكون محدودا للغاية، ذلك لأن العائد الاقتصادى لتوطن الانتاج ينخفض بالمقارنة لارتفاع متوسط الأجور. وحتى بافتراض أن هذه الزيادة فى الأجور تتكافأ مع زيادة الانتاجية فانه من الجائز انخفاض فرص العمل، ذلك لأنه يمكن الحصول على نفس القدر من حجم الانتاج بعدد أقل من المشتغلين، واذا كان يحدث عكس ذلك بأن ارتفاع الانتاجية أقل من ارتفاع الأجر فان الشركات الأجنبية ستقلل من نشاطها فى المناطق الحرة. وينطبق هذا التحليل أيضا على حصيلة الخزانة العامة من الرسوم والايجارات فى المناطق الحرة، حيث أن لها حدودا معينة، وليس من مصلحة الاستثمار الأجنبى أن يتخطى هذه

[1] أنظر فى ذلك: Subrahmanian, K., K., Pillai, M. P.: Multinational Firms and Export Processing Zones, in: Economic and Political Weekly, 26. August 1978, pp. 1477.

الحدود. ولايمكن بأى حال أن تتخطى حصيلة الرسوم والايجارات فى المناطق الحرة حدودها المقدرة، والا ارتفعت تكلفة الانتاج التى هى العامل الجوهرى لتوطن الانتاج والاستثمار الأجنبى فى المناطق الحرة.

على أنه توجد امكانية لرفع القيمة المضافة بزيادة اندماج الاقتصاد القومى فى السوق العالمية، وتشابك العلاقة بين الشركات الوطنية الشركات متعددة الجنسيات. فاذا كانت الشركات الوطنية لديها القدرة على المنافسة فى توريد المواد الخام ومستلزمات الانتاج والسلع الوسيطة للشركات الأجنبية، فان ذلك سيؤدى الى مزايا انخفاض تكلفة الانتاج للشركات الأجنبية حيث تنعدم تكلفة النقل الواردات من الخارج، فيمكن التمتع بمزايا انخفاض تكلفة هذه المواد الأولية والسلع الوسيطة فى السوق المحلية.

مما سبق يتضح الى أى مدى أن نجاح المناطق الحرة فى تحقيق أهدافها التنموية يرتبط مباشرة بمدى وضوح السياسة الاقتصادية ودقة تنفيذها. فعندما تطبق دولة ما سياسة التوجه التصديرى فانها تشجع بالتالى الصناعة المحلية من أجل رفع قدراتها التنافسية، ويمكن بالتالى قيام صناعات وسيطة ومغذية، والتى تستطيع اقتحام أسواق خارجية عن طريق المناطق الحرة. وحيث أن الشركات الأجنبية تضع اعتبارا كبيرا لجودة السلع الوسيطة فانها ستقدم بالتأكيد المعونة من أجل النهوض بمستوى الجودة فى الصناعة المحلية. غير أن وجود صناعات وسيطة ومغذية قادرة على المنافسة يعد عاملا هاما لقيام صناعة جيدة للمنتج النهائى، وذلك بفضل روابط الانتاج الأمامية مع الصناعات الوسيطة والمغذية.[1] من هنا تتضح أهمية وضرورة الجهود الحكومية لتشجيع الانتاج

[1] أنظر الدراسة التالية للأمم المتحدة:

القومى ودعم الروابط مع الشركات الأجنبية. ومن الواضح أن نجـاح المنـاطق الحرة لايتطلب وجود نظام الحوافز بداخلها فقط، وانما يجب أيضا وجود نظـام حوافز للشركات خارج المنطقة الحرة، وربما يكون ذلك هو السبيل الوحيد لرفـع القيمة المضافة للصناعات الوسيطة والمغذية.

ثانيا: القدرة التنافسية للمناطق الحرة

بعض المناطق الحرة فى الدول النامية يمكن أن تنخفض فعاليتها وتتعـرض لمصاعب اذا تنافست فيما بينها لاستقدام الشركات الأجنبية للانتاج بـها وفتـح أسواق خارجية لمنتجاتها، وتضطر الى تقديم مزيد من الحوافز والاعفـاءات، ويخشى فى نفس الوقت أن تتضاءل مزايا مستوى الأجر المنخفض فى بعـض الدول الصناعية الجديدة مما قد يؤدى الى زيادة القدرة التنافسية لمناطق حرة فـى دول أخرى تقدم مزيدا من الحوافز.[1]

وفى هذه الحالة فان انشاء مناطق حرة جديـدة يصعـب تعويـض جوانـب القصور فيها، مثل سوء اختيار الموقع أو سوء الادارة، بتقديم مزيد من الحوافـز والتسهيلات، ذلك لأن قرار المستثمر الأجنبى يتوقف على ايجاد عوامل أخرى

United Nations: Transnational Corporation linkages in Developing Countries. The Case of Backward Linkages via Subcontracting, United Nations Center on Transnational Corporations, ST/ctc/17, New york 1981. Pp. 9.

[1] أنظر فى ذلك:
UNCTAD: Export Policies in Developing Countries. Some Aspects of the Operations of Export-Processing Zones in Developing Countries. Some Aspects of the Operation of Export Processing Free Zones in Developing Countries, Report by the UNCTAD Secretariat, UNCTAD TD/B/C.2/149, 11.4.1975. pp. 3.

وخاصة توفر عنصر العمل الماهر والبنية الأساسية والاستقرار السياسي، وتوفر مناخ استثمار جيد بشكل عام. وعلى المدى الطويل لايمكن تعويض أى قصـــور فى المناطق الحرة بتقديم حوافز وتسهيلات مصطنعة، لذلك على الدول النامية أن توفي بالشروط الأساسية لانشاء المناطق الحرة. ويجب علـــى القـائمين علـــى تخطيط المناطق الحرة فى الدول النامية تجنب التوسع غير المشروط فى المزايـا والاعفاءات لجذب الاستثمارات الأجنبية الى المناطق الحرة، مما قد ينتج عنـــه تسابق الدول المجاورة وتحذو حذوها.

كما يخشى أيضا أن تحدث مثل هذه المنافسة أيضا بين المناطق الحرة داخـل نفس الدولة، ويحدث ذلك فى الدول الناميـــة الصناعيـــة الجديـــدة علـــى وجـــه الخصوص، حيث تحاول حكوماتها تقديم تعويض لارتفاع مستوى الأجور بـــــها فى السنوات الأخيرة، وحتى يمكن تجنـــب هـــروب الاســـتثمارات الأجنبيـــة. ولاشك فى أن انخفاض مستوى الأجور فى الدول النامية عـــامل هـــام لجـــذب الاستثمارات الأجنبية، الا أن ذلك لايعنى أن الاستثمارات الأجنبية ستهرب مـــن المناطق الحرة فى الدول النامية التى يرتفع فيها مستوى الأجور، فـــلا يجـــب اغفال أن الأنشطة الانتاجية للشركات الأجنبية تعمل على رفع مستوى الانتاجيـــة فى الدول النامية، وأصبح عنصر العمل فى الكثير منها قادر على انتاج ســـلع عالية الجودة، مما يعنى ان الشركات الأجنبية لاتتنازل عن طرق انتـــاج كثيفـــة العمل أو عن توطين انتاجها فى الدول النامية.

ويلاحظ أن استمرار أنشطة الانتاج للشركات الأجنبية فى الدول النامية لفـــترة طويلة نسبيا أدى الى تقليل المخاطر التى تواجهها، كما أنها قد عالجت مشـــكلات ضبط جودة الانتاج ومشكلات التسويق. أما مشكلات ضعف الادارة فانه يمكـــن

علاجها، وذلك حسب نتائج دراسة قامت بها منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD.[1] ومن المؤكد أن توفير قوى عاملة ماهرة في الدول النامية مع انخفاض نسبى لمستوى الأجور بها سيحفز الشركات الأجنبية على نقل عمليات الانتاج الراقية والمعقدة من الدول الصناعية الى الدول النامية.

ولكن الى أى مدى تقلل الدول النامية من كفاءة المناطق الحرة بها عند تقليل المنافسة فى تقديم الحوافز والتسهيلات، فذلك يتوقف عليها أولا، وكلما أقامت صناعة جيدة تعتمد على رفع مستوى البحث والتطوير والتعليم الفنى والتدريب والقدرة على المنافسة، فان ذلك يقلل من المخاطر التى تواجهها المناطق الحرة.

ثالثا: عوائق تواجه

تسويق منتجات المناطق الحرة بالدول النامية

مما يدعو التى التفكير انخفاض فرص تسويق منتجات المناطق الحرة بالدول النامية فى أسواق الدول الصناعية بسبب اجراءات الحماية والميركانتيلية الجديدة التى تتبعها الدول الصناعية ضد صادرات السلع الصناعية للدول النامية، مما يؤثر على القدرات التنافسية للمناطق الحرة. وبصفة عامة يمكننا القول بأن منتجات الدول النامية من السلع الصناعية تواجه معدلات عالية من الحماية فى أسواق الدول الصناعية أكثر مما تلقاه منتجات الدول الصناعية ذاتها، فبينما يصل متوسط سعر الضريبة الجمركية على الواردات الصناعية من الدول الصناعية نحو ٦,٥%، فانها ترتفع الى حوالى ١١,٨% السلع الصناعية من

---

[1] أنظر فى ذلك: UNCTAD: International Sub-Contracting Agreements in Electronics...p. 26..

الدول النامية. ولو استثنينا البترول من صادرات الدول النامية، فـان التعريفـة الجمركية على صادرات الدول النامية الى أسواق الدول الصناعية تبلـغ نحـو ١٥%، وذلك حسب تقديرات دراسة لمحبوب الحق.[1] وتفسير ذلك أن الصادرات الصناعية التقليدية من الدول النامية تفرض عليها تعريفة جمركية عالية نسبيا فى الدول الصناعية، وذلك لانخفاض القدرة التنافسية للدول الصناعية فـى مجـال انتاج هذه السلع. وحتى فى حالة وجود اتفاقية لمعاملة تفضيلية للـدول الناميـة والتى بموجبها تعامل صادرات الدول النامية مثل صادرات الدول الصناعية، فان نظام الحصص يحد من قدرة الدول النامية على زيادة صادراتها منخفضة الثمن.

وفى دراسة أجراها جليسمان Glisman وآخـرون حـول هيكـل التعريفـة الجمركية على واردات ألمانيا الاتحادية، وبصفة خاصة وارداتـها مـن الـدول النامية، وجد أن الحماية الجمركية ليس لها أية فعالية الا فى حالة الواردات مـن السلع كثيفة العمل والمواد الخام، وهى صادرات الدول النامية غالبا. أما واردات السلع الصناعية مثل الآلات والأليكترونيات فتتمتع بتعريفة جمركية منخفضـة. وقد أوضحت هذه الدراسة أيضا أن فروع الصناعة التى تتمتع بانخفاض التعريفة الجمركية يكون معدل نمو وارداتها أكبر من فروع الصناعة التى بـها معـدل حماية مرتفع.[2] واذا علمنا أن المناطق الحرة بالدول النامية بها غالبـا فـروع

---

[1] أنظر في ذلك:
Haq, M.: Developing Countries Alternatives, in: Hughes, H.: Prospects for Partnership....p. 129.
Donges, J. B., Riedel, J.: The Expansion of Manufactured Exports in Developing Countries...p. 61.

[2] أنظر في ذلك:
Glisman, H.-H., Neu, A., Hiemenz, U., Rabenau, K. v.: Zoelle und nicht-tarifaere Handelshemmnise im Warenaustausch zwischen der Bundesrepublik Deutschland und Drittlaendelrn, insbesondere Entwicklungslaendern, in: Die Weltwirtschaft, 1971, Heft 1, pp. 62.

صناعات كثيفة العمل مثل الملابس الجاهزة ومنتجات الجلود، وفروع صناعات كثيفة رأس المال مثل الأليكترونيات والأجهزة الكهربائية، فان معدل نمو صادرات السلع كثيفة رأس المال سيكون أكبر من معدل نمو صادرات السلع كثيفة العمل. وتلعب منتجات الأليكترونيات والسلع الكهربائية فى المناطق الحرة بالدول النامية دورا هاما بسبب ارتفاع معدل نمو واردات الدول الصناعية من هذه السلع. ولذلك يصبح من الضرورى أن تقوم الدول النامية بتنويع هياكل الانتاج بها بحيث يتضمن انتاج سلع تتمتع وارداتها بالدول الصناعية بمعدل نمو مرتفع. ويلاحظ أن الدول النامية التى اتبعت استراتيجية التوجه التصديرى قد استفادت من خصائص هيكل التعريفة الجمركية فى الدول الصناعية، وهو لصالح واردات السلع الأليكترونية وكثيفة رأس المال. وطبقا لذلك استطاعت منتجات هونج كونج وتايوان وسنغافورة على سبيل المثال أن تغزو أسواق الدول الصناعية.

كما توجد فرص لاتساع حجم صادرات الدول النامية من السلع الوسيطة والتى تدخل فى انتاج سلع نهائية بالدول الصناعية، وبصفة خاصة كما يحدد شينرى Chenrey ، عندما تكون الشركات متعددة الجنسيات هى المنتجة للسلع الوسيطة والنهائية.[١] وفى دراسة أجراها هيلأينر Helleiner حول الصادرات الصناعية يستنتج أن الشركات متعددة الجنسيات فى هذه الحالة سوف تسعى بكل

---

[١] أنظر فى ذلك دراسة شينرى حول التصنيع واتجاهات التجارة العالمية:
Chenery, H. B., Hughes, H.: Industrialization and Trade Trends: Some Issues for the 1970s, in: Hughes, H. (Ed.): Prospects by Partnership,…pp 15.

ماتستطيع من تأثير من أجل ألا تخضع صادرات الدول النامية من السلع الوسيطة الى الدول الصناعية لمعدل حماية مرتفع.[1]

ان فرص التوسع فى مجال الانتاج للتصدير بالمناطق الحرة فى الدول النامية قد تواجه مخاطر مثل عزوف المستثمرين بالدول الصناعية عن الاستثمار فى المناطق الحرة أو أن يتراجع الطلب فى الدول الصناعية على منتجات المناطق الحرة بالدول النامية. ومن هنا تأتى مخاوف بعض الدول النامية ألا تجد المناطق الحرة المنشأة حديثا فرصا لتصدير منتجاتها، ولاتؤدى دورها كأداة ناجحة للتنمية، وذلك قد يكون لتراجع المستثمرين الأجانب عن الاستثمار فى المناطق الحرة أو انخفاض الطلب بالدول الصناعية على منتجاتها. هذه الفرضية يجب دراستها فلا تؤخذ هكذا على علاتها، ويجب التحقق من مدى صحتها، وذلك بمعرفة دوافع وسلوكيات الاستثمار الأجنبى المباشر. ففى دراسة أمبيريقية أجريت على شركات ألمانية تمثل نحو ٢٠% من حجم التشغيل والمبيعات للشركات الألمانية، وجد أن استثمارات هذه الشركات فى البلدان النامية قد ارتفعت من ٨% سنة ١٩٦٥ الى نحو ٢٣% سنة ١٩٧٥، وكانت أهم دوافع المستثمرين تتمثل فى رغبتهم فى ضمان تسويق المنتجات والقرب من الأسواق. والدافع الثانى هو الرغبة فى توطين انتاج بعض الصناعات فى الدول النامية بسبب انخفاض تكلفة الانتاج والنقل، خاصة فى فروع انتاج السلع الاستهلاكية والألياف الصناعية أكثر منها فى صناعة السلع الاستثمارية. والدافع الثالث للاستثمار وتوطين الانتاج فى الدول النامية هو الرغبة فى التخلص من اجراءات حماية البيئة التى تطبقها الدول الصناعية. وبينت هذه الدراسة أيضا أن الشركات

---

[1] أنظر فى ذلك:

Helleiner, G. K.: Manufactured Exports….p. 28.

الألمانية صغيرة ومتوسطة الحجم فى طريقها لتوسيع نشاطها واستثماراتها فـــى الدول النامية مستقبلا، أما الشركات كبيرة الحجم فقد اشترطت ضمـــان ســـوق واسعة لاستثماراتها أولا.[1] ويتزايد اقبال المستثمرين على توطين انتـــاج بعــض السلع بكفاءة بالدول النامية اذا توفرت عوامل من أهمها حالة ســـعر الصـــرف بالدول الصناعية وارتفاع مستوى الأجور بها وتزايد اجراءات حماية البيئـــة. والجدير بالذكر أن ارتقاء نظم التعليم والتدريب بالدول النامية سيزيد من فـــرص انتقال الاستثمارات الأجنبية اليها.

كما أن طلب الدول الصناعية على منتجات المناطق الحرة بـــالدول الناميـــة يضع حدودا لنمو صادراتها. واذا اتسع حجم صادرت الدول النامية من الســـلع كثيف العمل الى الأسواق الخارجية، فسيكون تأثير ذلك بالغ الأهمية، حيث ستقل استفادة كل دولة نامية من ميزة انخفاض الأثمان بها. وقد أجرى كرافيز Kravis دراسة على التجارة الخارجية لواحد وعشرين دولة نامية لمعرفة الى أى مـــدى تؤثر العوامل الداخلية والخارجية على استفادة الدول النامية مـــن التوســـع فـــى التجارة العالمية،[2] ويقصد بالعوامل الخارجية انخفاض مرونة الطلـــب والدخـــل، واتباع سياسة احلال الواردات وتطبيق سياسة تجارية جامدة. واستنتج كرافيز أن مشكلة نمو صادرات الدول النامية تعود الى نقص كفاءة وقدرات كل دولة نامية على حدة لاقتناص فرص التصدير، وضعف قدرتها على تخصيـص Allocation

---

[1] أنظر في ذلك:
Halbach, A. J.: Produktionsverlagerungen in Entwicklungslaendern, in: IFO-Schnelldienst, 29. Jg. No. 35. 1976. Pp. 21.

[2] أنظر في ذلك:
Kravis, I. B.: External Demand and Internal Supply Factors in LDC Export Performance, in: Banca Nazionale del Lavoro, Quarterly Review, Vol. 23, 1970. Pp. 157.

أفضل لمواردها الاقتصادية. وبفرض وجود ترابط بين نجـــاح أداء الصـــادرات وتزايد القدرة التنافسية فى الصادرات التقليديــــة مـــع زيـــادة تنويـــع تشـــكيلة الصادرات، فان التوسع فى الصادرات لايمكن أن يعزى فقـــط الـــى ظـــروف الطلب الخارجى. ومن الأسباب أيضا المغالاة فى تقويم عملات الـــدول الناميـــة وارتفاع تكلفة مدخلات صناعات التصدير، وهذا مايتيح فرصة لتطبيق سياســـة احلال الواردات. ويمكن القول بصفة عامة أن واردات الدول الصناعيـــة مـــن الدول النامية ضئيلة نسبيا، وهذا يعطى فرصا لزيادة صادراتها من السلع غـــير التقليدية. وبالاضافة الى ذلك فانه ليس من المحتم زيادة حجـــم واردات الـــدول الصناعية من الدول النامية، خاصة اذا ما حدث احلال صادرات دول صناعيـــة بصادرات دول نامية.

خاتمة:

تناولنا فى هذا الكتاب حول اقتصاديات التصدير والمناطق الحرة أهمية استراتيجية بتشجيع الصادرات، والآثار المتوقعة من انشاء المناطق الحرة فى الدول النامية على التنمية الاقتصادية. ودرسنا بصفة اصة حالة الاقتصاد المصرى.

ونصل فى الختام الى بعض النتائج نوجزها فيما يلى:

١.الدول النامية ومنها مصر، قدرتها التنافسية ضعيفة فى المراحل الأولى للتصنيع، وفى هذه الحالة يكون انشاء المناطق الحرة أداة فعالة للتنمية وبشروط معينة، خاصة اذا قامت بتطوير قدراتها الصناعية، ورفع مستوى الانتاجية الحقيقية، وجذب الاستثمار الأجنبى المباشر للعمل أيضا خارج المناطق الحرة.

٢.ينتج عن انشاء وتشغيل المناطق الحرة آثار اقتصادية توزيعية قليلة، حيث أن المنطقة الحرة تحتاج الى استيراد كافة عوامل الانتاج من الخارج فيما عدا العمل. وهى تساهم قليلا عن طريق المشاركة فى السوق المحلية طالما كان مستخدمى المنطقة الحرة ممنوعين تماما من البيع فى السوق المحلية أو تحدد كمية ماتبيعه فى السوق المحلية بعد دفع الضرائب الجمركية تماما كأنها مستوردة من الخارج.

٣.المناطق الحرة تجلب القليل من التكنولوجيا خاصة اذا كانت الصناعات القائمة فى المناطق الحرة كثيفة العمل تستخدم تكنولوجيا متوسطة وليست متقدمة. وقد تجلب المناطق الحرة صناعات هامشية تستخدم استثمارات منخفضة

وتحقق أرباح زهيدة. وطبقا لقواعد منظمة التجارة العالمية WTO فان منح بعض الحوافز للمستثمرين في المناطق الحرة يعد دعما يتعارض مع قواعد حرية التجارة وقد تلغى مستقبلا. ويثور سؤال حول الفوائد المتحققة من هذه الحوافز على ميزانية الدولة، بمعنى آخر هل ضياع ايرادات قدمت في شكل اعفاءات ضريبية يمكن تعويضها في صورة زيادة الصادرات السلعية والخدمية للمناطق الحرة. يجب أن ندرك جيدا أن تحفيز المناطق الحرة للصادرات يعتبر أداة مؤقتة أو تخلق مرحلة انتقالية الى نمو اقتصادى أكبر.

٤.ان استراتيجية تشجيع الصادرات بانشاء المناطق الحرة في دول النمور الأسيوية لايجب أن يصرف انتباهنا عن أن التنمية الصناعية المبكرة في تلك الدول هي التي سجلت نموها الاقتصادى السريع، ولم تبدأ أو تستخدم المناطق الحرة في عمليات التصنيع والتجميع الا بعد أن حققت نمو متسارع في الانتاجية والقدرة التنافسية الدولية، فذلك حدث فعلا بفضل انشاء وتدعيم الصناعة الوطنية في السوق المحلية أولا قبل أن يحدث في المناطق الحرة. كما أن تطورها الصناعى ونموها الاقتصادى قد نهض باستثمارات خاصة وعامة، واقتباس عمليات انتاج وتكنولوجيا أجنبية، واتباع سياسة واضحة لتطوير وتحسين المستوى التكنولوجي لعمليات الانتاج. لذلك كله يجب أن ندرك أن استخدام المناطق الحرة كأداة لتسهيل حركة التجارة العالمية لايجب أن ينظر اليها أو حتى استخدامها أداة أساسية لتحقيق تنمية اقتصادية ذات توجه تصديرى، الا بعد تكوين قاعدة انتاجية وصناعية وطنية قادرة على المنافسة.

٥.ان استراتيجية التوجه التصديرى التى تستخدم المناطق الحرة كأداة للتنمية ترتكز فقط على المزايا النسبية لرخص عنصر العمل تعتبر مجرد مرحلة في

طريق تطورى للدول النامية. والاعتماد عل المناطق الحرة كأداة للتنمية يكــون فعالا اذا كانت الدولة النامية تقدم ميزة نسبية وحيــدة بتوفـر عنصــر العمــل الرخيص.

٦.بعض الدول النامية في آسيا وأمريكا اللاتينية حققت معدلات نمو مرتفعــة فى الناتج المحلى الاجمالى أكثر من ٥% فى المتوسط سنويا، ولكن هذا النمـــو يرجع فى جزء قليل منه الى انشاء المناطق الحرة الكثيرة فيها، فمعظمها اعتمـد على توليفة من السياسات تشمل الاستقرار السياســي والديموقراطــي وبرامــج للاصلاح الاقتصادى والسياسي، وكان ذلك مصحوبا بجذب الاستثمارات الأجنبية على المستوى القومي وليس فقط فى المناطق الحرة.

٧.اذا أخذنا في الاعتبار حالة الاستقرار السياسى والاجتماعى فــى مصــر والنمو الاقتصادى المرتقب فى المستقبل وعضويتها فى منظمة التجارة العالميــة وكبر حجم سكانها واتساع السوق فيها، ومكانتها المرموقة بتوفر عنصر عمـــل ماهر وأكبر قوى عاملة منتجة فى أفريقيا، فان مصر الآن مؤهلة لأن تكون أكبر دولة مستقبلة للاستثمارات الأجنبية فى أفريقيا والشرق الأوسط.

٨.وبمواصلة عملية الاصلاح الاقتصادى وتحرير التجارة الخارجية تضمــن مصر جذب الاستثمارات الأجنبية فى مجال الصناعة بما تجلبه من تكنولوجيـــا حديثة ورفع مستوى التشغيل ومهارة عنصر العمل. وستجد الشــركات متعــددة الجنسيات مناخ استثمار ملائم فى مصر، وعندئذ تضمـــن مصــر ان تســاهم المناطق الحرة فى رفع مستوى التشغيل وتخفيف على مشكلة البطالة.

٩.يجب أن تتجه استراتيجية التنمية الاقتصادية والتخطيط الاقتصادى فى مصر أكثر نحو ايجاد فرص جيدة للاستثمار المحلى والأجنبى المباشر وذلك بتحسين مناخ الاستثمار بتطبيق أكثر فعالية للاصلاح الاقتصادى وانتهاج اقتصاد السوق والمنافسة.

المراجع:

أولا: مراجع باللغة العربية:

١. أنور عبد الخالق: المناطق الحرة وأثرها على التجارة الخارجية، دراسة مقارنة، في: مؤتمر مشكلات التجارة الخارجية فى مصر، بكلية التجارة جامعة عين شمس، ١٤ - ١٩٧٦/٣/١٧.

٢. البنك الدولي: تقرير التنمية فى العالم لعام ١٩٩٦: من التخطيط الى اقتصاد السوق، القاهرة ١٩٩٧.

٣. البنك المركزى المصرى: المجلة الاقتصادية (أعداد مختلفة)

٤. التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩٧، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة ١٩٩٨.

٥. الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، ادارة الاحصاء: احصائيات الاستثمار والمناطق الحرة، القاهرة، ١٩٩٨.

٦. جمال السحراوى: أساليب ادارة ونظم المناطق الحرة في مصر والعالم (دراسة مقارنة)، الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، القاهرة ١٩٧٩.

٧. جنات السمالوطى: الآثار التوزيعية لسياسات الإصلاح الاقتصادى في مصر، فى أعمال المؤتمر السنوى لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية فى نوفمبر ١٩٩٣.

٨. سامى عفيفى حاتم: النظم التجارى الدولى بين الجات واتفاقية دورة أورجواى، القاهرة ١٩٩٥.

٩. صلاح زين الدين : العلاقات الاقتصادية الدولية ، مكتبة جامعة طنطا ، ١٩٩٥ .

١٠. صلاح زين الدين : " تحرير الاقتصاد ومستقبل التخطيط فى مصر – نحو نموذج مصرى لاقتصاد السوق الاجتماعى " فى : المؤتمر العلمى السنوى السادس عشر للاقتصاديين المصريين، الجميعة المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، القاهرة ١٩٩١ .

١١. صلاح زين الدين: الاقتصاد الدولى، دار النيل للطباعة والنشر، المنصورة ١٩٩٨.

١٢. صلاح فهمى: ضمان ائتمان الصادرات، ملحق الأهرام الاقتصادى، ١٩٩٦/٢/١٢.

١٣. عبد الحميد محبوب : الاقتصاد المصرى، برنامج الاصلاح الاقتصادى فى : التقرير الاستراتيجى العربى ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ١٩٩٣.

١٤. عبد الرحمن فريد:المناطق الحرة طبقا للقانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ ولائحته التنفيذية، القاهرة ١٩٧٦.

١٥. على السلمى: ادارة الجودة الشاملة ومتطلبات التأهل للأيزو، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٩٦.

١٦. عمرو خير الدين: التسويق الدولى، القاهرة، ١٩٩٦.

١٧. فاتن محمد سليمان الغرابلى: تقييم تجربة المناطق الحرة فى مصر، رسالة ماجستير غير منشورة، اشراف د./ هنرى ميخائيل، فرع بنها تجارة الزقازيق، ١٩٨٤.

١٨. فاروق شقوير: دراسة مزايا المناطق الحرة فى مصر والخارج، قطاع المناطق الحرة بالهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، ١٩٨٧.

١٩. محمد دويدار: الاقتصاد الدولى، منشأة المعارف، الأسكندرية، ١٩٩٦.

٢٠. محمد شريف دلاور: تنافسية مصر فى اطار النظام التكنولوجى الجديد: فى: محمد السيد السعيد: التنمية التكنولوجية ومسارات مصر للقرن ٢١، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية ومؤسسة فريدريش ايبرت الألمانية، القاهرة ١٩٩٦.

٢١. محمد غانم: التصدير أولا، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ١٩٩٦.

٢٢. محمد فتحى عبد الصبور: قواعد التصدير فى النظام التجارى العالمى الجديد، مؤسسة روز اليوسف، القاهرة ١٩٩٧.

٢٣. محمد قدرى اسماعيل: مشاكل نقل التكنولوجيا من البلاد المتقدمة الى البلاد النامية، فى: المؤتمر العلمى الأول للاقتصاديين المصريين " التنمية والعلاقات الاقتصادية الدولية" الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع، القاهرة ٢٥-٢٧ مارس ١٩٧٦.

٢٤. محمد محمد سرور : سياسة الإعفاء فى ضرائب الدخل فى التشريع المصرى، دراسة مقارنة . القاهرة ، ١٩٩٢ - رسالة دكتوراه، بكلية الحقوق جامعة القاهرة، يناير ١٩٩٣.

٢٥. محمود عبد الحى: دور المناطق الحرة في تنمية الصادرات، فى: سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ١٠٤، معهد التخطيط القومى، القاهرة، أكتوبر ١٩٩٦.

٢٦. مصطفى محمد المهدى محمود: أثر المناطق الحرة على التنمية الاقتصادية فى البلدان النامية مع التطبيق على مصر، رسالة ماجستير، كلية التجارة جامعة طنطا، ١٩٨١.

٢٧. وزارة الاقتصاد: النشرة الاقتصادية، العدد الثانى، يولية ١٩٩٨.

٢٨. وزارة الاقتصاد، قطاع البحوث والمعلومات الاقتصادية، ومشروع اصلاح السياسات الاقتصادية والتنمية: مصر: آفاق التنافسية الدولية للاقتصاد المصـــرى، التقريـــر الأول، القاهرة ١٩٩٨.

ثانيا: مراجع بالانجليزية والألمانية:

1. Abu Ali, Sultan : Egypt's National Project. An Economic Vision for the Year 2000, strategic Paper, No. 3 Cairo 1995 .

2. Adam, Ch., Cavendish, W., and Ministry, P. S.: Adjusting Privatization: Case Studies from Developing Countries, London, James Churry Ltd., 1992.

3. Balassa, B.: A Stages Approach to Comparative Advantage, Washington D.C.(USA) 1977.

4. Balassa, B.: Export Incentives and Export performance in Developinng countries. A comparative Analysis, in : Weltwirtshaftliches Archiv, Maerz 1978 .

5. Balassa, B.: The Newly - Industializing Developing Countries after the Oil crises, in: Weltwirtsdraft Archiv, Bd. 117, 1981, Hefs 1,

6. Balassa, B.: Toward a Theory of Economic Integration. Experiences and Prospects, New York/Washington/London 1966.

7. Balassa, B.: Towards a Development strategy for Egypt, in: Balassa, B.: Policy Reform in Developing countries, Oxford and Frankfurt /Main 1973.

8. Behrman, J. N.: Wallender, H. W.: Transfers of Manufacturing Technology within Multinational Enterprises, Cambridge Mass., 1976.

9. Behtke, V., Koopman, G.: Multinationale Unternehmen und Entwicklungslaender...

10. Bell, S. W.: Privatization through Broad-Based Ownership Strategies, in: Discussion Paper No. 258, The World Bank, Washington, D. C., 1995.

11. Bode, Th., Mueller, Debus, Th., E.: Die Auswirkungen von Direktinvestitionen auf das wirtschaftliche Wachstum und die Zahlungsbilanz von Malysia 1962-1971, Regensburg 1975.

12. Bruno, Michael : Opening Up: Liberalization with Stablization, in: Dornbusch, R. (Editor): The Open Economy, Tools for policymakers in Developing Countries. Oxford University Press, 1989.

13. Chenery, H. B., Hughes, H.: Industrialization and Trade Trends: Some Issues for the 1970s, in: Hughes, H. (Ed.): Prospects by Partnership,…pp 15.

14. Chenery, H. B.: Changes in Trade Shares and Economic Growth, Interaction between Industrialization and Exports, in: American Economic Association, 1988.

15. Cohen, B. I.: Multinational Firms and Asian Exports, New Haven, London 1975.

16. Cowan, L. G.: Privatization in the Developing World. Wstport, Conn.: Greenwood Press, 1990.

17. Dok. TD 28/Supp.1, 1967.

18. Donges, J. B., Moeller-Ohlsen, L.: Aussenwirtschaftsstrategien und Industrialiesierung in Entwicklungslaendern, Kieler Studien Nr. 157, Tuebingen, 1978.

19. Donges, J. B., Riedel, J.: The Expansion of Manufactured Exports in Developing Countries…p. 61.

20. Driscoll, R. E.: Foreign Investment in Egypt. An Analysis of Critical Factors with Emphasis on the Foreign Investment Code, New York, 1978.

21. El-Erian, M., and Tareq, Sh.: Economic Reform in Arab Countries: A Review of Structural Issues, in: El- Naggar, S. (Ed.): Economic Development of Arab Countries, IMF, Washington, 1993.

22. El-Rifai, Gh.: Investment Policies and Major Determinants of Capital Flows to Arab Countries, in: El- Naggar, S. (Ed.): Economic Development of Arab Countries, IMF, Washington, 1993.

23. Frank, J.: Trade Policy Issues for the Developing Countries in the 1980s, World Bank Staff Working Papers Nr. 478, Washington D. C. (USA), 1981.

24. Girgis, M.: Labor Absortive Capacity of Export Expansion and Import Substitution in Egypt 1954-1970, Kiel, 1973.

25. Glisman, H.-H., Neu, A., Hiemenz, U., Rabenau, K. v.: Zoelle und nicht-tarifaere Handelshemmnise im Warenaustausch zwischen der Bundesrepublik Deutschland und Drittlaendelrn, insbesondere Entwicklungslaendern, in: Die Weltwirtschaft, 1971, Heft 1.

26. Griffin, K.: The International Transmission of Inequality, in: World Development, Vol. 2, 1974,

27. Halbach, A. J.: Produktionsverlagerungen in Entwicklungslaendern, in: IFO-Schnelldienst, 29. Jg. No. 35. 1976. Pp. 21.

28. Haq, M.: Developing Countries Alternatives, in: Hughes, H.: Prospects for Partnership....p. 129.

29. Helleiner, G., K.: Manufacturing for Export, Multinational Firms and Economic Development, in: World Development, Vol. 1, 1973.

30. Hesse, H.: Industrialisieruing der Entwicklungslaender und ihren Auswirkungen anf den internationalen Handel, in: Jahrbuch fuer sozialwissenschaft, Heft 3, Bd. 14 1963.

31. Hillebrand, W.: Industerielle und technologische Anschlusstrategie in teilindustrialisierten laendern. Bewrtung der allokationstheoretischen kontroverse und Schlussofolgerungen aus der Fallstudie Republik Korea, Berlin 1990.

32. Hirsch, S.: Hypotheses regarding trade between Developing and Industrial countries, in : Giersch. H.: (Ed.): The international Devision of Labor. Problems, perspectives, Tubingen 1974.

33. Hirsch, S.: Location of Industry and International Competetivness, Oxford 1967.

34. Institute of National Planing: Human Development Report, Cairo, 1997.

35. International Trade center UNCTAD/GATT: ISO 9000 Quality Management Systems; Guidelines for Enterprises in Developing Countries, Geneva, 1993.

36. Kaldor, N.: The Energy Issues, in: T. Barker and V. Braigovsky (edt.): Oil or Industry, London 1981.

37. Kenen, P., B.: The International Economy, 3rd Edition, Cambridge University Press, 1995,

38. Kindelberger, Ch. P.: International Economics, Home Wood/III 1963.

39. Kravis, I. B.: Availability and Other Influences on the Commodity Composition of Trade, in: Journal of Political Economy, Vol. 64, 1956.

40. Kravis, I. B.: External Demand and Internal Supply Factors in LDC Export Performance, in: Banca Nazionale del Lavoro, Quarterly Review, Vol. 23, 1970.

41. Lary, H.B.: Imports of Manufactures from less Developed Countries. New York, London 1986, Chapter 2, 3.

42. Leizenger, K. M.: Arbeitslosigkeit, Direktinvestitionen und angepasste Technologie, Bern und Stuttgart 1975.

43. Leontief, W: Factor Proportions and the structure of American Trade: Further Theoretical and Empirical Analysis, in: Leontief, W: Input-Output Economics, New York 1966

44. Lo, J. P. C.: Country Paper on Study on Free Zone Industrial Estates, UNIDO, ID/WG 112/27, New York 1972.

45. Lorenz, D.: Dynamische Theorie der internationalen Arbeitsteilung, Berlin 1967.

46. Lorenz, D.: Explanatory Hypotheses on Trade Flows between Industrial and Developing Countries, in: Giersch, H.(editor): The International Division of Labour , Problems and Perspectives, Tuebingen 1974.

47. Maddison, A.: Foreign Skills and Technical Assistance in Development. Development Center, OECD (Ed) Paris 1965.

48. Moeller, A.: Vorschlaege zur loesung der oekonomischen probleme Aegyptens, Duesseldorf 1980.

49. Morawetz, D.: Employment Implications of Industrialization in Developing Countries, A survey, in: Economic Journal, Vol. 84, 1974

50. Myrdal, G.: Economic Theory and Underdeveloped Regions, London 1958.

51. Nurkse, R.: Patterns of Trade and Development, in: Haberler, G., Stern, R.M .

52. Penrose, E.: Ownership and Control, Multinational Firms in Less Developed Countries, in: Helleiner, G. K., A World Divided

53. Reuber, G.L: Private Foreign Investment in Development, Oxford 1973.

54. RRitter, J.: The Development of Labour-Intensive Ttechnologies for Developing Countries, in: Giersch, H. (Ed.): The International Division of Labour.

55. Rose, K: Heckscher-Ohlinsches Theorem und technischer Fortschritt, in: Bombach, G. (Hrsg.): Beitraege zur Theorie der Aussenwirtschaft, Berlin 1970.

56. Roskamp, K. W.: Factor Proportions and Foreign Trade: The Case of West Germany, in: Weltwirtschaftliches Archiv, Bd. 91, 1963.

57. Schmidt, B.C.: Wirtshaftswachstum und Diversifizierung der produktionsstruktur von Entwicklungslaendern. Das Beispiel Aegypten und Iran, Muenchen 1980 .

58. Shafik, Nemat: Multiple Trade Shocks and Partial Liberalization: Dutch Disease and the Egyptian Economy. Economic Research Forum, Working Paper 9503, Cairo, 1994.

59. Streeten, P.: The Multinational Enterprise and Theory of Development Policy, in: World Development, Vol. 1, 1973.

60. Subrahmanian, K., K., Pillai, M. P.: Multinational Firms and Export Processing Zones, in: Economic and Political Weekly, 26. August 1978,

61. Supramanian, Arvind: The Egyptian Stabilization Experience, an Analytical Retrospective, June 1997 (Unpublished).

62. Thalwitz, W. P., Havrylyshyn, O.: Trade Liberalization: Policy Options from Inward-Looking to Outward-Oriented, in: El- Naggar, S. (Ed.): Foreign and Intratrade Policies of the Arab Countries, IMF, Washington, 1993.

63. Todaro, M., P.: Economic Development, 5th Edition, Longman 1994.

64. UNCTAD: Export Policies in Developing Countries. Some Aspects of the Operations of Export-Processing Zones in Developing Countries. Some Aspects of the Operation of Export Processing Free Zones in Developing Countries. Report by the UNCTAD Secretariat, UNCTAD TD/B/C.2/149, 11.4.1975.

65. UNCTAD: Trends and Problems in World Trade and Development,

66. UNIDO : Export Processing Zones in Developing Countries, Working Paper on Structural Changes No 19.1996 ICIS.

67. United Nations: The Impact of Multinational..., p. 38.

68. United Nations: Transnational Corporation linkages in Developing Countries. The Case of Backward Linkages via Subcontracting, United Nations Center on Transnational Corporations, ST/ctc/17, New york

69. Vaitsos, C.V. : Strategy Choices in the Commercialization of Technology: The Point of View of Developing Countries, in: International Social Science Journal, Vol. 25. N. 3

70. Van Wijnbergen, S.: Inflation, Employment and the Duch disease in Oil exporting countries: a disequilibrium analysis, World Bank, Washington DC. 1980 .

71. Vernon, R.: Souvereignity at Bay. New York 1971.

72. Wall, D.: Export Processing Zones, in: Journal of World Trade Law, Vol. 10, 1967.

73. Wander, H.: Die Beziehung zwischen Bevoelkerung und Industrialisierung, in: Die Weltwirtschaft, 1971, Heft 1.

74. Watanabe, S.: Exports and Employment: The Case of the Republic of Corea, in: International Labor Review, Vol. 105, 1972.

75. Weiss, D.: Zur Transformation von Gessellschaftssystemen. Institutionelle Aspekte der Selbstblockierung von Reform: Fallstudie Agypten. Diskussionspapiere des Fachgebiets VW. des Vorderen Orients, FH Berlin, Nr. 13, Berlin 1991.

76. Wells, jr. L. T.: International Trade: The Product Life Cycle and International Trade, Boston 1972.

77. World Bank: Arab Republic of Egypt, Country Economic Memorandum, Report No. 16207-EGT, March 15, 1997.

78. World Bank: Country Brief, 1992.

79. World Bank: The East Asean Miracle. Economic Growth and Public Policy, Oxford University Press, 1993.

80. Zein El Din, Salah: Exportstrategien fuer Aegypten. Konzeption fuer ein erfolgreiches Marketing Aegyptens gegenueber der EG und der Bundesrepublik Deutschalnd, Studienverlag Brockmeyer, Bochum 1983.



كتب ودراسات اقتصادية للدكتور صلاح زين الدين

أولا: كتب ودراسات اقتصادية منشورة باللغة العربية:

١. تكنولوجيا المعلومات والتنمية، دار الشروق، القاهرة ٢٠٠٠. (تحت الطبع)
٢. الاصلاح الضريبي. دار النهضة العربية، القاهرة ٢٠٠٠.
٣. اقتصاديات التصدير والمناطق الحرة، دار نهضة مصر، القاهرة ٢٠٠٠.
٤. اقتصاد البيئة، دار النهضة العربية، القاهرة ٢٠٠٠.
٥. اقتصاديات النقود والبنوك، طنطا ٢٠٠٠.
٦. مقدمة فى علم الاقتصاد، دار الشعب، طنطا ١٩٩٧.
٧. اقتصاديات المالية العامة، دار الشعب، طنطا ١٩٩٧.
٨. العلاقات الاقتصادية الدولية، القاهرة ١٩٩٧.
٩. دراسة حول الاستثمارات الأجنبية في مصر، وبصفة خاصة الاستثمارات الألمانية الغربية مع تحليل آثارها على الاقتصاد المصرى. بحث منشور فى المجلة العلمية لكلية الحقوق جامعة طنطا "روح القوانين"، العدد الأول ١٩٨٩.
١٠. أثر الإستثمارات الألمانية في التنمية التكنولوجية لمصر، بحث مقدم الى الجمعية القومية للتنمية التكنولوجية والاقتصادية: التنمية التكنولوجية فى القطاع العام، القاهرة ١٦-١٧ ديسمبر ١٩٩٠.
١١. نحو استراتيجية جديدة لمواجهة أزمة الديون الأفريقية، بحث منشور فى المجلة العلمية لكلية الحقوق جامعة طنطا "روح القوانين"، العدد الثالث ١٩٩٠.
١٢. المناطق الحرة وشروط نجاحها فى الدول النامية، بحث منشور فى المجلة العلمية لكلية الحقوق جامعة طنطا "روح القوانين"، العدد الخامس، فبراير ١٩٩١.
١٣. تطور التشريعات والسياسة البيئية فى ألمانيا الاتحادية، والدروس المستفادة منها للتجربة المصرية، بحث منشور فى أعمال المؤتمر الأول للقانونيين المصريين: الحماية التشريعية للبيئة في مصر، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع، القاهرة ٢٧-٢٨ فبراير ١٩٩١.
١٤. مشروع أوربا الموحدة عام ١٩٩٢، دراسة تحليلية لتطوره وأهدافه وآثاره المحتملة على الاقتصاد المصرى، بحث منشور في المجلة العلمية لكلية الحقوق جامعة طنطا "روح القوانين"، العدد الرابع، مارس ١٩٩١.
١٥. تنمية الموارد البشرية ومستقبل التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى دول اتحاد المغرب العربى، بحث منشور فى مجلة الدراسات القانونية، بكلية الحقوق جامعة أسيوط، مارس ١٩٩١.
١٦. السوق الاسلامية المشتركة، المنهج والمشكلات والاستراتيجية، بحث مقدم الى الندوة الدولية: نحو اقامة سوق اسلامية مشتركة، بمركز صالح كامل للاقتصاد الاسلامي بجامعة الأزهر، القاهرة ٤-٦ مايو ١٩٩١.
١٧. دراسة حول تطوير سوق الأوراق المالية فى مصر، بحث منشور فى المجلة العلمية لكلية الحقوق جامعة طنطا "روح القوانين"، العدد السادس، ديسمبر ١٩٩١.
١٨. تحرير الاقتصاد ومستقبل التخطيط فى مصر- نحو نموذج مصرى لاقتصاد السوق الاجتماعى، بحث منشور فى أعمال المؤتمر السنوى السادس عشر للاقتصاديين المصريين: تحرير الاقتصاد المصرى، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع، القاهرة ١٢-١٤ ديسمبر ١٩٩١.
١٩. مستقبل اقتصاديات التعليم فى مصر. بحث مقدم ومنشور فى أعمال مؤتمر الجمعية القومية للتنمية التكنولوجية والاقتصادية: تطوير التعليم من أجل التنمية التكنولوجية والاقتصادية، القاهرة ١٢-١٤ فبراير ١٩٩٢.
٢٠. امكانيات تطوير أسواق رأس المال العربية، مع دراسة خاصة لبورصة الأوراق المالية فى مصر، بحث منشور فى أعمال مؤتمر البنك الأهلى المصرى اتحاد المصارف العربية: آفاق الاستثمار في الوطن العربي، القاهرة ١٩ فبراير - ٣ مارس ١٩٩٢.

٢١. سوق الأوراق المالية المصرية ودورها التنموي المنشود، دراسة لبعض مشكلات عرض الأوراق المالية والطلب عليها. بحث مقدم ومنشور في المؤتمر العلمي السنوي الثامن عشر للاقتصاديين المصريين: تمويل التنمية في ظل اقتصاديات السوق، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع، القاهرة، ٧-٩ أبريل ١٩٩٤.

٢٢. أثر حماية البيئة على مستويات التشغيل والنمو والأسعار، دراسة لمتغيرات المربع السحري في السياسة الاقتصادية، بحث منشور في: المؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر لكلية التجارة، جامعة المنصورة: اقتصاديات البيئة، القاهرة ١٧-١٩ أبريل ١٩٩٥.

٢٣. رؤية استراتيجية لتشجيع الصادرات المصرية والخروج من مأزق المرض الهولندي، بحث منشور في: مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة الاسكندرية، يناير ١٩٩٧.

٢٤. رؤية استراتيجية لدور الصناعات الصغيرة في تشجيع الصادرات المصرية. بحث منشور في أعمال الندوة الدولية الأولى حول تنمية المشروعات الصغيرة وتوسيع قاعدة رجال الأعمال في مصر، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ١٦-١٧ سبتمبر ١٩٩٧.

٢٥. أثر المشروعات العربية المشتركة في تدعيم التعاون الاقتصادي العربي. بحث مقدم ومنشور في أعمال المؤتمر العلمي السنوي العشرين للاقتصاديين المصريين: صور التعاون الاقتصادي المطروحة على الدول العربية (المضمون والآثار)، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع، القاهرة، ٢٠ - ٢٢ نوفمبر ١٩٩٧.

٢٦. دور الدولة في تشجيع القطاع الخاص الصناعي وتحديات صياغة جديدة لطبقة المنظمين، في: المؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر لكلية التجارة، جامعة المنصورة "استراتيجيات الصناعة المصرية بين الواقع والطموحات"، ٢٨-٣٠ أبريل ١٩٩٨.

٢٧. الاطار التشريعي للتنمية في مصر، دراسة لأثر الاعفاءات الضريبية في بناء المناخ الاستثماري، بحث مقدم الى "مؤتمر التنمية والاستثمار" تنظمه محافظة الغربية وكلية التجارة، جامعة طنطا، ٢٨-٢٩ أكتوبر ١٩٩٨.

٢٨. مواجهة أزمات البيئة في قطاع الصناعة. دراسة تطبيقية بمصنع السماد بطلخا، بحث مقدم الى المؤتمر السنوي الثالث لبحوث الأزمات، مركز ادارة الأزمات بكلية التجارة، جامعة عين شمس، ٣-٤ أكتوبر ١٩٩٨.

٢٩. حماية نهر النيل من التلوث، وجهة نظر بيئية وقانونية، بحث مقدم الى مركز دراسات المستقبل، جامعة أسيوط، المؤتمر السنوي الثالث عن المياه العربية وتحديات القرن الحادي والعشرين، ٢٤ - ٢٦ نوفمبر ١٩٩٨.

٣٠. ملاحظات حول اتفاقية المشاركة بين مصر والاتحاد الأوربي، ورقة عمل مقدمة الى مؤتمر "تجارب التكامل الاقتصادي في أوربا والعالم العربي"، كلية الحقوق جامعة الاسكندرية والتعاون الايطالي، الاسكندرية ٢٢-٢٣ فبراير ١٩٩٩.

٣١. تحليل اقتصادي وتاريخي لدور الدولة في تطور طبقة المنظمين الصناعيين في مصر، بحث مقدم ومنشور في أعمال المؤتمر العلمي السنوي الواحد والعشرين للاقتصاديين المصريين: دور الدولة في مصر في ضوء التطورات الاقتصادية المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع، القاهرة، ٢١-٢٣ أكتوبر ١٩٩٩.

٣٢. موقف الصناعات الصغيرة في مصر تجاه التكنولوجيا المتقدمة ماذا تأخذ وماذا تعطي ؟ بحث منشور في أعمال المؤتمر العلمي السنوي السادس عشر لكلية التجارة، جامعة المنصورة: اقتصاديات البيئة، القاهرة أبريل ٢٠٠٠.

٣٣. اقتصاد المعلومات وشروط اقامة مجتمع المعرفة. بحث منشور ومناقش في أعمال الندوة الدولية عن العولمة والتعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي، بجامعة العلوم والتقنيات والطب بتونس، ٢٠-٢٣ نوفمبر ٢٠٠٠.

ثانيا: كتب ودراسات اقتصادية باللغتين الانجليزية والألمانية:

1. Die Sued-Sued-Kooperation als Entwicklungsstrategie. Beispiel der aegyptisch-sudanesischen Integrationsbestrebungen 1974-1984. West Berlin 1986.

2. Exportstrategien fuer Aegypten. Konzeption fuer ein erfolgreiches Marketing Aegyptens gegenueber der EG und der Bundesrepublik Deutschland, Bochum 1983.

3. With Cornelia Loeffler-Lohmar and Dieter Weiss: Export-oriented Economic Policies of the Arab Republic of Egypt with regard to European Market, FU Berlin 1983.

4. Introduction in Economics and Law, Cairo 1992.

5. Economic Liberalization and Privatization in Egypt. Paper presented in the International Symposium: The Liberalization of Economic Structure in the Arab Region. SAP Policies in Maghreb and Mashrek Countries. Konrad Adinauer Foundation for Egypt and International Senghor University in Alexandria, October 16-19, 1992.

6. With James Kennworthy and others: Export Promotion in Egypt, A Study prepared by DEPRA Project, USAID Funded Project, for the Government of Egypt, Cairo, December 1996.

7. With James L. Walker and others: Financial Reform for Small Business Development in Egypt, A Study conducted by DEPRA Project, USAID Funded Project, Cairo, December 1997.

8. Problems and Prospects of Economic Liberalization in Egypt, in: Magazine of Legal and Economic Studies, Faculty of Law, Al Mansourah University, January 1998.

**

عنوان البريد الأليكترونى

salahmz@maktoob.com

المحتويات الصفحة

الباب الرابع
تقييم دور المناطق الحرة فى التنمية

رقم الايداع ١٨٦٢٤/٢٠٠٠
الترقيم الدولى I.S.B.N
977-17-0156-8